



المكتبة الجليلة

لإمام دائر الهجرة الإمام مالك بن أنس الإصبغي

رواية الإمام سحنون بن سعيد التتوخي
عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم العتي
رضي الله تعالى عنهم أجمعين

الجزء العاشر

﴿ أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل ﴾

﴿ حقوق الطبع محفوظة للملزم ﴾

أحاج محمد أفندي ساسي المغربي البوسني

(الناشر بالفحامين بمصر)

﴿ مية ﴾

قد جرى طبع هذا الكتاب الجليل على نسخة حقيقه جداً ينيف تاريخها عن
ثمانمائة سنة مكتوبة في رق غزال صقيل ثمين وفق الله سبحانه وتعالى فضله
للحصول عليها بعد بذل المجهود وصرف باهظ النفقات ووجدني حواسي هذه
النسخة خطوط لكثير من أئمة المذهب كالقاضي عياض وأضرابه وقد نسب له
فيها أن المدونة فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث
ومن الآثار ستة وثلاثون ألف أثر ومن المسائل أربعون ألف مسألة اهـ

و طبعت بنطحة السعادة بجوار محافظة مصر سنة ١٣٢٣ هـ - لصالحها محمد إسحاق ء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

55727

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب بيع الخيار ﴾

﴿ بيع الخيار ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم صف لي بيع الخيار في قول مالك (قل) قال مالك
بيع الخيار أن يقول الرجل أبيع منك هذا الثوب أو هذه الدار أو هذه الجارية أو هذه
الدابة وأنا عليك فيها بالخيار هذا اليوم أو هذه الجمعة أو هذا الشهر (قال) قال مالك أما
الثوب فلا بأس به أن يكون فيه اليوم واليومين وما أشبه ذلك وما كان أكثر من
ذلك فلا خير فيه والجارية يكون الخيار فيها أبعد من ذلك قليلا الخمسة الايام والجمعة
وما أشبه ذلك فلا بأس فيها بالخيار الى ذلك ينظر الى خبرها وهيئتها وعملها والدابة تركب
اليوم وما أشبهه (قال) فقلت لمالك وان اشترط أن يسير عليها البريد أو نحو ذلك
ينظر الى سيرها (قال) لا بأس بذلك ما لم يقاعد والدار أكثر من ذلك قليلا الشهر
وما أشبهه. وللأشياء وجوه من هذه الوجوه تشتري اليها يعرفها الناس بوجه ما تختبر
فيه ويستشار فيها فإكان مما يشتري الناس حاجتهم في الاختيار بحال ما وصفت لك
فلا بأس بالخيار في ذلك وما بعد من أجل الخيار فلا خير فيه لانه غرر لا يدري
ما تصير اليه السلة الى ذلك الاجل ولا يدري صاحبها كيف ترجع اليه (قال) وقال
مالك والتقد في ذلك فيما بعد من الاجل وما قرب لا يحل بشرط وان كانت داراً
فلا بأس بالتقد فيها بينهما اذا كان بيع الخيار على غير التقد ان كان الخيار للبائع أو

للمشتري (قيل) لاشبه ولا تزي بأساً أن يشترط استخدام العبد وركوب الدابة
 ولبس الثوب (قال) أما أن يشترط لبس الثوب فإنت ذلك لا يصلح وأما
 ركوب الدابة واستخدام العبد فإن ذلك لا بأس به ما لم يكن ركوبه الدابة سفراً
 يخاف عليها في مثله تغير شيء من حالها فأما البريد والبريدان فلا بأس به وما أشبههما
 وفرق ما بين العبد والثوب والدابة أنه لا يختبر الثوب باللبس ويختبر العبد بالاستخدام
 فيعرف بذلك عمله ونفاذه ونشاطه من ضعفه وبلاذته وكسله فلذلك اختلفوا وإنما
 كرهت بيع الخيار إلى الاجل البعيد لما فيه من التردد والمغامرة أنه يبلغ له من الثمن
 ما لم يكن ليباعه لولا الخيار الذي فيه على أن يكون ضامناً لذلك إلى الاجل الذي ضربا
 فيه فزادته زيادة بضمان السلفة إلى ذلك الاجل ان سلمت إليه أخذ السلفة بأقل
 من الثمن الذي يشتري به إلى ذلك الاجل بغير ضمان أو بما أكثر لما اشترط عليه من
 ضمانها إليه وهو في ذلك ينتفع بها إلى ذلك الاجل بغير اختبار وقد يختبر فيما دون ذلك
 من الاجل ﴿ قال سحنون ﴾ وقد كره مالك أن يشتري السلفة بعينها إلى أجل بعيد
 بغير اشتراط نقد (قال) قال مالك لما فيه من الخطر والتمار أنه زاده في ثمنها على أن
 يضمها إلى الاجل وضمانها خطر وقار ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم والخيار ان اشترطه
 البائع فهو جائز مثل ما لو اشترطه المبتاع في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم
 أ رأيت لو أن رجلاً اشترى بطيخاً أو قثاءً أو فاكهة رطبة فاحاً أو خوخاً أو رماناً
 على أنه بالخيار في ذلك يوماً أو يومين أيكون له الخيار الذي شرط له في ذلك (قال)
 لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى أن ينظر في هذا إلى ما يصنع الناس فإن كانوا
 يستشيرون في ذلك ويرون هذه الاشياء غيرهم ويحتاجون فيه إلى رأى غيرهم رأيت
 لهم من الخيار قدر حاجة الناس إلى ذلك على ما وصفت لك من الخيار في غيرها من
 الاشياء مما لا يقع فيه تغير ولا فساد وتفسير ذلك أن لا يغيب المشتري على شيء
 من ذلك لانه لا يعرف بعينه اذا غبت عليه ﴿ قال أشهب ﴾ ومن الكراهية فيه اذا
 غبت عليه أنه يصير مرة يباع ان اختار اجازته ومرة يصير سلفاً ان رده ولم يختبر

أجازة البيع لانه مما لا يعرف بعينه فيرد مثله وقد كان انتفع به وكذلك كل ما لا يعرف بعينه من القطن والكتان والحناء والمصفر والقمح والزيت والسمن والسمن لانه انما باعه هذا وما أشبهه على أنه عليه بالثمن الذي باعه به ان شاء وان شاء كان عنده سلفا فيصير سلفا جرم منفعة وليس هذا مثل المروض ولا الحيوان ألا ترى أنك لو بيعت من رجل عشرين أو ثوبين ثمن إلى أجل فلما حل الاجل أخذت منه بذلك أحد عبديك أو أحد ثوبيك وثن الآخر لم يكن بذلك بأس ولم يكن فيه بيع وسلف لانه رد اليك أحد عبديك بعينه أو أحد ثوبيك ولم يكن سلفا انتفع به ورد مثله ولو أنه اشترط عليه في ابتاعه منك الثوبين أو العبدين يوم ابتاعها منك أنه يرد عليك أحدهما على حاله التي يكون عليها يوم الرد من اخلاق الثوبين ونقص العبد بنصف الثمن ويعطيك نصف الثمن لم يكن بذلك بأس لانك انما بيعت أحدهما وأخرت الآخر إلى ذلك من الاجل وذلك لا بأس به لان كل ما يعرف بعينه وينتفع به منه يغير اتلافه تجوز اجارته وانك لو بيعت من رجل فاكهة ثمن إلى أجل ثم أردت أن تأخذ قبل محل الاجل أو بعده بعض الثمن وبعض ما بيعته مما وصفت لك لم يصلح ذلك لانه بيع وسلف وانك لا تعرف ما يرد اليك بعينه أنه لك وانه لو اشترط عليك في ابتاعه ذلك منك أنه اذا حل الاجل أعطاك نصف الثمن ورد عليك نصف ما اشتري منك لم يصلح ذلك وكان بيعا وسلفا لانه مما لا تجوز فيه الاجارة ولا تجوز اجارة الاطعمة ولا الادم ولا كل ما لا ينتفع به الا باتلافه اما بأكله واما بملقه واما بشربه وكل ما لا يعرف بعينه فذلك فيه لا يصلح وان كانت فيه منفعة لغيره أكله وشربه لانه يعود بيعا وسلفا أعطاك ثمن ما بيعته ورد عليك مكان ما أسلفته غيره فهذا وجه هذا وكل ما أشبهه ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان اشتريت سلعة على أني فيها بالخيار أو على أن البائع فيها بالخيار ثلاثا أليس من مات منافعته مكانه في الخيار يقومون مقامه ويكون لهم ما كان للميت في قول مالك (قال) قال مالك لورثته من الخيار ما كان للميت ﴿قلت﴾ أرايت ان جن جنونا مطبقا وله الخيار في

هذا البيع أقرمون مقامه في هذا الخيار أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً
 ولكن ينظر السلطان في ذلك فإن كان خيراً له أمضاه والا رده إلا أن يكون في
 ورثته من يرضى السلطان في ذلك فيستخلف منهم من ينظر له أو يستخلف من غير
 الورثة من ينظر له لأن مالكا قال في المفقود لا يحرك ماله حتى يأتي عليه من الزمان
 ما يعلم أنه لا يبعث إلى ذلك إلا بعد يوم تقطع فيه حياته عند الناس ولا
 يرثه أحد ممن كان يرثه يوم فقد إذا لم يكن وارثه اليوم حيا حين انقطعت حياته ولا
 بعد أربع سنين إلا أن يعلم أنه قد هلك في شيء من ذلك في الأربع سنين أو بعدها
 فيرثه من ورثته من كان حياً ذلك اليوم ممن يرثه . ويتفق على أهله في الأربع سنين
 من ماله قدر ما يرى السلطان فصار السلطان هاهنا ناظراً للمفقود في ماله فكذلك
 الذي يمن السلطان ينظر في ماله ويتفق منه على عياله بقدر حاجتهم إلى النفقة
 فكذلك هذا إذا جن وله الخيار فالسلطان يقوم مقامه في خياره الذي كان له فإن
 رأى خيراً أخذته وإن رأى غير ذلك تركه إلا أن مالكا قال لي في المجنون يتلوم له
 السلطان ويتفق على امرأته في هذا التلوم فإن برئ والا فارق بينهما (قال) وبلغني
 عن مالك ممن أثنى به أنه قال يضرب السلطان للمجنون أجل سنة ولم أسمع منه
 والذي سمعت أنا من مالك أن السلطان يتلوم له (قال) وقال مالك والمجنون أيضاً البين
 جذامه يفرق بينه وبين امرأته قال مالك وهو الشأن (قال مالك) وقد استعدت فيه
 امرأة قضى به ببلدنا (قال) وبلغني عن مالك في الإبرص أنه لا يفرق بينه وبين
 امرأته وقد ذكره علي بن زياد وابن زهيب عن مالك في الإبرص مثل ما بلغ ابن
 القاسم (قلت) أ رأيت الخيار أيورث في قول مالك قال نعم (قلت) أ رأيت
 الخيار لم يجعل مالك ورثته يقومون مقامه وجعل الخيار يورث وإنما الخيار مشيئة
 كانت للميت إن شاء أمضى البيع وإن شاء رد فاذن مات قال مالك فورثته مكانه
 فورثهم مشيئة كانت للميت (قال) لأنه حق كان للميت فورثته بمنزله في ذلك
 (قال) ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيحلقه بالطلاق

ليقضينه حقه الى أجل مسمى الا أن يشاء صاحب الحق أن يؤخره فيموت صاحب
الحق قبل أن يحل الاجل الورثة أن يؤخروه كما كان لصاحبهم أن يؤخره (قال) نعم
ثم ابتدأني مالك فقال أرى الوصى إذا كان الورثة في حجره صغاراً أن يكون ذلك
للوصى وإن كانوا كباراً يملكون أمورهم أو يكون على الميت دين قد اغترق ماله
فليس للوصى أن يؤخرها هنا مع الورثة الكبار ولا مع أهل الدين الذي قد اغترق
مال الميت لأن المال هنا لتغير الميت ولا يجوز أن يؤخر الوصى إلا برضا أهل
الديون أو الكبار بذلك ﴿قلت﴾ فإن قال أهل الدين نحن تؤخره والدين يفترق
مال الميت والدين الذي على الترميم أترى الترميم في فسحة من يمينه إذا أخره أصحاب
الدين (قال) نعم لأن مالكاً قال ليس للوصى إذا كان الدين الذي على الميت يفترق
جميع مال الميت فليس للورثة أن يؤخروه إلا برضا من الغرماء فهذا يدل على أن
مالكاً قد جعل التأخير الى من يستحق ما على هذا الترميم الخالف بورثته أو بغير ذلك
(قال) فإن أخره من يستحق ما عليه إذا أبرؤا الميت فهو في فسحة من يمينه ~~فقد~~
جعل مالك الخيار بورثته وجعل المشيئة إذا كانت في حق تورث أيضاً ولا أرى
للوصى أن يقبل تأخير الغرماء إلا أن يرضوا بذلك من دينهم فبئراً ذمة الميت والا
لم أر ذلك لهم (ولقد) كتب الى مالك بخاء الكتاب وأنا عنده يسألونه عن رجل
تزوج امرأة وشرطت عليه أمها أن تزوج عليها أو تسرى أو خرج بها من بلدها
فأمرها بيد أمها فانت الام أترى ما كان بيد الام من ذلك قد انفسخ قال مالك
ان كانت أوصت بما كان لها من ذلك الى أحد فذلك الى من أوصت اليه بذلك
فقيل للمالك فإن لم توص أترى ذلك لا يثبتها فكاني رأيت مالكا رأى ذلك أو قال ذلك
لها ولم أثبته منه ﴿قلت﴾ أرايت ان أوصت الى رجل ولم تذكره ما كان لا يثبتها
أيكون للوصى ما كان لأبها (قال) لا أرى ذلك له ولا لا يثبتها أيضاً (وقد روى)
على بن زياد عن مالك أن ذلك لا يكون بيد أحد غير من كان جعله الزوج بيده لانه
يقول لم أكن أرضى أن أجعل أمر امرأتى الا بيده للذي أعرف من نظره وحيطة

وقلة عجلته ﴿قلت﴾ لأشهب أفرأيت أن جعلت ورثته يقومون مقامه في الخيار أن
اختلفوا فقال بعضهم أجيز البيع وقال بعضهم بل أنقضه (فقال) لي إما أجازوا كلهم وإما
نقضوا كلهم لأن الميث الذي صار الأمر اليهم بسببه لم يكن يجوز له أن يختار
إجازة بعض وبرد فكذاك هم واستحسن أن لمن أجاز منهم أن يأخذ مصابة من لم
يجز منهم إن شاء إلا أن يجوز له الباقي إذا أبي أخذ مصابة من لم يجز من البائع أو
من المشتري أن يأخذ مصابته فلا يكون له عليه الا ذلك. وأما النظر غير الاستحسان
فليس فيه إلا أن يأخذوا جميعا أو يردوا جميعا * وكذلك لو باع رجل من رجل سلعة
سم مات المشتري وترك ورثة فظفروا من تلك السلعة على عيب ترد منه فليس
لهم إلا أن يردوا جميعا أو يمسكوا جميعا إلا أن يشاء الذي أراد الامساك أن يأخذ
جميع ذلك فيكون ذلك له فان أبي فأراد البائع أن قبل مصابة الذين أرادوا أن يردوا
فيكون ذلك له (قال) أشهب وكذلك من باع سلعة من رجلين فوجدا بها عيبا ترد
منه فأراد أحدهما ردها وأبى الآخر فليس ذلك لهما على البائع ولكن يردان جميعا
أو يمسكان جميعا ولا بد للذي أراد أن يمسك من أن يرد مع صاحبه أو يأخذ السلعة
كلها بالثمن ﴿أشهب﴾ وقد قال لي مالك القول قول الآخر وكذلك الورثة في
الخيار يردون جميعا أو يمسكون جميعا ولا بد للذين أرادوا أن يمسكوا من أن يردوا
مع أصحابهم أو يأخذوا السلعة كلها بالثمن ﴿قلت﴾ فان كان الورثة كلهم صغارا (قال)
فالوصى ولي النظر لهم على الاجتهاد بلا محاباة في الرد والاجازة فان لم يكن وصى
فالسلطان يولي النظر لهم أو يجعل ناظرا لهم على ما وصفت لك في الوصى ينظر
بالاجتهاد بلا محاباة ﴿قلت﴾ لأشهب فان كان وصى ومعه من الورثة من لا وصية
للوصى عليه لانه يولي نفسه (قال) فهما في ذلك بمنزلة ما وصفت لك في الورثة
إذا كانوا كبارا مالكين لا تقسمهم ﴿قلت﴾ لأشهب أفرأيت الورثة ان كانوا صغارا
كلهم ولهم وصيان (فقال) بما اجتمعا عليه من رد أو اجازة بوجه الاجتهاد وبغير
محاباة فهو جائز وإن اختلفا نظر في ذلك السلطان واستشار من صوب له رأيه منهما

كان القول قوله واتبع رأيه وليس الوصيان في هذا بمنزلة الورثة الذين يلون أنفسهم
 لأن الورثة يحكمون في أموالهم والوصيان يحكمان في مال غيرهما فلذلك اختلفا في
 هذا وكان السلطان هو المحوز لصواب المصيب منهما **قلت** فان كان مع الوصيين
 وارث كبير يلي نفسه **(فقال)** ان اجتمعوا على رد أو اجازة جاز ما اجتمعوا اذا
 كان ذلك من الوصيين على الاجتهاد وان قال أحدهما أنا أرد وقال الآخر أنا آخذ
 فانه ان كان الذي قال أرد هو الوارث فذلك له ولا بد للوصيين من أن يردا معه
 أو يأخذا مصابته الا أن يشاء الباقي من البائع أو المشتري أن يدعها وأخذ مصابة
 الذين يلونهم من الورثة فيكون ذلك له **(١)** ولا يصحكون عليه أن يؤخذ منه مصابة
 الذي اختار الرد عليه وكذلك اذا أراد الوارث الآخذ وأراد الوصيان الرد فلا بد
 للوارث الذي يلي نفسه من أن يرد معها أو يأخذ مصابة الذي اختار الرد عليه مصابة
 الورثة المولى عليهم الآن يشاء الباقي من البائع أو المشتري أن يدعه وأخذ مصابته
 فقط فيكون ذلك له ولا يكون عليه أن يؤخذ منه مصابة الورثة الذين اختار
 أو صياؤهم لم دون الرد **(٢)** فان كان الذي قال أنا أرد الوارث الذي يلي نفسه وأحد
 الوصيين نظر السلطان في ذلك فان رأى الرد أفضل كلف الوصى الذي قال أجيز الرد
 مع صاحبه وان رأى الاجازة أفضل كلف الوصى الذي قال أرد الاجازة ثم لم يكن لهما
 بد من أن يردا كما رد الوارث أو يأخذا مصابة الوارث للورثة الذين يليانهم الا أن
 يشاء الباقي من البائع أو المشتري أن يدعها وأخذ مصابة الذين يليانهم من الورثة
 فيكون ذلك له ولا يكون للوصيين عليه أن يأخذا منه مصابة الوارث الذي اختار
 الرد عليه وكذلك ان كان الذي قال آخذ الوارث وأحد الوصيين نظر السلطان في
 ذلك كما وصفت لك **قلت** لا شبه رأيك ان كان على الميت دين يتفرق جميع ماله
 ألهم الخيار في الرد والاجازة على ما فسرنا في من الورثة الذين يلون أنفسهم **(فقال)**
 لي لا ليسوا بمنزلتهم ولغيرهم متكلم في أن كانت الاجازة أردا عليهم وعلى الميت في
 الاداء عن أمانته وبراءة ذمته وفيما يصل اليهم من حقوقهم باجازة ذلك كذا ذلك

لهم وان لم يكن على ذلك فليس لهم ذلك وذلك الى الورثة ان كانوا يلون أنفسهم فان كان رد أردأ على الميت وأفضل لهم في اقتضاء ديونهم فذلك لهم وللورثة أن يأخذوا ذلك ان شاؤا لانفسهم من أموالهم ولا يأخذوا من مال الميت لان الترماء أولى بمال الميت منهم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلا اشترى سلعة على أنه بالخيار ثلاثا فاعفى عليه في أيام الخيار كلها الذي جعل له فيها الخيار هل يكون ورثته أو السلطان بمنزلة في قول مالك (قال) لا أحفظ فيه من مالك شيئا ولا يكون للورثة هاهنا ولا للسلطان هاهنا شيء وترك حتى يفيق فإذا أفاق كان على خياره ان شاء أخذ وان شاء رد ولا يقطع عنه خياره لموضع ما عفى عليه في أيام الخيار ﴿قلت﴾ أرأيت ان تناول بهذا المعنى ما هو فيه (قال) ينظر السلطان في ذلك فان رأى أمرا ضررا ففسخ البيع بينهما وجاز فسخه ﴿قلت﴾ ولا يكون للسلطان أن يأخذ لهذا المعنى عليه (قال) لا لانه ليس بمنجون ولا صبي وانما هو مريض

— في الرجل يبيع من الرجل السلعة ثم يلقاه بعد ذلك —

﴿ فيجعل أحدهما للآخر الخيار ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أتى بعت من رجل سلعة فلقيته بعد يوم أو يومين فجعلت له الخيار أو جعل لي الخيار أيا ما أيلزم هذا الخيار أم لا قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت سلعة من رجل ثم لقيته بعد يوم أو يومين فجعلت له الخيار أو جعل لي أيلزم هذا الخيار أم لا (قال) نعم اذا كان يجوز في مثله الخيار وهو بمنزلة بيعك اياه بالثمن من غيره وله الخيار عليك أو لك عليه وما أصاب السلعة في أيام الخيار فهو منك

— في المكاتب يتناع السلعة على أنه بالخيار فيعجز أيام الخيار —

﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب اذا اشترى سلعة على أنه بالخيار أيا ما فيعجز في أيام الخيار فاحال هذا البيع (قال) يصير خيار هذا المكاتب الى السيد فان شاء السيد أجاز وأن شاء رد



في الرجل يبيع السلعة على أن أخاه أو رجلا أجنبيا بالخيار
 ﴿أو يشتريها الرجل على أنه بالخيار﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان بعت سلعة من رجل على أن أخي أو رجلا أجنبيا بالخيار أياما
 أيجوز هذا البيع أم لا (قال) قال مالك في الرجل يبيع السلعة ويشترط البائع ان رضى
 فلان البيع فالبيع جائز قال لا بأس به وان رضى البائع أو رضى فلان البيع فالبيع
 جائز فهذا يدل على مسألتك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشتريت سلعة على أن فلانا
 بالخيار ثلاثا لرجل أجنبي أو ذي قرابة لى أو على ان رضى فلان أو على أن أستشير
 فلانا أيجوز هذا البيع في قول مالك (قال) قال مالك اذا اشترى الرجل على أن
 يستشير فلانا فالبيع جائز (قال) مالك فان اختار المشتري الشراء وقال البائع ليس
 لك أن تختار حتى تستشير فلانا لم يلتفت الى قول البائع وكانت السلعة للمشتري
 ﴿قلت﴾ فان أراد أن يرد (قال) ذلك له فان قال البائع ليس ذلك لك حتى تستشير
 فلانا لم يلتفت الى قول البائع (قال مالك) والذي اشترى على ان رضى فلان فليس
 ذلك للمشتري أن يعضى ولا يرد حتى يرضى فلان الذي جعل له الرضى والذي اشترى
 على أن فلانا بالخيار مثل ذلك (وقال أشهب) انه جائز اذا اشترى سلعة على أن رجلا
 أجنبيا أو ذا قرابة بالخيار أياما ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشتريت جارية على أن أستشير
 فلانا فقال لى فلان قد رددتها وقال المشتري قد قبلها (قال مالك) القول قول المشتري
 ولا يلتفت في هذا الى رضا الذي جعل له المشورة مع رضا الذى شرط ذلك له
 ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشتريت سلعة واشترطت مشورة فلان وأنا بمصر وفلان
 بأفريقية (قال) أرى البيع فاسدا وانما يجوز من ذلك الامر القريب ﴿قلت﴾
 فان قال المشترط الذي اشترط الخيار لفلان النائب أنا أقبل البيع ولا أريد مشورة
 فلان (قال) لا يجوز البيع لان العدة وقعت فاسدة ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشتريت
 سلعة لفلان اشترتها له على أنه بالخيار ثلاثا (قال) ذلك جائز ﴿قلت﴾ فان
 اختار المشتري على أن يميز على فلان المشتري له أيجوز هذا (قال) لا يجوز ذلك

حتى يميزها هو على نفسه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

﴿في الرجل يبيع السلعة على ان البائع والمتابع بالخيار﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان بعت سلعة على اني بالخيار أنا والمشتري جميعا (قال) قال مالك لا يجوز البيع الا باجماعهما جميعا على الاجازة ﴿قلت﴾ أرايت ان بعت سلعة من رجل على اني بالخيار أياما أيجوز هذا البيع أم لا (قال) قال مالك في الرجل يبيع السلعة ويشترط البائع ان رضی فلان البيع فالبيع جائزاً (قال) قال مالك البيع لا بأس به وان رضی فلان فالبيع جائز فهذا يدل على مستثلك اذا كان فلان حاضراً الذي اشترط رضاه

﴿في الرجل يبيع السلعة من الرجلين على انهما بالخيار﴾

﴿فيختار أحدهما الرد والاخر الاجازة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان بعت سلعة من رجلين على انهما بالخيار جميعا فاختار أحدهما الاخذ واختار الآخر الرد وقال البائع لا أقبل بعضها ولا أقبل الا جميعها (قال ابن القاسم) ذلك لمن أبى ولمن أراد أن يتمسك بالبيع وليس لصاحب السلعة في ذلك خيار وذلك لو أنه أوجب البيع لهما فأفلسا أو أفلس أحدهما تبع كل واحد منهما بنصف الثمن

﴿في الرجل يتابع الجارية على أنه بالخيار ثلاثاً فيختار الرد والبائع﴾

﴿غائب أو يطؤها أو يدبرها أو يرهنها أو ما أشبه ذلك﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت جارية على اني بالخيار ثلاثاً فغاب البائع فاخترت الرد وأشهدت على ذلك والبائع غائب أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز عند مالك ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان البائع بالخيار فغاب للمشتري واختار البائع الرد كان ذلك له في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان كان الخيار للمشتري فرهنها أو دبرها أو كاتبها أو أجرها أو اعتقها أو وهبها أو تصدق بها أو وطئها أو قبلها أو باشرها (قال) هذا كله رضا بالخيار وان كان الخيار للبائع كان هذا كله رداً منه للجارية

﴿قلت﴾ أسمع هذا من مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ أرايت ان اشترت دابة على
 أن بالخيار ثلاثا فأنت بالدابة الى البيطار فمليتها أو ودعتها أو عربتها أو سافرت
 عليها (قال) أرى هذا رضا بالدابة وأراها قد لزمته ﴿قلت﴾ أسمع هذا من مالك
 (قال) لا الا أن مالكا قال لنا في الرجل يشتري الدابة فيجد بها عيبا فيسوق بها
 بعد ذلك أنها تلزمه ويكون ذلك رضا منه بالدابة (قال) فالتى سألت عنه مثل
 التسوق في العيب اذا علم به أو اشد من التسوق ﴿قلت﴾ فان ركبها في حاجة ولم
 يسافر عليها (قال) ان كان قريبا وكان شيئا خفيفا رأيته على خياره لانه يقول ركبها
 لا يجتبرها وعلى هذا يأخذ الناس الدواب بالخيار ليختبروا ﴿قلت﴾ أرايت ان
 اشترت جارية على أن بالخيار ثلاثا فجزتها ونظرت اليها في أيام الخيار أيكون هذا
 رضا بالجارية (قال) لا الا أن يكون انما جردها يتلذذ بها واعترف بذلك فهو رضا
 بالجارية ﴿قلت﴾ أرايت ان نظر الى فرجها أراه رضا بالجارية ولا تصدقه في شيء
 من ذلك (قال) أراه رضا بالجارية ﴿قلت﴾ ولم لا تجعله اذا جردها ونظر اليها مختاراً
 لها وتجعل ذلك منه رضا بالجارية (قال) لا لانه يقول انما جردها أنظر اليها والريق قد
 يجرد في الشراء ولا يكون ذلك رضا والفرج ليس مما يجرد في الشراء ولا ينظر اليه
 الا النساء أو من يحل له الفرج ﴿قلت﴾ أرايت ان اشترت جارية على أن بالخيار
 ثلاثا فوطئت الجارية في أيام الخيار أو رهنها أو أبرتها أو كاتبها أو زوجتها أو
 أعتقتها أو دبرتها أو قطعت يدها أو فقأت عينها أو كان عبداً فزوجته أو ضربته أو
 كانت دابة فأكرمتها أو داراً فأجرتها أو أرضاً فأكرمتها أو حملاً فأجرته أو غلاماً
 فدفعته الى الخناطين أو الخبازين أو أسلمته الى الكتاب أو نحوه من هذه الاشياء
 أو ساومت به في أيام الخيار للبيع أيكون هذا رضا مني بالسلعة واختياراً مني لها في
 قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذه المسائل الا أن مالكا قال
 لا يبيع الرجل السلعة اذا كان فيها خيار حتى يستوفيا لنفسه ثم يبيعا بعد ذلك
 ﴿قال ابن القاسم﴾ وأرى كل ما سألت عنه وسميته يلزمه به البيع وهذا كله رضا

منه وقطع للخيار ولا حجة له الا ما كان من قطع يده أو فني عينه فإنه اذا كان أصابه به خطأ فإنه يردده ان شاء وما نقصه وان كان أصابه عمداً فهو عندى رضا منه وليس له أن يردده والدابة مثله اذا أصابها خطأ ردها ان شاء وما نقص من ثمنها وان كان عيباً فاسداً فهو يضمن الثمن كله وان كان أصابها عمداً فهو رضا منه بالدابة ويغرم الثمن كله ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت ثيابا بالخيار فاطلمت على عيب كان بها عند البائع فلبستها بعد معرفتي بالعيب أيكون هذا قطعاً لخيارى في قول مالك (قال) نعم وقال غيره لا تكون الاجارة والارهن ولا السوم بها ولا التزويج ولا الجنایات رضا منه ولا اسلامه الى الصناعات ولا تزويجه بعد أن يحلف في الرهن والاجارة وتزويج العبد ما كان ذلك رضا منه بالبيع ﴿قال مسحون﴾ وقد روى على بن زياد وغيره عن مالك في البيع أنه لا ينبغي له أن يبيع حتى يختار فان باع فان بيعه ليس باحسان ورب السلة بالخيار ان شاء جوز البيع وأخذ الثمن وان شاء نقض البيع

— في الرجل يشتري العبد على أنه بالخيار فيموت في أيام الخيار —

﴿قلت﴾ أرايت لو أتى بعت عبداً بعدد على أن أحدهما بالخيار ثلاثاً أو نحن جميعاً بالخيار ثلاثاً فتقايضنا فأت أحد العبدین في أيام الخيار أيلزم البيع بالموت أم لا (قال) قال مالك ان مات أحد العبدین في أيام الخيار فصيبته من ثمنه وان كانا قد تقايضا ﴿قال﴾ قللت للمالك فلو أن رجلاً ابتاع من رجل دابة على أنه بالخيار على أن يتقد منها فتقدم ثم ماتت الدابة في أيام الخيار (قال) المصيبة من البائع ويرد الثمن الى المشتري ﴿قال﴾ فقيل للمالك فلو أن رجلاً باع من رجل سلة على أن أحدهما بالخيار ثم مات في أيام الخيار (قال) من مات منهما فورثه مكانه يكون لهم من الخيار ما كان لصاحبهم ﴿قلت﴾ ما حجة مالك اذ جعل المصيبة في الخيار من البائع (قال) لأن البيع لم يتم ولا يتم بينهما الا أن يقع الخيار فالتمس الخيار فالتلف من البائع

﴿ في الرجل يتناع الجارية على أنه بالخيار ثلاثا فاعتقها ﴾

﴿ البائع في أيام الخيار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا باع جارية على أن المشتري بالخيار ثلاثا فاعتقها البائع في أيام الخيار (قال) عتقه موقوف لأن الجارية قد باعها من المشتري ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) لم أسمع من مالك ﴿ قال سحنون ﴾ ولكنه ندم منه فيما أوجب على نفسه بقوله وبالشرط على نفسه مما غيره فيه المقدم عليه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس على شروطهم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فإن اختار المشتري الرد ألتزم البائع المتيقن الذي أعتق في أيام الخيار (قال) نعم ذلك له لازم لأن البيع لم يتم فيها إذ ردها المشتري بالشرط الذي كان له فيها وإن مصيبتها من البائع وإن ماجنى عليها وما جنت فلي البائع وله ﴿ قلت ﴾ ولم أجزه وقد كان يوم تكلم بالعتق غير جائز (قال) قال مالك في الذي يخدم جاريته سنة أو يؤجرها سنة ثم يمتها أن عتقها في ذلك الحال غير جائز وإنه موقوف فإذا رجعت إليه عتقت عليه بالعتق الذي كان أعتقها يومئذ فكذلك الذي أعتق في أيام الخيار ﴿ سحنون ﴾ ألا ترى أن ملكه لم يزل عن الخدمة وإلى أجره ورأى أنه في عتقه مضار نادم فيما أوجب على نفسه من الشرط الذي لزمه ولا يستطيع الرجوع فيه ﴿ ابن وهب ﴾ وإن يونس بن يزيد ذكر أنه سأل ابن شهاب عن رجل أسكن رجلا داراً حياته فتوفى رب الدار ولم يترك مالا غيرها وعليه دين (قال) ابن شهاب لا تباع حياة الذي أسكنها وإن عبد الله بن عمر قال في رجل أسكن رجلا داراً عشر سنين أو آجره ثم مات رب الدار (قال) الدار راجعة إلى الورثة والسكنى إلى حدها وإن عبد الجبار ذكر عن ربيعة أنه قال فيمن أسلف رجلا سلفاً فليس له أن يجعله إن كان سمي له أجلاً قال إلى أجله لأن ذلك معروف . لابن وهب

﴿ في الرجل يتناع السلمة على أنه بالخيار إذا نظر إليها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت إن اشتريت ثياباً على أني بالخيار إذا نظرت إليها أو دقيقتها نظرت إليها

كلها وأنا ساكت حتى اذا نظرت الى آخرها قلت لا أرضى أيكون ذلك لي أم لا
هل يجعل خيارى اذا نظرت الى آخرها أم لا (قال) أرى أن يكون خيارك
اذا نظرت الى آخر تلك السلمة فإذا رأيت آخرها فإن شئت قبلتها جميعا وإن شئت
رددتها كلها ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أتى اشتريت حنطة على أتى بالخيار اذا نظرت اليها
فنظرت الى بعض الحنطة فرضيتها ثم نظرت الى ما بقى فلم أرضه وهذا الذى لم أرض
على صفة الذى رضيت أئتمنى جميعها أم لا (قال) يلزمك الجميع لان الصفة واحدة
وقد رضيت أوله حين نظرت اليه فإذا كان كله على الصفة التي رضيتها أول ما
رضيت فذلك لازم لك ﴿قلت﴾ فإن رأيت أول الحنطة فرضيتها ثم خرج آخر الحنطة
مخالفا لها فقلت لا أقبلها وأنا أرد جميع الحنطة وقال البائع قد رضيت الذى رأيت
ولا أملك من الذى رأيت (قال) لا يلزم المشتري شئ من ذلك وله أن يرد جميعه
لانه لم يتم له الجميع على ما رأى اذا كان الخلاف كثيراً ﴿قلت﴾ فإن قال المشتري أنا
أقبل الذى رأيت ورضيت بحصته من الثمن وأرد هذا الذى خرج مخالفا للذى رأيت
أولا ولا أرضاه وقال البائع أما أن تأخذ الجميع أو تدع الجميع (قال) التول قول
البائع وليس للمشتري أن يأخذ بعضاً ويدع بعضاً الا أن يرضى البائع وكذلك ان
قال البائع أنا أؤمك بمضا وأترك بمضا لم يكن ذلك له اذا أبى المشتري ﴿قلت﴾
وهذا قول مالك في الحنطة (قال) نعم هو قوله في الحنطة ﴿قلت﴾ وجميع ما يوزن
ويكال مثل الحنطة في قول مالك (قال) نعم

— في الرجل يبيع الجارية على أنه بالخيار ثلاثاً —

﴿ فيصيبها عيب في أيام الخيار ﴾

﴿ قلت ﴾ ما قول مالك فيمن اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثاً فأصابها صمم أو عور
أو بكم أو عيب أقل من ذلك وقد كان قبضها المشتري أو لم قبضها (قال) قال مالك
في الثوث أنها من البائع وأرى في السبوح أن المشتري بالخيار ان شاء أخذ وان شاء
ترك ﴿ قلت ﴾ فإن أراد أن يأخذها ويوضع عنه قيمة العيب الذى حدث (قال)

ليس له ذلك وإنما له أن يأخذ الجميع بجميع الثمن أو يدع ﴿قلت﴾ فإن اشتراها على أنه بالخيار فحدث بها عيب قبل أن يقبضها أو بعد ما قبضها في أيام الخيار ثم ظهر على عيب كان بها عند البائع باعها به (قال) ان شاء ردها وان شاء أخذها بجميع الثمن ﴿قلت﴾ ولا يكون للمشتري أن يأخذها ويوضع عنه قيمة العيب الذي باعها به وهو بها قال لا ﴿قلت﴾ علم وقد حدث بها عيب بعد ما اشتراها في أيام الخيار وهو لو لم يكن له فيها خيار فحدث بها عيب بعد الشراء في الاستبراء ثم ظهر على عيب كان بها عند البائع كان له أن يأخذها ويرجع بقيمة العيب الذي باعها به من الثمن أو ردها وما نقص (قال) لا لان العيب الذي أصابها في أيام الخيار أو في الاستبراء اذا كانت مالا يجوز ينهض على البراءة من الحمل انما هو من البائع قبضها المشتري أو لم يقبضها وليس ذلك من المشتري فكأنه انما اشتراها بذلك العيب الذي حدث في أيام الخيار وفي الاستبراء فليس للمبتاع ها هنا حجة الا أن يأخذها بجميع الثمن أو يدع ﴿قلت﴾ أرايت ان أراد المشتري لما ظهر على العيب الذي دلل له البائع وقد كان أصابها عيب في أيام الخيار وأصابها عنده بعد ما قبضها وخرجت من الاستبراء عيب آخر مفسد فأراد أن يحبسها ويرجع بقيمة العيب الذي باعها به البائع (قال) ينظر الى العيب الذي حدث في أيام الخيار فان كان عودا قيل ما قيمة هذه الجارية وهي عود يوم وقعت الصفقة بغير العيب الذي دلل البائع وقيمتها بالعيب الذي دلل البائع يومئذ أيضاً فيقسم الثمن على ذلك فيطرح من الثمن حصة العيب الذي دلل البائع فان أراد أن يرد نظر الى العيب الذي حدث عنده كم ينقص منها يوم قبضها فيرد ذلك معها ولا ينظر الى العيب الذي حدث في أيام الخيار في شيء من ذلك (قال ابن القاسم) وانما مثل العيب الذي يحدث في أيام الخيار فيقال للمشتري ان أحيت أن تأخذ بالثمن كله والا فارد ولا شيء لك انما ذلك بمنزلة العيب الذي يحدث في عهدة الثلاث فهو من البائع فان اطلع المشتري على عيب باعها به البائع وقد حدث بها عيب آخر في عهدة الثلاث فالمشتري بالخيار ان شاء أن

يأخذها باليمين بجميع الثمن وإن شاء أن يردّها وليس له أن يقول أنا آخذها وأرجع بالعيب الذي دلّسه البائع لأن ضمان النيب الذي حدث في عهدة الثلاث من البائع ﴿قلت﴾ أ رأيت أن اشتريت بثراً على أنى بالخيار عشرة أيام فأنخسفت البئر في العشرة الايام (قال) قال مالك ما كان من مصيبة في أيام الخيار فهي من البائع (قال) قال مالك وسواء إن كان الخيار للبائع أو للمشتري فالمصيبة من البائع

— في الرجل يتاع الخادم على أنه بالخيار فقتل عبده أو نجرح —

﴿أو عبداً فقتل العبد رجلاً﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أنى اشتريت جارية على أنى بالخيار ثلاثاً فولدت عندي أوقطعت يدها عندي قطعها رجل أجني أ يكون لي أن أردّها ولا يكون علي شيء (قال) نعم تردّها وترد ولدها ولا يكون عليك شيء إن قصصها الولادة وفي الجنابة عليها أيضاً تردّها ولا شيء عليك ويتع سيدها الجاني إن كان جنى عليها أحد فان كان أصابها ذلك من السماء فلا شيء عليك ولك أن تردّها ﴿قلت﴾ فان كان المشتري هو الذي جنى عليها في أيام الخيار (قال) له أن يردّها ويردّ معها ما قصصها إن كان الذي أصابها به خطأ وإن كان الذي أصابها به عمدًا فذلك رضامته بالخيار ﴿قلت﴾ أ رأيت أن كان المشتري بالخيار أو البائع إذا باع فاختار الشراء وقد ولدت الامة في أيام الخيار (قال) لم أسمع من مالك في ذلك شيئاً وأرى الولد مع الام ويقال للمشتري أن شئت فخذ الام والولد بجميع الثمن أودع (قال) وقال لي مالك في الرجل يبيع عبده على أنه بالخيار أياماً سماها فدخل العبد عيب أو مات أن ضمان ذلك من البائع (قال) مالك وفقته في أيام الخيار على البائع ﴿قال ابن القاسم﴾ وكذلك إذا باع أمته على أنه بالخيار ثلاثاً فذهب لامته مال أو تصدق به عليها أن ذلك للمال للبائع لأن البائع كان ضامناً للامة وكان عليه فقته (قال) ولقد قال لي مالك في الرجل يبيع عبده وله مال رقيق أو حيوان أو عروض أو غير ذلك فيشترط المشتري مال العبد فيقبض مشتري العبد مال العبد رقيق العبد ودوابه وعروضه فلف المال في أيام العهدة الثلاثة (قال) مالك

ليس للمشتري أن يرجع على البائع بشئ من ذلك ولا يرد العبد ﴿قلت﴾ فإن هلك العبد في أيام الخيار في يد المشتري أبتقض البيع فيما بينهما ولا يكون للمشتري أن يحبس مال العبد ويقول أنا أختار البيع وأدفع الثمن (قال) نعم لأن العبد إذا مات في أيام المهدة انتقض البيع فيما بينهما وإن أصاب العبد عور أو عي أو شلل أو دخله عيب فإن المشتري بالخيار أن أحب أن يرد العبد ويرد ماله على البائع وينتقض البيع فذلك له وإن أراد أن يحبس العبد بعينه ويحبس ماله ولا يرجع على البائع بشئ فذلك له ﴿قلت﴾ فإن أراد أن يحبس العبد وماله ويرجع على البائع بقيمة العيب الذي أصاب العبد في أيام المهدة (قال) ليس ذلك له لأن ضمان العبد في عهدة الثلاثة من العيوب والموت من البائع ويكون المشتري بالخيار أن أحب أن يقبل العبد مجنيا عليه والعقل للبائع فذلك له وإن أحب أن يرد العبد فذلك له فلما قال لي مالك في عقل جنابة العبد في أيام المهدة أنها على البائع علمت أن الجنابة على العبد أيضا في أيام الخيار للبائع إذا أجاز البيع ويكون المشتري بالخيار أن شاء قبل العبد بسببه ويكون العقل للبائع وإن شاء ترك قالولد إذا ولده الأمة في أيام الخيار مخالف لهدى عندي أراه للمبتاع أن رضي البيع (وقال أشهب) الولد هو للبائع فإن أجاز المشتري البيع وقبض المشتري الأم واجتمعا على أن يضم المشتري الولد أو يأخذ البائع الأم فيجمعان بينهما ولا تقضا البيع في الأم ووردت إلى البائع ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت أن اشتريت عبداً على أتى بالخيار أياما فقتل العبد رجلاً أ يكون لي أن أردّه (قال) نعم

فيمين اشترى ثوباً فأعطاه ثوبين يختار أحدهما فضاء أو أحدهما

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً اشترى ثوبين أو عبيدين على أن يأخذ أحدهما بألف درهم أيهما شاء أخذ وهو بالخيار ثلاثاً فأت أحد العبيدين أو ضاع أحد الثوبين (قال مالك) إذا اشترى الثوبين على أن يأخذ أيهما شاء ثمن قد سماه فضاء أحد الثوبين إن الضياع من المشتري في نصف ثمن الثوب ﴿قال سحنون﴾ ولا يضمن إلا ذلك ولو ضاعا جميعاً لم يضمن إلا ثمن واحد لانه أخذ واحداً على الضمان والآخر على الأمانة

(وقال اشهب) ان مات أحد العبدین فن مات منهما فهو من البائع وأنت بالخيار في الباقي ان شئت أخذته بالثمن وان شئت رددته ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت لو أن رجلا اشترى عبدین أو ثوبین علی أن يأخذ أحدهما بالف درهم أيهما شاء وهو بالخيار ثلاثا فمات أحد العبدین أو ضاع أحد الثوبین (قال) قال مالك في الرجل يشتري الثوبین علی أن يأخذ أيهما شاء بمن قد سماه فضاخ أحد الثوبین (قال) يضمن المشتري نصف ثمن الثوب الثالث ويكون له أن يرد الثوب الباقي ان شاء ولقد سمعت مالكا أيضا يقول في الرجل يأتي إلى الرجل يسأله سلف الدينار فيعطيه ثلاثة دنانير يختار أحدها ويرد دينارين فيأتي فيذكر أنه قد تلف منها ديناران (فقال) مالك يكون شريكا ومعناه أن تلف الدينارين لم يعلم إلا بقوله ﴿قلت﴾ ويكون للمشتري أن يقول أنا آخذ الباقي قال نعم ﴿قلت﴾ فإن مضت أيام الخيار أفتقض البيع ولا يكون للمشتري أن يأخذ واحدا منهما (قال) أما ما قرب من أيام الخيار فله أن يأخذ أيهما شاء بالثمن الذي سميا وان مضت أيام الخيار وتباعد ذلك فليس له أن يأخذ وقد انقضى البيع بينهما الا أن يكون قد أشهد أنه قد أخذ قيل مضى أيام الخيار أو فيما قرب من أيام الخيار (قال) وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشترت ثوبين صفقة واحدة علی أني بالخيار ثلاثا فضاخ أحد الثوبین في أيام الخيار وجئت بالثوب الباقي لارده (قال) ذلك لك برده ويفض الثمن علی قيمة الثوبين فما أصاب الثوب الذي رددت من الثمن رد عليك وما أصاب الثوب الذي هلك من الثمن كان للبائع ﴿قلت﴾ وكذلك لو أني اشترت ثوبين علی أني بالخيار ثلاثا ثم جئت لأردهما فضاخا في أيام الخيار (قال) لا يجوز قولك ولا يصدق بقولك انهما ضاعا والثمن لازم لك لان الثوبين مما ينسب عليهما ولا تكون عليك القيمة لانا ان ذهبنا أن نردك إلى القيمة وكانت القيمة أقل لم نردك إلى أقل من الثمن لقولك ولم نصدقك خوفا من أن تكون غيتهما فان كانت القيمة أكثر من ذلك الثمن لم يعطها البائع لانه قد رضي بالثمن الذي باعها به ﴿قلت﴾ أ رأيت ان أخذت ثوبين علی أن آخذ أيهما شئت بعشرة

دراهم قد وجب على أحدهما فذهبت بهما لأيهما فضاعا في يدي أو ضاع أحدهما من يدي (قال) ان ضاعا جميعا رأيت عليك الثمن في أحدهما وأنت في الآخر مؤتمن

❦ في اليمين بالخيار ما لم يتفرقا ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم هل يكون اليمين بالخيار ما لم يتفرقا في قول مالك (قال) قال مالك لا خيار لهما وإن لم يتفرقا (قال) قال مالك البيع كلام فإذا أوجبا البيع بالكلام وجب البيع ولم يكن لأحدهما أن يمتنع مما قد لزمه (وقال) مالك في حديث ابن عمر اليمين كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا لا يبيع الخيار (قال) مالك ليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه ❦ ابن وهب ❦ وقد كان ابن مسعود يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما يمينين تبايما فالقول ما قال البائع أو يترادان ❦ قال ابن وهب ❦ وقد ذكر اسماعيل بن عياش عن اسماعيل ابن أمية عن عبد الملك بن عبيدة عن ابن لعبد الله بن مسعود حديثه عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف المتبايعان استحلف البائع ثم كان المتبايع بالخيار ان شاء أخذ وإن شاء ترك (وقال أشهب) الذي اجتمع عليه أهل العلم من أهل الحجاز أن اليمين إذا أوجبا البيع بينهما فقد لزم ولا خيار لواحد منهما إلا أن يكون أحدهما اشترط الخيار فيكون ذلك لمشترط الخيار على صاحبه وليس العمل على الحديث الذي جاء اليمين بالخيار ما لم يتفرقا ❦ قال أشهب ❦ وزى والله أعلم أنه منسوخ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون على شروطهم وقوله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف اليمين استحلف البائع (وقال غيره) فلو كان الخيار بينهما لما كلف البائع اليمين وقال هب الامر كما قال المتبايع أليس لي أن لا أقبل أو أن أفسخ عنى البيع فإذا صادقته على البيع كان لي أن لا يلزمي فإذا خالفته فذلك أبعد من أن يلزمي

❦ في اختلاف المتبايعين في الثمن ❦

❦ قال ابن وهب ❦ وقد قال مالك الامر عندنا في الذي يشتري السلعة من الرجل فيختلفان في الثمن فيقول له البائع بتمكها بمشرة ذنانير ويقول المشتري اشتريتها

بخمسة دنانير انه يقال للبائع ان شئت فأعط المشتري بما قال وان شئت فأحلف بالله ما بعت سلعك الا بما قلت فان حلف قيل للمشتري اما أن تأخذ السلعة بما قال البائع. واما أن تحلف بالله ما اشتريتها الا بما قلت فان حلف برئ منها وذلك ان كل واحد منهما مدع على صاحبه ﴿وكيع﴾ عن سفیان عن هشام عن ابن سيرين عن شريح قال اذا اختلف اليمان وليست بينهما بينة (قال) ان حلفا ترادا وان نكلا ترادا وان حلف أحدهما ونكل الآخر لزمه البيع

❦ الخيار في الصرف ❦

﴿قلت﴾ لابن القاسم هل يجوز مالك الخيار في الصرف قال لا ﴿قلت﴾ فهل يجوز مالك الخيار في التسليف (قال) اذا كان أجلا قريبا يوما أو يومين ولم يقدم رأس المال فلا أثرى به بأساً وهو قول مالك ﴿قلت﴾ فان أبطل الذي له الخيار تخياره قبل أن يتفرقا أو بعد ما تفرقا وقد كان الخيار في السلم أجلا مبدياً (قال) لا يجوز وان أبطل الذي له الخيار خياره من قبل أن الصفقة وقعت فاسدة فلا يصلح وان أبطل خياره ﴿قلت﴾ وكذلك الخيار في الصرف اذا كان أحدهما بالخيار قبل أن يتفرقا (قال) نعم لا يجوز ذلك الا أن يستقبلا صرفا جديداً لأن الصفقة وقعت فاسدة ﴿قلت﴾ أرأيت ان صرفت دراهم بدنانير على أن أحدهما بالخيار (قال) قال مالك لا يجوز هذا في الصرف وهذا باطل ولا يجوز الخيار في الصرف (قال مالك) ولا حوالة ولا كفالة ولا شرط ولا رهن ولا يجوز في الصرف الا المناجزة حتى لا يكون بين واحد وبين صاحبه عمل ﴿قال سحنون﴾ ألا ترى الى حديث مخزومة التي ذكره عن أبيه قال سمعت عمرو بن شعيب يقول قال عبد الله بن عمرو بن العاص قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر لا تبيعوا الذهب بالذهب الا عينا بيمين ولا الورق بالورق الا عينا بيمين اني أخشى عليكم الرماء ولا تبيعوا الذهب بالورق الا هاء وهلم ولا الورق بالذهب الا هاء وهلم وان عمر بن الخطاب قال في الصرف فان استنظرك الى أن يلج بيته فلا تنظره لابن وهب هذه الآثار

سبح في الرجل يشتري السلتين على أنه بالخيار يختار أحدهما
وقد وجبت له

قلت أرأيت ان اشتريت جارتين على أني فيهما بالخيار آخذ احدهما بألف درهم وذلك لازم لي أترى هذا البيع لي لازما في قول مالك (قال) لا أرى به بأسا لان مالكا قال في الثياب والكباش وما أشبهها من العروض يشتري الرجل السلعة بكذا وكذا يختارها من سلع كثيرة انه لا بأس بذلك فكذلك الجوارى والتمن في مسئلتك في السلع قد وجب عليك في احدها وانما قال له اختر أيهما شئت فهي لك بألف ولم يقل له اختر ان شئت فهذه بألف وإن شئت فهذا بالفين على ان احدهما لك لازمة فهذا الذي كرهه مالك قلت أرأيت ان اشتريت جارتين هذه بخمسمائة وهذه بألف على أن أختار احدهما (قال) قال مالك لا يصلح هذا البيع إذا كان يأخذهما على أن احدهما قد وجبت له إن شاء التي بخمسمائة وإن شاء التي بألف (قال) مالك فان كان أخذهما على أن ينظر اليهما ان أحب أن يأخذ أخذ وان أحب أن يترك ترك والبائع أيضا كذلك لم يلزمه شيء من البيع وان أحب أن يمضي أمضى وان أحب أن يرد فلا بأس بهذا وان اخذهما على أن البيع في احدهما لازم للمشتري او للبائع فلا خير في ذلك عند مالك قلت ولم كرهه مالك (قال) لانه كانه فسخ هذه في هذه وهذه في هذه فلذلك كرهه مالك ومن قبل أن الخطار فيهما لانه لا بد من أن تكون احدي السلتين أرخص من صاحبتها فلو ان اخطأ المشتري فاخذ الغالية كان قد غبنه البائع وان أخذ الرخيصة كان المشتري قد غبن البائع وهو من بيعتين في بعة وانما مثلها مثل سلعة واحدة باعها بتمنين مختلفين مما يجوز أن يحول بفضه في بعض بدينار وثوب أو ثوب وشاة قد وجب عليه أن يأخذ أيهما شاء (قال مالك) لا خير في هذا لانه لا يدرى بما باع ولانه من بيعتين في بعة (قال) ابن وهب وابن نافع وقد كان عبد العزيز بن سلمة يميز مثل هذا اذا قال الرجل للرجل هذا الثوب بسبعة وهذا الثوب بخمسة والوزن واحد فاختر فيهما وقد وجب

لك أحدهما فلا بأس بذلك . وتفسير حلال ذلك أنه كانه أخذ الذي بسبعة ثم رده
وأخذ الذي بخمسة ووضع درهمين من السبعة عن نفسه فكانه اشترى درهمين من
السبعة التي كانت عليه والثوب الذي بخمسة بالثوب الذي كان أخذه بسبعة ثم رده
وبقيت عليه خمسة وصار الثوب الذي بخمسة له فليس في هذا دراهم بدرهم (قال ابن
أبي سلمة) وإن كانت الدارهم مختلفة الوزن هذه نقص وهذه وازنة فلا يصلح في
رأى . وتفسير ذلك أنه كانه أخذ الثوب الذي بخمسة فأعده ثم رده وأخذ الثوب الذي
بسبعة نقص وجعل مكان الخمسة القائمة سبعة نقص فلا يستطيع إلا أن يخرجهما جميعا
نقصا لأنه ليس موضع قصاص حين لم يكن مثليا (ابن وهب) قال مالك وعبد العزيز
في الذي يبيع السلمة بمشرة نقص أو بسبعة وازنة كلتاها نقداً أو يوجب عليه أحد
التمنين (قالا) لا يصلح . قال عبد العزيز وتفسير ذلك أنه ملكه وزنين مختلفين فهو
كانه أخذ بالنقص وصارت عليه ثم فسح ما ملك فسحه وأعطاه مكانها وازنة فلا يصلح
اشترائه أحد التمنين بصاحبه (قال ابن وهب) وقال يونس سألت ربيعة ما صفة
البيعتين تجيزهما الصفقة الواحدة وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
بيعتين في بعة فقلت له ما صفة ذلك فقال ربيعة يملك الرجل السلمة بالتمنين عاجل
وآجل وقد وجب عليه أحدهما كالدينار نقداً والدينارين إلى أجل فكانه إنما يبيع أحد
التمنين بالآخر فهذا ما يفارق الربا (ابن وهب) قال مالك وعبد العزيز وتفسير
ما كره من ذلك أنه إذا ملك ثوبه بدينار نقداً أو بدينارين إلى أجل تأخذه بأيهما
شدت وقد وجب عليك أحدهما فهذا كانه وجب عليك بدينار نقداً فأخرته وجعلته
بدينارين إلى أجل أو فكانه وجب عليك بدينارين إلى أجل فجعلتهما بدينار نقداً
(قال عبد العزيز) فكل شيء كره لك أن تعطى قليلا منه بكثير إلى أجل فلا يصلح
لك أن تملكهما فهذا فسح أحدهما بصاحبه (قال عبد العزيز) ومن ذلك أن كل شيء
كان عليك فلم يصلح لك أن تفسخه في غيره وتؤخره فلا يصلح لك أن تملك ذلك
لتختار فيه (وذكر) وكيع عن إسرائيل عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن

عبد الله بن مسعود عن أبيه في الرجل يشتري من الرجل الثوب بالنقد بكذا وكذا
أو بالنسيئة بكذا وكذا فقال الصفقتان في الصفقة ربا (قال ابن وهب) قال يونس
وكان أبو الرناد يقول مثل قول ربيعة في البيعتين بالثمنين المختلفين (قال ابن وهب)
قال مالك ونهى عنه القاسم بن محمد أن يشتري بمشرة نقداً أو بخمسة عشر إلى شهر
(قال ابن وهب) عن غمرة بن بكير عن أبيه وكره ذلك سليمان بن يسار والقاسم
وعبد الرحمن بن القاسم ونافع بن وهب عن أبيه عن الليث قال يحيى بن سعيد البيهقي
الثمنان لا يختلف الناس فيهما

❦ في الرجل يتاع السلعة كلها على أردب أو ثوبا أو شاة ❦
❦ على أنه بالخيار ثلاثا ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن اشتريت هذا الطعام من رجل كل أردب بدرهم أو هذه الثياب
كل ثوب بدرهم أو هذه النعم كل شاة بدرهم على أني بالخيار ثلاثة أيام فاخترت أن
أخذ بعضا وأترك بعضا أيجوز هذا لي أم لا (قال) لا يجوز هذا إلا أن تأخذ جميعه
لأنها صفقة واحدة إلا أن يرضى البائع أن يجزئ ذلك ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال)
نعم ألا ترى أن مالكاً قال في الرجل يشتري القمح المصبر كل قفيز بدرهم أنه جائز
وليس له أن يأخذ بعضه ويدع بعضه

❦ في الرجل يشتري من الرجل السلعة على أنه بالخيار ❦
❦ فتلف منه قبل أن يختار ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت من أخذ سلعة من رجل بمائة دينار أن يرضيها أو على أن يريها
فإن قبل أن يرضى أو يريها أو تلفت أ يكون ضمانها من البائع أو للمشتري (قال)
قال لنا مالك في بيع الخيار ضمانها من البائع أبداً حتى يرضى ذلك المشتري إذا كان
ذلك حيواناً أو مالا يئاب عليه فإن كان مما يئاب عليه ضمنه المشتري إلا أن تقوم له
بيئة على نفسه ❦ قلت ❦ أ رأيت أن اشتريت سلعة على أني بالخيار ثلاثة أيام فتلفت

السلعة عندي قبل أن أختار من مصيبتها في قول مالك (قال) ان كانت حيواناً أو
 أرضين أو دوراً فقصيتها من البائع وان كانت غير حيوان مما يتباب عليه فهلكت هلاكاً
 ظاهراً فقصيتها من البائع وان غاب عليها المشتري ولم يعلم هلاكها الا بقوله لم
 يعقد **قلت** **قلت** فما يفرم (قال) الثمن **قلت** وهو قول مالك أنه يفرم الثمن
 (قال) نعم **قلت** أرايت من اشترى سلعة على أنه بالخيار ثلاثاً فقبض السلعة
 ونقد الثمن أو لم يقدر فانت السلعة في يدى المشتري في أيام الخيار أتكون من البائع
 أو المشتري في قول مالك وكيف ان كان الخيار للبائع أو المشتري أهو عند مالك سواء
 أم لا (قال) قال لى مالك الموت في أيام الخيار من البائع وان كان قد اشترط النقد
 وانتقد وقبض المشتري السلعة فهي من البائع ويرد البائع الثمن على المشتري (قال)
 قال مالك وسواء كان الخيار للبائع أو المشتري (قال) وقال مالك واذا ماتت السلعة
 في أيام الخيار فهي من البائع على كل حال لاف البيع لم يتم ولا يتم حتى يقع الخيار
 ويرضى من جمل له الخيار **ابن وهب** سمعت مالكا يقول في الرجل يتناع
 الجارية ويكون فيها بالخيار شهراً وينقد على ذلك فان البيع مردود فان نقد الثمن وجعل
 ذلك وكان فيهما بالخيار ثم ماتت الجارية فانها من البائع **قلت** أرايت ان هلكت
 السلعة في أيام الخيار ممن هي في قول مالك (قال) من البائع قبض المشتري أو لم يقبض
 نقد أو لم يقدر (قال) وكذلك قال مالك (قال) وسألت مالكا عن الرجل يبيع السلعة
 على أن البائع أو المبتاع فيها بالخيار فتصاب السلعة في ذلك (قال) هي من البائع حتى
 ينقد البيع وخيار البائع وخيار المبتاع في ذلك سواء **سحنون** وانما كانت السلعة
 وضامتها من البائع في أيام الخيار وان كان المشتري قد قبضها ونقد ثمنها أو لم يقدر من
 قبل أنه بيع لم يتم ولا يتم حتى تمضي أيام الخيار ألا ترى أنت الجارية التي يتناع
 بالاستبراء فهي من البائع حتى تحيض والمبد في عهدة الثلاث هو من البائع أبداً حتى
 يخرج منها وقد تم الامر فيهما لما مضى في ذلك من السنة ومن قول أصحاب النبي صلى
 الله عليه وسلم والتابعين (وذكر أشهب) عن ابن لهيعة أن حبان بن واسع حدثه

عن محمد بن يزيد بن ركانة أنه قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبان بن متقد العبدية فيما اشترى ثلاثة أيام فلما استخلف عمر بن الخطاب قال اني نظرت في بيعكم فلم أجد لكم شيئاً مثل العبدية التي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبان بن متقد فيما اشترى ثلاثة أيام ثم قضى به عبد الله بن الزبير ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني ابن أبي الزناد عن أبيه قال قضى عمر بن عبد العزيز في رجل باع من أعرابي عبداً فوعك العبد في عهدة الثلاث فمات فجعله عمر من الذي باعه ﴿ ابن وهب ﴾ وأشهب عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري أنه سمع أبان بن عثمان وهشام بن اسماعيل يذكران في خطبتهما عهدة الرقيق في الأيام الثلاثة من حين يشتري العبد أو الامة وعهدة السنة وبأمران بذلك وإن عمر ابن الخطاب قضى في جارية جعلت على يدي رجل حتى تبيض فماتت انها من البائع ذكره ابن وهب عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن زيد بن اسحاق الانصاري (قال) يونس وقال ابن شهاب مثله ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال ابن شهاب وإن كانت حاضت فهي من المبتاع ﴿ سحنون ﴾ فكيف بالخيار الذي له شرطه في الاجازة والرد

❦ النقد في بيع الخيار ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت كل شيء اشتراه الرجل من حيوان أو دور أو أرضين أو نخل أو عروض أو شيء مما يقع عليه بيعات الناس اشتراه رجل واشترط الخيار يوماً أو يومين أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر من ذلك أبصالح فيه النقد في قول مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ فإن اشترط النقد (قال) فقد وقعت الصفقة في قول مالك فاسدة (قال) وقال مالك لا يصلح النقد في بيع الخيار ﴿ قلت ﴾ فإن لم يشترطوا النقد وقعت الصفقة صحيحة ويكون بيعاً جازاً (قال) نعم وقال أشهب ووجه فساد اشتراط النقد أنه بيع وسلف يقول البائع للمبتاع أسلفني خمسين ديناراً فمنها وأنت علي بالخيار ثلاثاً فإن شئت أخذت بها مني فإني هذه أو عيدي هذا أو متاعى هذا أو دابتي هذه أو ما كان فيه البيع فهو لك فإن تم

أخذه وصار له سلفاً تم فيه البيع وان رد البيع ولم يحزه ورجع فأخذ سلفه من البائع فانتفع
 البائع بالذهب باطلاً من غير شيء ﴿قلت﴾ لابن القاسم فكل بيع اشتراه صاحبه وهو فيه
 بالخيار على أن يتخذ فأصاب السلفة عيب في أيام الخيار ثم انقضت أيام الخيار وقبضها
 وعلم بالعيب في أيام الخيار ورضيه ثم حالت أسواق تلك السلعة أو تغيرت بتمام نقصان
 بدنها ثم أصابها عنده عيب مفسد ثم ظهر على عيب دلالة البائع (قال) ان شاء حبسها
 ووضع عنه قدر العيب الذي دلل له البائع من قيمتها يوم قبضها لانه قبضها
 على بيع فاسد فصارت قيمتها يوم قبضها هو ثمنها وبطل الثمن الاول كان أقل من
 القيمة أو أكثر من قيمتها وصارت قيمتها لها ثمناً وان شاء ردها بالعيب الذي دلل
 له ويرد ما أصابها عنده من العيب أو يحبسها ويرجع بالعيب الذي دلل له من قيمتها
 (قال) وان لم يحدث بها عنده عيب مفسد كان بالخيار ان شاء ردها بالعيب الذي دلل
 له وان شاء حبسها وغرم قيمتها يوم قبضها ﴿قلت﴾ والخيار له بحال ما وصفت لي (قال)
 نعم لانه انما نقصت أيام الخيار وقبضها المشتري وحدث بها في يديه عيب آخر أو حالت
 في بدنها وجبت له قيمتها يوم انقضت أيام خياره وقبضها ثم كان بالخيار في ردها وان
 رد معها من قيمتها التي وجبت له عليه ما نقصها العيب ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان
 أسلفت رجلاً في طعام معلوم على أن أحدها بالخيار يوماً أو يومين أو شهراً أو شهرين
 (قال) ان اشترط أجل يوم أو يومين أو نحو ذلك فلا بأس به ما لم يقدم النقد وان اشترط
 أبعد من ذلك لم يحز قدماً النقد أو لم يقدمه ﴿قلت﴾ فلم يجوز له اذا لم يقدم النقد
 وكرهته اذا قدم النقد على ماذا رأيته من قول مالك (قال) انما أجزت الخيار فيه اذا لم
 يقدم النقد وكان أجل الخيار قريباً لاني أجزت له أن يؤخر رأس مال السلف يوماً أو
 يومين أو ثلاثة أو نحو ذلك في قول مالك فلما اشترط الخيار الى الموضع الذي يجوز له
 أن يؤخر نقده الى ذلك الاجل أجزت له الخيار الى ذلك الاجل وكرهته أن يقدم
 نقده واشترط الخيار لاحدهما لانه يدخله بيع وسلف وسلف جز منقعة (قال ابن القاسم)
 ألا ترى أنه اذا قدم النقد واشترط الخيار فكانه أسلفه هذه الدنانير الى أجل الخيار على

أن جعلها بمدة أجل الخيار في سلمة الى أجل موصوف فصارت الدنانير سلفاً وصارت
السلمة الموصوفة تبعاً بهذه الدنانير بمدة انقضاء أجل الخيار فصارت سلفاً جبر منفعة
﴿قلت﴾ ولم كرهته اذا كان أجل الخيار الى شهر أو شهرين اذا لم يقدم رأس المال (قال)
لأنه يصير ديناً بدين والخيار أيضاً لا يكون في قول مالك الى شهر وإنما يجوز مالك
الخيار في البيوع على قدر اختيار الناس السلع التي يشترون ﴿قلت﴾ فإن قدم رأس
المال وشرط الخيار وضرب للسلف أجلاً بيمداً (قال) لا يجوز في قول مالك أيضاً
لأن مالكاً قال لا يجوز هذا الخيار الى هذا الاجل في شيء من البيوع ﴿قلت﴾
وكل من اشترى سلمة من السلع على أنه بالخيار وأن كان خياره يوماً واحداً فلا يجوز
اشتراط النقد في ذلك (قال) نعم لا يجوز اشتراط النقد في ذلك عند مالك

— في الدعوى في الخيار —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أني اشتريت سلمة على أني بالخيار ثلاثاً فبعت بها في أيام الخيار
لأردها فقال البائع ليست هذه سلمتي (قال) القول قول المشتري لأن البائع قد أثبتته
على السلمة ﴿قلت﴾ أتخفظ هذا عن مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت
جارية على أني بالخيار ثلاثاً فبعت بالجارية ثم أثبتت بها في أيام الخيار لأردها فقال البائع
ليست هذه جاريتي القول قول من (قال) أرى أن يحلف المبتاع أنها جاريته التي اشتراها
منه على أن له الخيار ويردها ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا إلا أن مالكاً قال
في الرجل يدفع الى الرجل الذهب يقضيه اياها من دين كان له عليه فيقول له خذها
فانظر اليها وقلها فأخذها على ذلك ثم يأتي بها ليردها فينكره الدافع ويقول ليست
ذهبي قال القول قول المدفوع اليه مع يمينه ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان انما اشترى حيواناً
أو دوراً أو رقيقاً على أنه بالخيار ثلاثة فادعى المشتري أن الدواب انقضت منه والرقيق
أبقوا أو ماتوا (قال) القول قول المشتري وهو مصدق في ذلك ولا يكون عليه شيء
لأن هذا ليس مما ينبغي عليه والموت اذا كان بموضع لا يحيل موته سئل عن ذلك
وكشف أهل تلك القرية ولا يقبل في ذلك الا قول عدول فان عرف في مستلهم

كذبه أغرمها وإن لم يعرف كذبه حمل من ذلك ما يحمل وحلف عليه وقبل قوله وقد
قاله مالك ﴿قلت﴾ فالأباقى والسرقة والاتلاف إذا ادعاه وهو بموضع لا يحمل لم
تستل البينة عن ذلك ويكون القول قوله (قال) نعم لاستل البينة والقول قوله إلا
أن يأتي بأمر يستدل به على كذبه ﴿قلت﴾ وهو قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾
أرايت كل سلعة اشتريتها على أتى بالخيار فيها من ثوب أو عرض سوى الحيوان
فثبت عليها ثم ادعيت أنه هلك في أيام الخيار أ يكون القول قولي في قول مالك
(قال) قال مالك هو ضامن ﴿قلت﴾ فإن أتى بالبينة على أن السلعة التي غاب عليها
قد هلكت هلاكا ظاهرا يعرف من غير تقييد من المشتري (قال) يكون
من البائع وقد قال مالك في الرهن في الضياع وفي العارية ما هلك من ذلك بما
ينيب عليه مما تثبت البينة العادلة أنه هلك بغير ضيعة من الذي كانت عنده فلا ضمان
عليه (قال مالك) ومن ذلك أن يرهن الرجل الرهن وهو في البحر في المركب فيفترق
وله بذلك البينة أنه غرق أو يحترق منزله أو يلقاه اللصوص ومعه رجال فيأخذ
اللصوص السلعة منه فشهد الشهود على رؤية ما وصفت لك أنهم رأوه حين احترق
وأثم رأوه حين أخذه اللصوص فهو ضامن صاحبه والذي أعيره أو رهنه منه برى
ولا تباعة عليه وكذلك الذي يشتري على أنه بالخيار فينيب عليه هو مثل هذا ﴿قلت﴾
أرايت أن اشتري حيوانا على أنه بالخيار ثلاثا فقبض الحيوان أو غاب عليها ثم ادعى
المشتري الذي غاب على الحيوان أنها هلكت أو أعتت أن كانت رقيقا (قال) قال
مالك القول قوله إلا أنه في الموت أن كان مع أحد سئل عن تبيان ذلك فإن الموت
إذا مات في قرية فيها أهلها لم يخف عليهم ذلك وإن ادعى انفلاتا أو إبطا أو سرقة
فالقول قوله مع يمينه إلا أن يأتي بما يدل على كذبه ﴿قلت﴾ أرايت أن سألوا في
القرية عن موت الحيوان الذي ادعى أنه مات في تلك القرية فلم يصيبوا تصديق
قوله (قال) فأراه في هذا كاذبا حين لم يوجد أحد يعلم هلاك ما ادعى وهو في قرية
فأراه غارما لها

﴿ في الرجل يبيع العبد وبه عيب ولا يبينه ثم يأتيه فيعلمه أن بالسلمة عيباً ﴾
 ﴿ وهو يقول ان شئت تغد وان شئت فدع ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بعت رجلاً سلمة بها عيب ولم أبين له العيب ثم جئت بعد ما وجبت الصفقة فقلت له ان بالسلمة عيباً فان شئت تغد وان شئت فدع (فقال) سألتنا مالكاً عنها فقال ان كان العيب ظاهراً يعرف أو قامت اليدنة بالعيب الذي ذكر اذا لم يكن ظاهراً كان المشتري بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك وان كان انما يخبر خيراً ليس بظاهر وليس عليه بينة يأتي بها فالمشتري على شرائه ولا يضره ما قال له البائع وان وجد ذلك العيب بعد ذلك على ما قال البائع كان بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك

﴿ في الرجل يتاع السلمة على أنه بالخيار ثلاثاً فلا يردّها ﴾
 ﴿ حتى تنقضي أيام الخيار ﴾

﴿ قلت ﴾ فاقول مالك في رجل باع سلمة على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام فقبض المشتري السلمة فلم يردّها حتى مضت أيام الخيار ثم جاءها يردّها بعد ماضت أيام الخيار أيبكون له أن يردّها أم لا (قال) ان أتى بها بعد مغيب الشمس من آخر أيام الخيار أو من الند أو قرب ذلك بعد ماضى الاجل رأيت أن يردّها وان تباعد ذلك لم أر أن يردّها (قال ابن القاسم) الا أتى قلت للمالك الرجل يشتري الثوب أو السلمة على أنه بالخيار اليوم واليومين والثلاثة فان غابت الشمس من آخر أيام الخيار ولم يأت بالثوب الى آخر الاجل لزم المبتاع البيع (قال) قال مالك لا خير في هذا البيع ونهى عنه ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيما يشبه هذا أرأيت ان مرض المشتري أو حبسه السلطان أكان يلزمه البيع فكرهه هذا فهدأ بذلك من قوله على أنه يرد وان مضى الاجل اذا كان ذلك قريباً من مضى الاجل (قال) وقال مالك أيضاً في المكاتب يكتبه سيده على أنه ان جاء بنجومه الى أجل مسمى والا فلا كتابة له (قال) ليس نحو كتابة العبد يد السيد بما شرط ويتلوم للمكاتب وان حل الاجل فان أعطاه كان على

كتابته (قال) مالك والقطاعة مثله يتلوم له أيضاً وإن مضى الاجل فإن جاء به عتق
 ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشتريت سلعة على أي بالخيار ثلاثاً فلم أقبض السلعة من البائع ولم
 أختَر في أيام الخيار ردها حتى تطاول تركي إياها في يدي البائع ثم جئت بعد مضي أيام
 الخيار بزمان فقلت أنا أختار اجازة البيع وقال البائع قد تركتها حتى مضت أيام الخيار
 فلا خيار لك ولا بيع بيني وبينك (قال) قال مالك اذا اختار بحضرة مضي أيام الخيار
 بقرب ذلك جاز خياره وكان البيع جائزاً وإن لم يمتحرج حتى تطاول ذلك بعد مضي أيام
 الخيار ويعرف أنه تارك لم بعد ذلك فلا خيار له والسلعة للبائع ﴿قلت﴾ فإن كان قبض
 للسلعة المشتري وكان اشتراها على أنه بالخيار ثلاثاً ولم يمتحرج في أيام الخيار الرد ولا الاجازة
 حتى مضت أيام الخيار وتطاول ذلك ثم جاء بعد ذلك يرد السلعة (قال) لا يقبل قوله
 والسلعة لازمة للمشتري في قول مالك إلا أن يردّها بحضرة مضي أيام الخيار أو قرب
 ذلك فإن تطاول ذلك فالسلعة لازمة للمشتري ﴿قلت﴾ وإنما ينظر في هذا اذا مضت
 أيام الخيار وتطاول ذلك حتى لا يقبل قول من كان له الخيار في السلعة حيث هي
 فإن كانت في يدي البائع كانت له ولا بيع بينهما وإن كان قد قبضها المشتري فالبيع
 جائز والسلعة لازمة له (قال) ثم انما ينظر الى السلعة حيث هي فإذا مضت أيام الخيار
 وتطاول ذلك فيجعلها للذي هي في يديه

في الخيار الى غير أجل

﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشتريت سلعة على أي بالخيار ولم يجعل للخيار وقتاً أرى هذا
 البيع فاسداً أو جائزاً (قال) أراه جائزاً وأجعل له من الخيار مثل ما يكون له في مثل

تلك السلعة

في الرجل يبيع ثمرة حائطه ويستثنى أن يختار أربع نخلات أو خمساً

﴿قال﴾ عبد الرحمن بن القاسم قال مالك في الرجل يبيع ثمرة حائطه على أن يختار
 البائع ثمر أربع نخلات منها أو خمس (قال) ذلك جائز (قال ابن القاسم) قال مالك

هذا عندي بمنزلة رجل باع كباشه هذه على أن يختار البائع منها أربعة أو خمسة
فذلك جائز ولا بأس به ﴿قلت﴾ فإن باع أصل حائطه على أن يختار البائع فيها أربع
نخلات أو خمسا (قال) ذلك جائز في قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان باع ثمرة نخل له
واستثنى من مائة نخلة عشر نخلات ولم يسمها بأعيانها ولم يستثن البائع أن يختارها
(قال) أرى أن يعطي عشر مكيلة ثم الحائط وهما شريكان في الثمرة البائع والمشتري
لهذا الشرط ولهذا تسعة أعشار الثمر ولأنه كانه باعه تسعة أعشار ثمرة حائطه فلذلك
جعلته شريكا معه

﴿ في الرجل يشتري من الرجل من حائطه ثم أربع نخلات ﴾
﴿ يختارها أو من ثيابه ثوبا أو من غنمه شاة يختارها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشترت منه من ثمرة حائطه هذا ثم أربع نخلات اختارهن
أيجوز أم لا (قال) لاخير في هذا عند مالك ﴿قلت﴾ فإن اشترى أربع نخلات
بأصولهن على أن يختارهن من هذا الحائط (قال) لا بأس بهذا عند مالك ما لم يكن فيهن
ثمرة فإن كان فيهن ثمرة فلا خير فيه وليس هذا بمنزلة رجل باع حائطه كله على أن
يختار منه أربعة أو خمسا فذلك جائز ولا يجزئ ذلك في ثمرة النخل وان نزل لم
أنفسه ولا بأس به في الكباش ﴿قلت﴾ فالطعام كله اذا اشترى منه شيئا على أن
يختار منه (قال) لا يجوز ذلك عند مالك اذا كانت صبرا مختلفة ﴿قلت﴾ أرايت انه
قال آخذ منك ثوبين من هذه الاواب وهي عشرون ثوبا بشرة الدراهم على أني
بالخيار ثلاثا آخذ أحدهما بشرة درهم أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) ذلك جائز
﴿ قلت ﴾ وسواء ان كانا ثوبين أو ثوبا كثيرة فاشترى منها ثوبا يختاره وضرب
لذلك أجلا أياما (قال) نعم هو مواء عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان اختار المشتري
أحد الثوبين بغير محضر من البائع أيكون ذلك له في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾
فان اختار المشتري أحد الثوبين بغير محضر من البائع وأشهد على ذلك ثم ضاع
الثوب الباقي (قال) هو فيه مؤتمن لانه قد أخذ أحد الثوبين بينة ﴿ قلت ﴾ فان أخذ

الثوبين على أن يختار أحدهما فذهب ققطع أحدهما قيصاً أو رهنه أو أحرقه فأفسده
 أو نحو ذلك أيلزمه هذا الذي أحدث فيه ما أحدث وتجمله منه وتجمله في الآخر
 مؤتمنا (قال) نعم وقد بينا هذا قال والحيوان كله إذا أخذه على أن يختار منه واحداً بكذا
 وكذا درهما كان ذلك له جائزاً في قول مالك (قال) قال مالك في النعم إذا اشترى
 شاة من جماعة غم يختارها فلا بأس بذلك أو عدداً سباه نحو العشرة من جماعة كثيرة
 فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً اشترى من رجل خمسين ثوباً من عدل
 فيه مائة ثوب على أن يختار الخمسين ثوباً من العدل (قال) إذا كانت الثياب التي في العدل
 نوعاً واحداً موصوفة طولها وعرضها ورقتها وإن كان بعضها أفضل من بعض بعد
 أن تكون مروية كلها أو مروية كلها أو فوهية أو فسطاطية فلا بأس بهذا ﴿قلت﴾
 وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن اختلفت الثياب التي في العدل فكانت أصنافاً
 من الثياب اشترى خمسين ثوباً اختارها (قال) لا خير فيه إلا أن يشترط صنفًا مختار
 منه خمسين ثوباً أو يشترط فيقول أختار من صنف كذا كذا وكذا ثوباً ومن
 صنف كذا كذا وكذا ثوباً حتى يفرد الخمسين الثوب ويدكر أصنافها كلها ﴿قلت﴾
 وكذلك إن كانت الثياب أكسية خز وحرير لم يميز حتى يسمى ما يختار من كل صنف
 في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ولم يجوز مالك هذا البيع إذا اشترى على أن يختار
 ألا ترى أنه لم يقع البيع على شيء يختاره بعينه (قال) إنما جوزه مالك لأن رجلاً لو
 اشترى من مائة كبش خمسين كبشاً يختارها لم يكن بذلك بأس ﴿قال ابن القاسم﴾
 وكذلك كل ما يباع إذا كان صنفًا واحداً على أن يختار فلا بأس به وهذا مما لا بد
 للناس في بيعهم منه غير الطعام فإن كان الطعام فلا خير في أن يشتري على أن يختار
 في شجر ولا في صبر ولا في نخل لأن ذلك يدخله بيع الطعام بالطعام متفاضلاً لأنه
 كان واجب له من غير الصنف الذي أخذ من الطعام فتركه وأخذ به هذا الذي
 أخذ وإن اختلف ما يختار فيه حتى يكون البلاء بقرًا ونملاً فلا يجوز إلا أن يشترط
 ما يختار من كل صنف فكذلك الثياب إذا اختلفت عند مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت لو

أن رجلاً اشترى مائة شاة على أن يردّ منها شاة أيّهن شاء أيجوز هذا البيع في قول مالك (قال) نعم لانه انما هو رجل اشترى تسعة وتسعين شاة من هذه المائة على أن يختار فله أن يردّ منها شاة أيّهن شاء والبيع جائز ﴿قال﴾ وقال مالك ولو أن رجلاً اشترى عشرين شاة من مائة شاة أو ثلاثين شاة أو أربعين شاة على أن يختارها فلا بأس به فكذلك هذا أيضاً ﴿قلت﴾ وكذلك لو باعه البائع هذه المائة كلها الا شاة واحدة يختارها البائع ويكون للمشتري ماسوى ذلك فذلك له في قول مالك (قال) نعم ولكن لو كان البائع يقول أختار من هذه المائة تسعة وتسعين وأيمك واحدة من شرائها فلا يجوز ذلك وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان لم يشترط المشتري الخيار ولا البائع والمسئلة على حالها (قال) البيع جائز ويكون للمشتري بالشاة التي استثناهما شريكاً يكون له جزئ من مائة جزء ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا مثل قول مالك في الثياب ﴿قلت﴾ والثياب في هذا بمنزلة ما وصفت لى في النعم قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك في الثياب اذا اشترط أن يختار كان له أن يختار وإن لم يشترط الخيار كان شريكاً له ﴿قلت﴾ وكذلك الابل والبقر والغنم والحمير والدواب اذا كانت صنفاً واحداً اشتراها صفقة واحدة واستثنى البائع منها واحدة أو عشراً أو عشرين كان ذلك له وكان شريكاً اذا لم يشترط الخيار (قال) نعم الا أن يصح أن يكون الذي اشترط البائع جلهما على الخيار فلا خير في ذلك فان لم يكن جلهما فلا بأس به لأن مالكاً قال لو أن رجلاً باع ثياباً بثمن فاشترط أن يختار منها (قال) ان كان اشترط رقاباً بعينه يختار منه فذلك له وان لم يشترط شيئاً بعينه فهو شريك في جملة الثياب بقدر ما استثنى من ذلك فهذا اذا لم يشترط أن يختار كان البيع جائزاً وانما أتى البائع جزءاً له واحداً فلم يشترط أن يختار البائع ولم يشترط المتاع الخيار فهو شريك بذلك الجزء ﴿قلت﴾ فان اشترط المشتري أن يختار من هذا الحائط عشر نخلات يختارها (قال) لا خير في ذلك عند مالك لانه يدخله التمر بالتمر متفاضلاً ﴿قال سحنون﴾ ألا ترى ان قال الرجل للرجل أبيعك السمراء تسعة أصعة بدينار والمحمولة عشرة بدينار أيهما شئت فخذ فقد وجب

لك أحدهما فلا تفر من ذلك . وتفسير ذلك أنه كأنه يفسخ السمرء بالمحمولة والمحمولة بالسمرء وفيه أيضا بيع الطعام قبل استيفائه وإذا قال الرجل هذا التمر خمسة عشر بدينار وهذه الخنطة عشرة بدينار وأيهما شئت فخذ فقد وجبت لك إحدى السلعتين فلا تفر منه فإن ذلك بيع قبل استيفاء . وتفسير ذلك أنه ملكه يمتين لا يصلح له فسخ أحدهما بصاحبها قبل أن يستوفى لأنه أوجب له الخنطة ثم فسخها فأخذ مكانها تمرًا والتمر بالخنطة بيع مثل الخنطة بالذهب ومثلها بالورق وليست بقضاء منها ولا يجوزها مكانها إلا بيعا ببيع ويدأ بيد فإذا خيره هكذا بين سمرء ومحمولة أيهما شاء أن يأخذ أخذ وقد وجبت له أحدهما فهو أيضا من هذا الباب بيع قبل استيفاء ألا ترى أنه لما ملك إحدى البيعتين وفسخ أحدهما في صاحبها أنه قد وجب له تسعة أصع من السمرء فهو يدع التسعة التي وجبت له من السمرء بعشرة أصع من المحمولة أو يدع عشرة الأصع التي وجبت له من المحمولة بتسعة أصع من السمرء وهو لا يصلح أن يشتري تسعة بعشرة وهذا شبيه ما نهى عنه من بيعتين في بعة وهو مما نهى عنه أن يباع إنسان بواحد إذا كانا من صنف واحد ﴿ابن وهب﴾ قال مالك ومثله لا يبيئ للرجل أن يبيع من نخله عشرة أعذق يبيع ثمرها على أن المبتاع يختارها وذلك أن المبتاع يتقل تلك العشرة إلى غيرها وقد وجبت عليه في حال فيأخذ أقل أو أكثر وقد نهى عن بيع التمر بالتمر إلا مثلا بمثل ﴿قال سحنون﴾ وكل هذا قاله مالك وعبد العزيز بن أبي سلمة إلا أن يأخذها يريد المعين والتي على صاحبه وصاحبه كذلك ﴿قال ابن القاسم﴾ ولو اشترط البائع أن يختار قال مالك ذلك له جائز وما رأيت أحدا من أهل العلم يعجبه قول مالك في ذلك ولا يعجبنى أيضا الذي قال مالك من ذلك في كعبه النخل يختارها البائع وما رأيته حين كلمته في ذلك عنده حجة ولقد أوقفني فيها نحواً من أربعين ليلة ينظر فيها ثم قال لي وما أراها إلا مثل النعم بيها الرجل على أن يختار منها عشرة شياه فلم يعجبنى لأن النعم بعضها ببعض لا بأس به متفاضلا والتمر بالتمر متفاضلا لا خير فيه فإذا وقع أجره لما قال مالك من ذلك ولا

أحب لأحد أن يدخل فيه ابتداء ولا يعقد فيه بيعا وهو إذا لم يشترط
 الخيار أجزت البيع وجعلت له من كل نخلة بقدر ما استثنى
 ' أن كانت عشرة من مائة جعلت له عشر كل نخلة
 على قدر طيبها ورداءتها حتى كأنه
 شريك معه فهذا لا بأس به

تم كتاب بيع الخيار والحمد لله وحده وصلى الله
 على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴿

﴿ وليه كتاب بيع الررد ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب بيع الفرد

في بيع الفرد والملامسة والمنازمة والعمل في ذلك واشتراء الغائب

قلت لابن القاسم رأيت ان اشترى ثيابا مطوية ولم ينشرها ولم توصف له أيكون هذا البيع فاسدا في قول مالك لانه لم ينشر الثياب ولم توصف له (قال) نعم هو فاسد في قول مالك قلت رأيت ان اشترت سلعة وقد كنت رأيته قبيل ان اشترى بها بشرا أو بشرين أيموز هذا البيع في قول مالك أم لا (قال) نعم اذا كانت من السلع التي لا تتغير من الوقت الذي رآها فيه الى يوم اشتراها قلت وان نظرت الى السلعة بعد ما اشتريتها فقلت قد تغيرت عن حالها وليست مثل يوم رأيته وقال البائع بل هي بحالها يوم رأيته (قال) القول قول البائع والمشتري مدع (وقال) أشهب بل البائع مدع^(١) قلت لابن القاسم وهذا قول مالك (قال) قال لي مالك في جارية تسوق بها رجل في السوق وكان بها ورم فاقبل بها فلقية رجل بعد أيام ورأى ما كان بها فاشترى منها فلما أتاه بها ليدفعها اليه قال ليست على حالها وقد ازداد ورمها (قال مالك) أرى المشتري مدعيا ومن يعلم ما يقول وعلى البائع اليمين قلت فما الملامسة في قول مالك (قال) قال مالك الملامسة أن يلمس الرجل الثوب ولا

(١) بهامش الأصل هنا ناقصة ابن المواز قول مالك وابن القاسم في هذا أبين وأصوب • قال أبو اسحاق وكأنه عند مالك لما أقر كان البيع وقع على عين هذه السلعة فقد انعقد البيع في الظاهر فيها والمشتري يريد قبض الشراء بدعواه فلا يصدق كالموجود عينا مشكوكا فيه اهـ

ينشره ولا يتبين ما فيه أو يتاعه ليلا وهو لا يعلم ما فيه (قال) والنابذة أن ينفذ الرجل
 الى الرجل ثوبه وينفذ الآخر اليه ثوبه على غير تأمل منهما ويقول كل واحد منهما
 لصاحبه هذا بهذا فهذا الذي نهى عنه من الملامسة والنابذة (قال مالك) والساج
 المدرج في جرابه والثوب القبطي المدرج في طيه انه لا يجوز بيعهما حتى ينشرا أو
 ينظر الى ما فيهما والى ما في أجوافهما وذلك أن بيعهما من الفرر وهو من الملامسة
 (وقال ابن وهب) عن يونس عن ربيعة بهذا (قال) فكان هذا كله من أبواب القمار
 فنهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن الأعرج
 عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين عن الملامسة والنابذة
 فقال الملامسة أن يتاع القوم السلعة لا ينظرون اليها ولا يخبرون عنها والنابذة أن يتأبذ
 القوم السلعة لا ينظرون اليها ولا يخبرون عنها فهذا من أبواب القمار والنيب في البيع
 ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبي سعيد
 الخدري أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الملامسة وعن النابذة في
 البيع ثم فسر هذا التفسير (قال) وأخبرني عن مالك بن أنس وغيره عن أبي حازم
 عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الفرر (قال ابن
 وهب) وقال لي مالك وتفسير ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيع
 الفرر أن يعمد الرجل الى الرجل قد ضلت راحته أو دابته أو غلامه وثمن هذه
 الاشياء خمسون دينارا فيقول أنا أخذها من ثوبين دينارا فان وجدها البتاع ذهب
 من البائع ثلاثين دينارا وان لم يجدها ذهب البائع منه بمشرين دينارا وهما لا يدريان
 كيف يكون حالهما في ذلك ولا يدريان أيضا اذا وجدت تلك الضالة كيف توجد
 وما حدث فيها من أمر الله مما يكون فيه نقصها أو زيادتها فهذا أعظم المخاطرة (قال)
 ابن وهب وأنس بن عياض وابن نافع عن عبد العزيز بن أبي سلمة مثله (وقال) عبد العزيز
 ومما يشبه المخاطرة اشتراء الضالة والآتي ﴿قال ابن وهب﴾ وبلغني أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النيب كله من كل شيء يديره الناس بينهم ﴿ابن

وهب ﴿ وبلغني عن ابن عباس أنه كان يقول لا يصلح بيع النيب أن يشتري ما غاب عنه وإن كان وراء هذا الجدار وأشار يده الى جدار وجاهه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال يونس قال ابن شهاب في بيع الشاة والبعير الشارد قبل أن يتواريا والآخر وغيره قال لا يصلح بيع الفرر وكان ربعة يكره بيع النيب (قال ابن وهب) وقال يحيى بن سعيد نحو قول ابن شهاب وقد أخبرتك بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشيء الذي هو في أيديهما ولا ينظرون اليه ولا يتحرون عنه فكيف بما غاب على أنه قد نذ أو أبق وذلك لو كانت صفته معروفة بما جاز لعظم خطره وأنه من الفرر

﴿ في الرجل يشتري السلعة الغائبة قد رآها أو بصفة ﴾

﴿ أيكون له الخيار إذا رآها ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان نظر الى دابة عند رجل فاشترها بعد ذلك بعام أو عامين على غير صفة الا على رؤيته أ يجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) ان كان أمراً تكون فيه السلعة على حالها فلا بأس بذلك اذا لم يقاعد ذلك تباعداً شديداً^(١) (قال) وانما قال مالك اذا نظر الى السلعة فاشترى السلعة بعد نظره اليها فذلك جائز وانما قاله لنا مبهما ولم يذكر لنا فيه الاجل البعيد ولا القرب فأرى اذا تباعد شراؤه من نظره اليها حتى يتفاحش ذلك ويعلم أنها لا تبلغ الى ذلك الوقت من يوم نظر اليها حتى تتغير بزيادة أو نقصان وما أشبهه فلا أرى أن يشتريها الا على المواصفة أو على أن ينظر اليها فان

(١) في كتاب ابن الواز قال ولا يصلح أن يضرب لقبض السلعة الغائبة أجلاً قريباً أو بعيداً من ذلك ومن وجه الضمان بسلعة بعينها وذلك لا يحل قائماً يجوز بيع ذلك على ان يتوجه في قبضها قرب ذلك أو بعد تمجّل في ذلك أو تأخر لا يشترط في ذلك وقت وهذا في جميع الأشياء خلا الربيع والدور والارضين والاموال الحوائط وغيرها قال ابن القاسم ولو اشترى سلعة غائبة على أن يوافيه بها البائع في موضع آخر لم يجوز (ابن المواز) وهو من وجه الضمان لسلعة بعينها (أصبغ) وكذلك لو قال على أن توافيني بها هنا لم يجوز (ابن المواز) وهذا اذا كان ضمان السلعة من البائع وان كان لا يضمن الا حولتها فلا بأس به اهـ من هامش الاصل

رضى بذلك والا ترك ﴿قلت﴾ أرايت رجلا اشترى سلمة ولم يرها أله الخيار اذا رآها
 (قال) قال مالك اذا وصفها وجلاها بنيتها وماهيتها فأتي بها أو خرج اليها فوجدها
 على الصفة التي وصفت له لزمه البيع فان لم يكن رآها فليس له أن يأتي ذلك عليه بعد أن يراها
 اذا كانت على الصفة التي وصفت له أن يقول لا أرضاها (قال) مالك وان كانت سلمة قد
 رآها قبل أن يشتريها فاشترتها على ما كان يعرف منها وهي غائبة عنه فوجب البيع بينهما
 فوجدها على حال ما كان يعرف فالبيع له لازم ﴿سحنون﴾ وقال بعض كبار أصحاب
 مالك وجلهم لا ينقذ بيع الا على أحد أمرين إما على صفة يوصف له أو على رؤية قد
 عرفها أو شرط في عقد البيع أنه بالخيار اذا رأى السلع بأعيانها فكل بيع ينقذ في سلع
 بأعيانها على غير ما وصفنا فالبيع منتقض لا يجوز ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت الرجل يرى
 البعد عند الرجل ثم يمكث عشرين سنة ثم يشتريه بشير صفة أخرى الصفة فاسدة لتقدم
 الرؤية في قول مالك (قال) انما قال مالك لنا ما أخبرتك أنه لا يصلح إلا أن يوصف أو
 يكون قد رآه ولم أسمع منه في تقدمه شيئا الا أني أرى ان كان ذلك قد تقدم تقادما
 يتغير فيه البعد لطول الزمان فالصفة فاسدة الا أن يصفه صفة مستقبلة ﴿قلت﴾
 أرايت ان رأيت سلمة من السلع منذ عشرين أو ثلاثين سنة ثم اشتريتها على رؤيتي تلك في
 قول مالك (قال) السلع تختلف وتتغير في أبدانها الحيوان يتغير بالعجز والنقصان والتماء
 والشيخاب تتغير لطول الزمان وتسوس فان باعها على أنها بحال ما رآها فلا بأس بذلك
 ولا يصلح النقص فيها لانه ليس بمأمون (قال) ولا يمكن هذا في الحيوان لان الحيوان
 بعد طول المكث يحول في شبه ليس الحولي كالفارح^(١) ولا كالبايع^(٢) ولا الجذع كالفارح
 ولا يمكن أن تكون حاله واحدة وقد بينا في أول الكتاب ما أغنى عن هذا

(١) الفارح هي الناقة أول ما تمحل وتجمع على قوارح وقرح بتشديد الراء (٢) كالبايع
 الرباع ككتاب جمع ربيع بضم ففتح وهو الفصيل الذي يتفتح في الربيع وهو أول النجاج سمي
 ربما لأنه اذا مشى اربع ربيع أي وسع خطوه وعدا له كنهه مصححه

﴿ في الرجل يشتري السلعة الثابتة قد رآها أو بصفة ﴾
 ﴿ ولا يشترط الصفقة فتوت بعد وجوب الصفقة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت سلعة اشتريتها غائبة عني قد كنت رأيته أو على الصفة أيجوز هذا في قول مالك قال نعم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قلت لمالك فأتى السلعتان الموصوفة له والتي قد رأى ممن هما إذا كان قوتها بعد وجوب الصفقة وقد فاتتا أو هما على حال ما كانا يعرفان من صفة ما باعاهما عليه أو رآهما (قال) فقال لي مالك في أول ما لقيته أراهما من المشتري إذا وقعت الصفقة عليهما وهما بحال الصفة التي وصفهما له إلا أن يشترط المبتاع على البائع أنهما منك حتى أقبضهما ثم رجع فقال لي بعد أراهما من البائع حتى يقبضهما المبتاع إلا أن يشترط البائع على المبتاع أنهما منك حين وجبت الصفقة وما كان فيهما من نماء أو نقصان فهو بسبيل ذلك على ما فسرت لك في قوله الأول والآخر فقال لي في قوله الأول هو من المبتاع وقال لي في قوله الآخر هو من البائع (قال ابن القاسم) وأنا أرى أنه من البائع حتى يقبضه المبتاع الموت والنماء والنقصان ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال الليث بن سعد كان يحيى بن سعيد يقول من باع دابة غائبة أو متاعاً غائباً على صفة لم يصلح أن يقبض البائع الثمن حتى يأخذ الدابة أو المتاع الذي اشترى ولكن يوقف الثمن فإن كانت الدابة أو المتاع على ما وصف تم بيعهما وأخذ الثمن ﴿ قال ابن وهب ﴾ أخبرني عبد الجبار بن عمر أن ربيعة حدثه قال تباع عثمان ابن عفان وعبد الرحمن بن عوف فرساً غائبة وشروط أن كانت هذا اليوم حية فهي مني ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال ابن جريج قال ابن شهاب كان عثمان وعبد الرحمن بن عوف من أجدا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيع فكان الناس يقولون ليهما قد تباعا حتى ننظر أيهما أجدا فابتاع عبد الرحمن من عثمان فرساً بأثنى عشر ألفاً أن كانت هذا اليوم صحيحة فهي مني ولا إخال عبد الرحمن إلا قد كان عرفها ثم إن عبد الرحمن قال لعثمان هل لك أن أزيدك أربعة آلاف وهي منك حتى يقبضها رسول الله قال نعم فزاده عبد الرحمن أربعة آلاف على ذلك فأتى وقد قدم رسول عبد

الرحمن فلم الناس أن عبد الرحمن أجده من عثمان ﴿قال ابن وهب﴾ قال يونس عن ابن شهاب بنحو ذلك (قال) وأنه وجد الفرس حين خلع رسنها قد هلكت فكانت من البائع (قال ابن وهب) وقال يونس انه سأل ابن شهاب عن رجل باع وليدة له بفلام والندلام غائب عنه فقبض المشتري الوليدة وانطلق ليأني بالفلام الى بآله فوجد الفلام قد مات فبينما هو كذلك اذ ماتت الجارية قبل أن يبعث بها الى صاحبها (قال ابن شهاب) كان المسلمون يتبايعون في الحيوان مما أدركت الصفقة حيا مجموعا فان كان هذان الرجلان تبايا بالبعد والوليدة على شرط المسلمين الذي كانوا يشترون فلكل واحد منهما ما أدركت الصفقة حيا يوم تبايا وان كانا تبايا على أن يوفى كل واحد منهما صاحبه ما تبايا به في هذين المملوكين فالبيع على هذا (قال ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن ابيه قال ما أدركت الصفقة حيا مجموعا فهو من المبتاع (قال الليث) قال ابن أبي جعفر عن ربيعة لا بأس أن يشتري الرجل غائبا مضونا بالصفة (قال يحيى ابن أيوب قال يحيى بن سعيد في بيع الدابة الغائبة ان أدركتها الصفقة حية فليس بذلك بأس وعلى ذلك بيع الناس

الدعوى في بيع البرناج

﴿قلت﴾ أرايت من باع غزلا ببرناجه أمجوز أن يقبضه المشتري ونسب عليه قبل أن يفتحه في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يبيع الرجل البز على البرناج فيقبضه المشتري ويفتحه وقد غاب عليه فيقول لم أجده على البرناج ويقول البائع قد بعته على البرناج (قال) القول قول البائع لان المشتري قد صدقه حين قبض المبتاع على ما ذكر له من البرناج ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك لو صارفته دراهم بدنانير ثم أتته بعد ذلك وقد غبت على الدراهم فقلت الدراهم زائفة القول قول من (قال) القول قول رب الدراهم وعليه اليمين على علمه أنه لم يعطه الا جيادا في علمه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت عدلا مرويا على

برنامج أو على صفقة ثم نقلته فأصبته زطيا فجئت به لارده وقلت أصبته زطيا وقال
البائع بل بمتك مرويا (قال) قال مالك القول قول البائع لان المشتري قد رضى بامانة
البائع وقبضه على قوله الا أن يكون مع المشتري رجال لم يفارقوه من حين قبض
العدل حتى فتحه فوجد به تلك الحالة فهذا يردّه ويكون القول قوله (قال) وقال مالك
والطعام يشتره الرجل بكيّله ويصدق أن فيه مائة أردب ثم يكيّله فيجده تسعين
أردبا (قال) القول قول البائع الا أن يكون معه قوم من حين اشتراهم حتى كاله لم يغب عليه
فهو مثل البز الذي وصفت لك (قال) وقال مالك وكل من دفع ذهبا في قضاء كان عليه
كانت عليه مائة دينار فدفع اليه دنانير في صرة فقال هذه مائة دينار وصدقه المقضى فوجد بها
تنقص في عدتها أو في وزنها (قال) قال مالك القول قول الدافع وهذا مثل الطعام والثياب

— في البيع على البرنامج —

قلت ﴿أرأيت ان اشتريت عدلا زطيا على صفقة برنامج وفي العدل خمسون ثوبا
بمائة دينار صفقة واحدة فأصاب فيه أجدا وخمسين ثوبا﴾ (قال) قال مالك يرد
ثوبا منها ﴿قلت﴾ كيف يرد الثوب منها أيعطى خيرها أم شرها (قال) لا ولكن
يعطى جزأ من واحد وخمسين جزأ من الثياب ﴿قلت﴾ فان كان الجزء من واحد
 وخمسين جزأ لا يستدل أن يكون ثوبا كاملا يكون أكثر من ثوب أو أقل من ثوب
كيف يصنع (قال) قال لي مالك منذ حين أرى أن يرد جزأ من واحد وخمسين جزأ
ثم أعده عليه فسألته عنه كيف يردّه فقال يرد ثوبا كانه عيب وجدّه فيه فإردّه به ﴿قال﴾
فقلت لمالك أفلا تقسمها على الاجزاء (قال) لا واشترى في ثوبان ثوبا كانه عيب وجدّه
في ثوب فردّه به فلم أر فيما قال لي مالك أخيرا أنه يحمله معه شريكا ﴿قال﴾ ابن القاسم
وأنا أرى قوله الأول أعجب اليّ ﴿قلت﴾ أرأيت لو باع عدلا زطيا بصفه على ان فيه
خمسين ثوبا صفقة واحدة بمائة دينار فأصاب فيه تسعة وأربعين ثوبا (قال) قال مالك
يقسم الثمن على الخمسين ثوبا فيوضع عن المشتري جزء من ذلك ﴿قلت﴾ فان أصاب
فيه أربعين ثوبا أو نحو ذلك أو كان في العدل أكثر مما سمي من الثياب أيلزم ذلك

البيع المشتري أم لا (قال) أرى أنه يلزمه البيع بحساب ما وصفت لك إذا كان في المدل
 أكثر مما سمي من الثياب فإن كان في المدل نقصان الكثير لم يلزم المشتري أخذها
 ويرد البيع فيما بينهما وإنما قلت لك هذا للذي قال مالك من كيل الطعام وقد فسرت لك
 ذلك قلت أرايت أن اشتريت من رجل مائة ثوب من عدل على برنامج موصوف أو
 على صفة موصوفة كل ثوب بمائة درهم على أن فيه من الخز كذا وكذا ومن الفسقاط
 كذا وكذا من المروي كذا وكذا فأصبحت في المدل تسعة وتسعين ثوبا وكان النقصان
 من الخز (قال) أرى أنه تحسب قيمة الثياب كلها فينظر كم قيمة الخز منها فإن كانت
 الربع أو الثلث من الثمن وعدة الخز عشرة وضع عنه عشر ربيع الثمن أو عشر ثلث الثمن
 كله لأن القيمة تكون أكثر من الثمن أو أقل فأنما يقسم الثمن على الأجزاء كلها
 ثم ينظر إلى ذلك الجزء الذي وجد فيه ذلك النقصان ثم ينظر إلى ذلك النقصان منه
 فإن كان جزءا وضع عنه من الثمن قدر الذي أصابه من ذلك الجزء من الثمن **باب**
 وهب **باب** عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال يقدم البرز من العراق فيأتي
 صاحبه المدينة بسمية متاعه وصفته فيبتاعه الناس منه ثم يبيعونه بعضهم من بعض
 فإن تم بيع الأول ووجد على ما قال فقد تجاوزت بيعهم كلها بينهم وإن هلك البرز
 فضاءه على صاحبه وقد ينأ قول من جوز البيع على الصفة في الشيء بعينه وحديث
 أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الملامسة حين فسر لا ينظرون إليه ولا
 يخبرون عنه فهذا دليل على أن الخبر جائز وهو خارج مما كره رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقول مالك في الرجل يقدم له أصناف من البرز فيحضره السوام ويقرأ
 عليهم برنامجا ويقول في عدل كذا وكذا ملخفة بصرية وكذا وكذا راطلة سابرية
 وذرعها كذا وكذا ويسمى أصناف ذلك البرز بأجناسه وذرعه وصفته ثم يقول
 اشترؤا على هذا فيشترون ويخرجون الأعدال على ذلك فيفتحوها فيشتغلون
 ويبرمون أن ذلك لازم لهم إذا كان ذلك موافقا للبرنامج الذي باعه عليه (قال مالك) فهذا
 الذي لم يزل الناس يحيزونه بينهم إذا لم يكن المتاع مخالفا لصفة البرنامج فكيف بقول مالك

حجة فكيف وقد أخبر أنه فعل الناس مع ما ذكرنا من الآثار في ذلك

— في اشتراء الغائب —

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أني اشتريت من رجل عبداً وهو بموضع بعيد لا يجوز فيه النقد فهلك العبد بعد الصفقة ممن مصيبته (قال) قد اختلف قول مالك فيه فيما سمعت منه والذي أخذته لنفسي من قول مالك أن المصيبة من البائع إلا أن يشترط البائع الضمان من المشتري ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أني اشتريت من رجل داراً غائبة وقلت قد عرفها ولم نصفها في كتابنا أ يجوز هذا الشراء (قال) نعم إذا كان البائع قد عرف ما باع ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن باع غطاله غائبة بعبد غائب ووصف كل واحد منهما لصاحبه سلمته ثم تفرقا قبل القبض (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿قلت﴾ فإن ضربا للسلمتين أجلا قبضتهما اليه (قال) لا خير في هذا وهذا دين بدين ﴿قلت﴾ فإن ضربا لأحدي السلمتين أجلا ولم يضربا للآخرى ثم تفرقا قبل القبض (قال) لا يصلح تفرقا أو لم تفرقا إذا ضربا لأجل لأن السلة لا تباع إذا كانت بينهما إلى أجل إلا أن يكون قال أجتك بالسلة غداً أو بعد غد فهذا لا بأس به فإن قال ان لم آتكم بها غداً أو بعد غد فهذا لا بأس به فلا بيع بيني وبينك إنه لا خير فيه لأنه مخاطرة فإت زل ذلك فالبيع ماض والشرط باطل ﴿قلت﴾ أ رأيت أصل قول مالك ان من باع عروضاً أو حيواناً أو ثياباً بعينها وذلك الشيء في موضع غير موضعهما أنه إذا كان ذلك قريباً لم يكن بذلك بأس ولا بأس بالنقد في ذلك وإن كان ذلك بعيداً جاز البيع ولا يصلح النقد في ذلك إلا أن يكون دوراً أو أرضين أو عقاراً فإنه لا بأس بالنقد في ذلك بشرط كان قريباً أو بعيداً (قال) نعم هذا قول مالك (قال) وقال مالك وذلك أن الدور والأرضين أمر مأمون ﴿قلت﴾ وكذلك ان اشتريت دابة في بعض المواضع وموضعها بعيد شوب بعينه لم يصلح لي أن أقعد الثوب مثل ما لا يجوز لي أن أقعد الدنانير إذا كان ثمن الدابة دنانير (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ ولم كرهه مالك أن أقعد الثوب كما كره النقد في

الدنانير (قال) لان الثوب أيضاً ينتفع به ويلبس فلا خير في ذلك ﴿ قال ﴾ قتلتم لملك
فلو أن رجلاً سرق بزرع رجل فراه وهو منه على مسيرة اليوم واليومين فاشتراه على
ان أدركت الصفقة الزرع ولم تصبه آفة فهو من المبتاع أترى هذا البيع جائزاً أو
يكون مثل الحيوان والعروض في الشرط والنقد (قال) أراه بيعاً جائزاً وأراه من
المبتاع اذا اشترط الصفقة ان أصيب بمد الصفقة ﴿ قلت ﴾ أرايت ما اشتريته من
سلعة بينها غائبة عني بمدة مما لا يصلح النقد فيها فأت بعقد الصفقة ممن ضماها في
قول مالك (قال) قد اختلف قول مالك فيها وآخر قوله أن جعل مصيبة الحيوان
من البائع الا أن يشترط الصفقة والدور والارضين من المشتري وأحب
قوله الى في الحيوان أن يكون من البائع وأما الدور والارضون فهي من المشتري على
كل حال فيما أصابها بمد الصفقة من غرق أو هدم أو حرق أو سيل أو غير ذلك
وانما رأيت ذلك لان الارضين والدور قال لي مالك يجوز فيها النقد وان بمدت
لانها مأونة والحيوان لا يجوز فيه النقد فلذلك رأيت الدور والارضين من المشتري
﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت منه عبداً أو دابة غائبة فأخذت منه بها كفيلاً (قال)
لا يكون في هذا كفالة لانه انما اشتريته منه غائباً بعينه ألا ترى أنه لو ماتت الدابة أو
العبد لم يضمن البائع شيئاً ولا يصلح النقد فيها ﴿ قلت ﴾ فان كانت قريبة مما يصلح
النقد فيها لم يصلح الكفيل فيها أيضاً قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان كانت بموضع قريب
يصلح النقد فيها فأت ما قول مالك في ذلك (قال) قال مالك في العبد الغائب انه
من البائع حتى يقبضه المشتري الا أن يشترط البائع على المشتري أنها ان كانت اليوم
بحال ما وصفت لك فصبيتها منك فيشتري على ذلك المشتري فتلفها من المشتري اذا كان
تلفها بمد الصفقة وكانت يوم تلفت على ما وصفت (قال) ولم يقل لي مالك في قرب السلعة
ولا بعدها شيئاً وأرى أنا أن ذلك في القريب والبعيد سواء الا في الدور والارضين

❦ في الرجل يشتري السلعة الغائبة قدر آها أو بصفة فيريد أن ❦
❦ يتقد فيها أو يبيعها من صاحبها قبل أن يستوفيا أو من غيره ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتريت سلعة أو حيوانا قدر آيت ذلك قبل أن أشتريه أو اشتريت ذلك على صفة وهو في موضع بعيد مثل المدينة من مصر أو برقة من مصر أو من إفريقية يصلح فيه النقد في قول مالك قال لا ❦ قلت ❦ أفيجوز لي أن أبيع تلك السلعة من الذي باعنيها بأقل أو بأكثر أو بمثل ذلك وأنقد أولا أنتقد (قال) قال لي مالك في الرجل يتناع السلعة الغائبة التي لا يصلح النقد فيها من رجل قد وصفها أو قد رآها ثم يقبله منها انه لا يصلح (قال) مالك وأراه من الدين بالدين لأن الدين قد ثبت على المتناع ان كانت السلعة سليمة يوم وقعت الصفقة فإذا قاله منها بدين قد وجب له عليه فكانه باعه سلعة غائبة بدين عليه لا يقبضه مكانه فيصير الكالي بالكالي وكذلك فسر لي مالك والسلعة الغائبة التي سألتني عنها لا تصلح بأقل ولا بأكثر من صاحبها ولا بمثل لانه يصير ديناً بدين كما وصفت لك ❦ قال ❦ سحنون ❦ وهذا على الحديث الذي جاء في السلعة اذا أدركتها الصفقة قائمة مجمعة ❦ قال ابن القاسم ❦ فأما ان باعها من غير صاحبها الذي اشتراها منه ولم يتقد فلا بأس به (قال) وكذلك قال لي مالك وذلك أنه يبيع سلعة له غائبة فلا تصلح للنقد فيها ❦ قال ❦ وقال مالك لو أن رجلاً كان له على رجل دين فأخذ منه بدينه جارية مما يستبرأ ومثلها يتواضع للحيضة لأنها من علية الرقيق فيتواضعها لها للحيضة (قال) قال مالك لا خير في ذلك وهذا شبه الدين بالدين (قال) قلت لمالك فان اشتري رجل جارية فتواضعها للحيضة واستأهله صاحبها بريح يرمحه اياه (قال) مالك ان لم يتقد الرمح فلا بأس بذلك لانه لا يدري أيحمل له ذلك الرمح أم لا لانه ان كانت حاملاً لم يحمل له الرمح لانه لم يجب له فيها بيع ولا شراء فأري أنه لا يجوز للمشتري أن يقبل من البائع ربحاً يتقده في الثمن لانه لا يدري أيتم له البيع أم لا كما لا يجوز للبائع الاول أن يقبل من المشتري زيادة يقبله بها من الجارية وكذلك فسر لي مالك

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا أرى بأساً أن يقيه منها رأس ماله لا زيادة فيها ولا نقصان
 قبل أن تخرج من الحيفة ولا أرى على صاحبها فيها استبراء ﴿ قلت ﴾ ويبيعها من
 غير صاحبها بأقل أو بأكثر (قال) نعم لا بأس بذلك ما لم ينتقد الثمن ولم يأخذ ربها
 فإذا خرجت من الحيفة قبضها لمشتريها وإن دخلها نقصان عمل فيها كما يعمل في مشتريها
 وهذا أحب قول مالك فيها إلى ﴿ قلت ﴾ وكذلك إن أجرت داراً إلى شهرين
 يثوب موصوف في بيته ثم أتى بعت ذلك الثوب منه قبل أن أقبضه منه بدراهم أو
 ذنانير أو نوين مثله من صنفه أو سكنى دار له (قال) لا أرى به بأساً إذا علم أن
 الثوب قائم حين وقعت الصفقة الثانية ﴿ قلت ﴾ فإن أكرت داراً إلى بداية بعينها
 موصوفة في موضع بعيد وقد رأيتها إلا أنها في موضع بعيد على أن يبدأ بالسكنى
 الساعة (قال) لا يصلح ذلك لأن الدابة الغائبة لا يصلح فيها النقد وإن كان ثمنها
 عرضاً وكذلك قال في مالك وغيره من أهل العلم فلما لم يصلح له فيها النقد لم يصلح
 لك أن تنقد في ثمنها سكنى دار ﴿ قلت ﴾ أرايت أن اشتريت دابة وهي
 غائبة بسكنى دارى هذه سنة على أن لا أدفع إليه الدار حتى أقبض الدابة
 أيجوز هذا أم لا قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولا تراه من
 الدين بالدين (قال) لا لأن هذا بعينه وهو غائب وإنما الدين بالدين في قول مالك في
 المضمونين جميعاً ولو كان أحدهما بعينه إلا أنه غائب في موضع لا يصلح فيه
 النقد والآخر مضمون إلى أجل لم يكن بذلك بأس ولا يصلح النقد فيها بشرط حتى
 يقبض السلعة الغائبة التي بعينها إلا أن يتطوع المشتري بالنقد من غيره من غير شرط
 كان بينهما لأن مالكا قال في لا بأس أن يبيع الرجل من الرجل السلعة الغائبة التي
 لا يجوز في مثلها النقد أو الثمر الغائب في رؤس النخل الذي لا يجوز في مثله النقد بدين
 إلى أجل ولم يقل في مالك بذهب ولا ورق ولا برص والذهب والورق الذي لا شك
 فيه أنه قوله والعروض والحیوان أنه لا بأس به وهو أمرين ﴿ قلت ﴾ والتمر الغائب
 كيف هو عند مالك (قال) قال في مالك كان المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن

هشام يبيع ثمار حوائطه وهو بالمدينة فيبيع ثماره كيلا التي بالصفراء وبخير بثن الى أجل كيلا فلم أر بذلك بأساً ولم يره أحد من الدين بالدين ﴿قال﴾ لي سحنون وهذه حجة في بيع البرنامج وقد قال لي مالك لو كانت على مسيرة خمسة أيام أو ستة هذه الحوائط جاز لصاحبها أن يبيعها (قال ابن القاسم) فإذا كانت الحوائط بعيدة منه مثل أفريقية من المدينة فهذا لا يصلح لانه لا يبلغ حتى تجد الثمرة فلا خير في هذا لانه لا يعرف هذا من يوع الناس وهذا مما لم ندركه ولا نعرفه (قال) وقال لي مالك ولو كان هذا في الحيوانات لم أر به بأساً اذا لم يبعد (قال) لي مالك وان كان في الدور والارضين وورقاب النخل لم يكن بذلك بأس وان تقدمه (قال ابن القاسم) وانما الثمار تفسير معنى وما ذكرت لك من بعد الثمار عن مشتريها اذا كانت بأفريقية وما أشبهها فلم أسمع من مالك انما هو تفسير معنى ﴿سحنون﴾ الا أن يكون الثمر يابساً

— الدعوى في اشتراء السلعة الثابتة —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشتريت سلعة قد كنت رأيتها أو سلعة موصوفة فمات قبل أن أقبضها فادعى البائع انها ماتت بعد الصفقة وادعى المشتري انها ماتت قبل الصفقة (قال) في قول مالك الاول هي من البائع الا أن يأتي بالينة انها ماتت بعد الصفقة وان لم يكن له بينة حلف المبتاع على علمه أنها لم تمت بعد وجوب البيع اذا ادعى البائع أن المبتاع قد علم أنها ماتت بعد وجوب البيع فان لم يدع البائع أن المبتاع قد علم أنها ماتت بعد وجوب البيع فلا يمين للبائع على المبتاع وهي من البائع ﴿قلت﴾ فان اشتراها بصفة قد كان رآها ثم ماتت قبل أن يقبض فقال البائع لا أدرى متى ماتت أقبل البيع أم بعد البيع وقال المبتاع ذلك أيضاً (قال) قال مالك هي من البائع في هذا الوجه في قول مالك الأول وأما قوله الآخر فهي على كل حال من البائع حتى يقبضها المشتري ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشتريت سلعة قد رأيتها وأعلمت البائع أني قد رأيتها فاشتريتها منه على غير صفة فلما رأيتها قلت ليست على الصفة التي رأيتها

وقال البائع هي علي الصفة التي رأيته من ترى القول قوله في ذلك (قال) القول قول
البائع وعليه اليمين الا أن يأتي المبتاع بالبينة على أنها يوم رآها هي على خلاف يوم اشتراها
وذلك اني سمعت من مالك ونزلت بالمدينة في رجل أوقف جارية بالسوق وبرجلها
ورم فتسوق بها وسمام بها رجل ثم انصرف بها ولم يبعها فأقامت عندها أياما ثم لقيه رجل
فقال ما فعلت جاريته قال هي عندي قال فهل لك أن تبيني اياها قال نعم فباعه اياها
على الورم الذي كان قد عرفه منها فلما وجب البيع بينهما بحث للرجل الى الجارية فأقن
بها ولم تكن حاضرة حين اشتراها فقال المشتري ليست على حال ما كنت رأيته
وقد ازداد ورمها (قال) مالك تلزم المشتري ومن يعلم ما يقول وهو مدع الا أن تكون
له بيته على ما ادعى وعلى البائع اليمين فسألتك مثل هذه (وقال) أشهب لا يؤخذ
المشتري بغير ما أقربه على نفسه والبائع المدعى لان المشتري جاحد والبائع يريد أن
يلزمه ما جحد

❦ في الرجل يشتري طريقاً في دار رجل ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت طريقاً في دار رجل أيجوز هذا في قول مالك قال نعم
❦ قلت ❦ وكذلك لو باعه موضع جذوع له من حائطه يحمل عليها جذوعاً له (قال) نعم
هو أيضاً قوله اذا وصف الجذوع التي تحمل على الحائط ❦ قلت ❦ ويجوز هذا في
الصلح (قال) نعم

❦ في الرجل يشتري من الرجل عموداً له وعليه بنيانه ❦

❦ أو جفن سيفه بلا حلية ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت عمود رخام من رجل قد بني على عموده ذلك غرفة في
داره أيجوز هذا الشراء وأتقض العمود ان أحببت (قال) نعم قال وهذا من الامر
الذي لا يختلف فيه أحد بالمدينة علمته ولا بمصر ❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت من
رجل جفن سيفه وهو على نصله وحمائله ولم اشتر منه فضته أيجوز هذا الشراء في قول

مالك (قال) نعم لا بأس به في قول مالك ﴿قلت﴾ ويتقاض صاحب الحلية حليته اذا أراد صاحب السيف ذلك وأراد صاحب الحلية قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هو قوله ﴿قلت﴾ ولا ترى هذا من الضرر (قال) لالهما قدر ضياع

— في الرجل يبيع عشرة أذرع من هواء هوله —

﴿قلت﴾ أرايت ان باع عشرة أذرع من فوق عشرة أذرع من هواء هوله أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا عندي ولم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن يشترط له بناء بينه لأن بني هذا فوقه فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان بعت ما فوق سقفي عشرة أذرع فصاعداً وليس فوق سقفي ببيان أيجوز هذا (قال) هذا عندي جائز ﴿قلت﴾ فتحفظه عن مالك (قال) لا اذا بين صفة ما بيني فوق جداره من عرض حائطه

— في الرجل يبيع سكنى دار أسكنها سنين —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً باع سكنى دار أسكنها سنين أتجمل هذا فيما في قول مالك وتقسده أو هو كراء وتجيزه (قال) بل هو جائز وهو كراء لأن مالكا قال لا أنظر الى اللفظ وأنظر الى الفعل فاذا استقام الفعل فلا يضره القول وان لم يستقم الفعل فلا ينفعه القول ﴿قلت﴾ فم ييجوز لي أن أشتري سكناي وخدمة عبدى الذى أخذته (قال) بما شئت من الدنانير والدرهم والعروض والطعام وجميع الاشياء ﴿قلت﴾ فهل يجوز أن يشتري سكناء الذى أسكنه بسكنى دار له أخرى أو بخدمته أو بخدمة عبد له آخر أيجوز ذلك أم لا (قال) لا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ فم ييجوز لي أن أشتري منحى في قول مالك (قال) بالدنانير والدرهم والعروض كلها نقداً أو الى أجل وبالطعام نقداً أو الى أجل لأن مالكا قال لا بأس باشتراء شاة لبون بطعام الى أجل

— في الرجل يشتري السلعة الى الاجل البعيد —

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتري الرجل السلعة الى الاجل البعيد العشر سنين أو عشرين

سنة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز (قال) فقلت لمالك فالرجل
يؤاجر عبده عشر سنين (قال) لا أرى به بأساً (قال ابن القاسم) ولقد كنا نحن
مرة نجيز ذلك في الدور ولا نجيزه في العبيد (قال) فسألت مالكا عنه في العبيد فقال
ذلك جائز واجازة العبيد الى عشر سنين عندي أخوف من بيع السلعة الى عشر سنين
والى عشر سنين

— في الرجل يبيع الدار ويشترط سكنها سنة —

قلت (أرأيت الدار يشتريها الرجل على أن للبائع سكنها سنة أيجوز هذا في قول
مالك (قال) قال مالك ذلك جائز اذا اشترط البائع سكنها الاشهر والسنة ليست
بعيد وكره ما بعد من ذلك (قال) مالك وإن اشترط سكنها حياته فلا خير فيه
(قال) وقال مالك في الرجل يهلك وعليه دين يفتقر ماله وله دار فيها امرأته ساكنة
(قال) لا أرى بأساً أن يباع ويشترط للمرأة سكنها هذا يدل على مسئلتك

— في الرجل يبيع الدابة ويشترط ركوبها شهراً —

قلت (أرأيت ان يمت دابة هذه على أن لي ركوبها شهراً أيجوز هذا في قول
مالك (قال) قال مالك لا خير فيه وإنما يجوز من ذلك في قول مالك اليوم واليومين
وما أشبهه وأما الشهر والامر المتباعد فلا خير فيه (قال) فقلت لمالك فان اشترط من
ذلك أمراً بعيداً فهلكت الدابة ممن هي (قال) هي من بالها (قلت) أرأيت الذي
يشترى الدابة ويشترط عليه ركوبها شهراً فأصببت الدابة قبل أن يقبضها المشتري لم
فلت مصيبتها من البائع في قول مالك (قال) لأن الصفقة وقعت فاسدة (قال) فكل
صفقة وقعت فاسدة فالمصيبة فيها من البائع حتي يقبضها المشتري (قلت) فإذا قبضها
المشتري فهلكت عنده والصفقة فاسدة فأى شيء يضمن المشتري أقيمها أم الثمن الذي
وقعت به الصفقة (قال) قال مالك يضمن قيمتها يوم قبضها (ابن وهب) قال أخبرني
يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في الرجل يبيع البعير أو الدابة ويستثنى أن له

ظهرها الى المدينة (قال ربيعة) يبعه مردود ولا يجوز وكذلك في البعد اذا اشترط خدمته الى أجل كذا وكذا (قال) وأخبرني يونس عن ربيعة أنه قال ولو باعه بئمن واشترط حملانه كان جائزا وعليه حملانه على ما أحب أو كره (وقال عبد العزيز بن أبي سلمة) هو من المخاطرة بيع الرجل راحلته أو دابته بكذا وكذا وله ظهرها في سفره ذلك . وتفسير ما كره من ذلك أنه باعه ناقته بعشرين دينارا وظهرها حيث بلغت من سفره ذلك (قال ابن وهب) قال مالك ان اشترط ركوبها الى قريب فلا بأس به فأما ان اشترط بائع الدابة أن يركبها الى البعد الذي يخافه أن تدبر فيه دبرا يهلكها ولا ترجع منه فذلك بيع النحر ولا يحل (وقال) الليث مثله في القرب ولا بأس به والبعد لا أحبه

— في الرجل يكون له على الرجل الدين العرض الى أجل —

﴿ فيبعه من رجل بدنانير أو دراهم فيصيب الدنانير ﴾

﴿ أو الدرهم نحاسا أو زيوفا ً يفتقض البيع ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كان لي على رجل دين وذلك الدين عرض من العروض فبعت ذلك الدين من رجل بدنانير أو بدرهم فاصبت الدرهم والدنانير نحاسا أو رصاصا أو زيوفا فردتها أفتقض البيع بيتنا أم لا في قول مالك (قال) أرى البيع لا يفتقض فيما بينهما وليس هذا مثل الصرف ألا ترى أن السلم قد يجوز فيه تأخير اليوم واليومين ألا ترى أنه لو رضى بما في يديه من هذه الدراهم الرديئة كان البيع بينهما جائزا فالبيع جائز وبديل ما أصاب في الدراهم والدنانير بما لا يجوز بينهما

— في الرجل يبيع العسلة ببلد ويشترط أخذ الثمن ببلد آخر —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أنني بعت طعاما الى أجل بدنانير أو بدرهم ونحن بالمدينة وشرطت أو شرط على المتباع أن يدفع الدرهم أو الدنانير اذا حل الأجل بالنفساط (قال) قال مالك اذا ضرب لذلك أجلا وسمى البلد فلا بأس به (قال) وان سمي البلد ولم يضرب لذلك أجلا فلا خير فيه وان ضرب الاجل ولم يسم البلد فذلك جائز وحيثما لقيه

إذا حل الاجل أخذ منه الدراهم أو الدنانير بالبلد الذي تباعا فيه أو غير ذلك ﴿قلت﴾
 أرايت ان كان سمي الاجل وسمى البلد الذي يقبض فيه الدراهم أو الدنانير فلقبه
 وقد حل الاجل في غير ذلك البلد الذي شرط فيه الوفاء (قال) قال مالك اذا حل
 الاجل فحيثما لقبه أخذ منه وان كان سمي بلدا فلقبه في غير ذلك البلد اقتضى منه
 ولا ينظره حتى يرجع الى ذلك البلد لانه لو شاء أن لا يرجع الى ذلك البلد أبدا
 فيحبس هذا بحقه أبدا فهذا لا يستقيم ﴿قلت﴾ فان كان انما باعه سلمة بعرض من
 العروض جوهر أو لؤلؤ أو ثيابا أو طعاما أو متاعا أو رقيقا أو غير ذلك من العروض
 وشرط أن يوفيه ذلك في بلد من البلدان الى أجل من الآجال (قال ابن القاسم)
 أما العروض والثياب والطعام والرقيق والحيوان كله فسمعت مالكا يقول فيه يوفيه
 بالبلد الذي شرط فيه اذا حل الاجل (قال) ولم أسمع منه في اللؤلؤ والجوهر وما
 أشبهه شيئا ولكني أرى أنه لا يدفع اليه ذلك الا في البلد الذي شرط فيه الدفع
 لان هذه سلع وليس هذا مثل الذهب والورق لان الذهب والورق عين في جميع
 البلدان ﴿قلت﴾ فان حل الاجل فقال الذي عليه هذه الاشياء لا أخرج الى ذلك البلد
 (قال) قال مالك ليس له أن يوفيه الا في ذلك الموضع أو بوكل وكيل أو يخرج هو
 فيوفي صاحبه لا بدله من ذلك

✽ ما جاء فيمن أوقف سلمة وقال لم أرد البيع ✽

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يقول للرجل يعني سلمتك هذه بشرة دنانير فيقول رب
 السلمة قد بعثتها فيقول الذي قال يعني سلمتك بشرة لا أرضى (قال) سألت مالكا
 عن الرجل يقف بالسلمة في السوق فيأتيه الرجل فيقول بكم سلمتك هذه فيقول
 بمائة دينار فيقول قد أخذتها فيقول الرجل لا أبيعك وقد كان أوقفها للبيع أرى أن
 هذا يلزمه (قال) قال مالك يحلف بالله الذي لا اله الا هو ما ساومه على الايجاب في
 البيع ولا على الامكان وما ساومه الا على كذا وكذا لا أمر يذكره غير الايجاب
 فاذا حلف على ذلك كان القول قوله وان لم يحلف لزمه البيع فستلتك تشبه هذه عندي

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أني قلت لرجل يا فلان قد أخذت غنمك هذه كل شاة بمشرة دراهم فقال ذلك لك أترى البيع قد زمني في قول مالك (قال) نعم

﴿ في بيع السمن والمسل كيلا أو وزنا في الظروف ﴾

﴿ ثم توزن الظروف بعد ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سمنًا أو زيتًا أو عسلًا في ظروف كل رطل هكذا وكذا على أن توزن الظروف بالمسل أو بالسمن أو بالزيت ثم توزن الظروف بعد ذلك فيخرج وزن الظروف (قال) قال مالك لا بأس بذلك (قال) وسألت مالكا عن الرجل يشتري السمن أو الزيت أو المسل في الظروف كيلا فيريدون أن يزنا ذلك السمن بطروقه أو المسل أو الزيت ثم يطرحون وزن الظروف من ذلك (قال) قال مالك ان كان وزن القسط كيلا معروفا لا يختلف قد عرفوا وزن ذلك القسط كم هو من رطل اذا وزنوه فلا بأس به أن يزنا فيعرفوا كم من قسط فيه كيلا بالوزن ثم يطرحون وزن الظروف مما كان فيها وذلك ان البيع انما يقع على ما بعد وزن الظروف فاذا كان الوزن والكيل لا يختلف فلا بأس به ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وزنا السمن وتركوا الظروف عند البائع ^(١) ثم انهم رجموا اليه فقال المشتري ليست هذه الظروف

(١) - قال أبو اسحاق فان كان في إعادة السمن تكلف يحتاج الى اجارة فينبغي أن يكون المشتري هو الذي يمد كبله أو وزنه لان البائع اذا كانت عنده الظروف يقول القول قولي وأنا قد وزنت لك السمن فليس على اعادة ثانية فاختبره ان يسلجق انها الظروف فان وجدت انها في الظروف فلا جارة على المشتري وان وجدت الامر على خلاف مقال البائع وانه ابدل الظروف كانت الاجارة عليه انتهى * ومن باع شيئا يحتاج الى الكيل أو الاوزن فذلك على البائع لقوله تعالى فأوف لنا الكيل الا أن يكون هناك عادة فيعملوا على عادتهم واختلف في الكيل اذا امتلا فأهريق قبل تحريكه في اناء المشتري وقد ذكرنا ذلك فيما مضى وقد اختلف في هذا لو كان المشتري هو الذي يكيل فقبل اذا امتلا المكيل كان منه وقيل بل من البائع حتى يصبه في اناء نفسه وروى عيسى بن اشترى رواية ماء فتشقى أو قللا فتكسر قبل أن تصل الى ذلك من البائع وهو مما يشتري على البلاغ

التي كان فيها السمن وقال البائع هي الظروف التي كان فيها السمن (قال ابن التماس)
ان تصادقا على السمن ولم يفت اذا اختلفا في الظروف ووزن السمن فان كان السمن
قد فات واختلفا في الظروف فالقول قول من كانت عنده الظروف مع يمينه لانه مأمون
لابن المشتري ان كان قبض السمن وذهب به وترك الظروف عند البائع حتى يوازنه
فقد ائتمنه عليها فالقول قوله مع يمينه وان كان البائع قد أسلم الى المشتري الظروف بما
فيها يزنها وصدقه على وزنها أو دفع الظروف اليه بمد ما وزنها فادعى أنه قد أبدلها فهو
مدع والقول فيها قول المشتري مع يمينه لانه قد ائتمنه **قلت** رأيت لو أني اشتريت جارية
من رجل بمائة دينار فأصبت بها عيًّا فحقت أردوها فأنكر البائع السب فقال رجل أنا
أخذها منك بمائة وخمسين على أن يكون على كل واحد منكما من الوضيعة خمسة وعشرون
دينارا فرضيا بذلك ألتزم ذلك البائع الاول أم لا (قال) ذلك جائز لهما عندي ولم
أسمعه من مالك ألا ترى لو أن رجلا اشتري عبداً من رجل على أن يعينه فلان بألف
درهم فقال له فلان أنا أعينك فاشتري العبد ان ذلك لازم لفلان

في الرجل يبيع الوديعة تكون عنده بغير إذن صاحبها ثم يموت صاحبها
فيريثها فيريد أن يتقضى البيع

قلت رأيت لو كان متاع في يدي وديعة قيمته من غير أن يأمرني بذلك صاحبه
فلم يقبض المتاع المتاع مني حتى مات رب المتاع الذي أودعني وكنت أنا وإرثه فلما
ورثته قلت لا أجزى البيع لاني لم يمت ما لم يكن في ملكي وكان ذلك معروفا كما قلت
(قال) أروي البيع غير جائز ولك أن تنقضه

في حرف الناس قال أبو اسحق كان الأشبه أن يضمنه المشتري لانه جزاف يضمن بالعقد وانما
على البائع إصالة الى دار المشتري فأما الضمان في العرف فلا أرى الا أن يقدر الاتصال فيه كالكيل
وكالعقد فيما بعد انتهى من كتاب أبي اسحاق انتهى من هامش الاصل

﴿ في بيع العبد له مال عين وعرض وناض وأجل بماله بذهب إلى أجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت العبد يشتريه الرجل وله المال وماله دنائير

ودراهم ودين وعروض ورقيق أيجوز للمشتري

أن يشتريه بدراهم إلى أجل ويستثنى ماله في

قول مالك (قال) نعم ذلك جائز

في قول مالك بن أنس

﴿ ثم كتاب الفرر من المدونة الكبرى ﴾

﴿ والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾



﴿ وفيه كتاب بيع المراجعة ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين

وصلّى الله على سيدنا محمد النبيّ الأُمّي وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب بيع المراجعة

ما يحسب في المراجعة مما لا يحسب

قال ابن القاسم قال مالك في البز يشتري في بلد فيحمل الى بلد آخر (قال) أرى أن لا يحمل عليه أجر السمسارة ولا النفقة ولا أجر الشدة ولا أجر الطي ولا كراء بيت فأما كراء الحوالة فإنه يحسب في أصل الثمن ولا يحسب لكراء الحوالة ربح إلا أن يعلم البائع من يساومه بذلك كله فإن ربحوه بعد العلم بذلك فلا بأس بذلك وتحمل القسارة على الثمن والخياطة والصبغ وتحمل عليها الربح كما يحسب على الثمن فإن باع البائع ولم يبين شيئاً مما ذكرت لك أنه لا يحسب له فيه ربح وفات المتاع فإن الكراء يحسب في الثمن ولا يحسب عليه ربح وإن لم يفت المتاع فالبيع بينهما مفسوخ إلا أن يتراضيا على شيء مما يجوز بينهما قلت أرايت الحيوان إذا اشتريتها أو الرقيق فأنفقت عليهم ثم بعتهم مراجعة أحسب نفقتهم أم لا (قال) نعم تحسب نفقتهم في رأس المال ولا أرى له ربحاً قلت أرايت ما أنفق التاجر على نفسه في شراء السلع هل تحسب نفقته في رأس مال تلك السلع في قول مالك (قال) لا يحسب ذلك في رأس مال السلع وهو قول مالك (قال ابن القاسم) وإن باع العامل متاعاً مراجعة من مال القراض فلا يحسب عليه من نفقة نفسه ذاهباً وراجعاً شيئاً

❦ في المراجعة ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم المراجعة للعشرة أحد عشر والعشرين اثنا عشر وما سعى من هذا والعشرة خمسة عشر والعشرة تسعة عشر وللدرهم درهم وأكثر من ذلك أو أقل جائز في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ أرايت من اشترى سلعة بعشرة فباعها بوضيعة للعشرة أحد عشر أيجوز هذا البيع في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ وكيف يحسب الوضيعة ها هنا (قال) يقسم العشرة على أحد عشر جزأ فإصاب جزءاً من أحد عشر جزءاً من العشرة ظرح ذلك من العشرة دراهم عن المتابع ❦ ابن وهب ❦ عن الخليل بن مرة عن يحيى بن أبي كثير أن ابن مسعود كان لا يرى بأساً ببيع عشرة أثنى عشر أو ببيع عشرة أحد عشر ❦ ابن وهب ❦ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه كان لا يرى بأساً بالبيع للعشرة اثنا عشر وللعشرة أحد عشر ❦ ابن وهب ❦ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه كان يقول في بيع عشرة أحد عشر لا يرى به بأساً يقول ان اللزاهم التي سميا عليها عشرة أحد عشر يقول انما هي اسم يعرفان بها العدة فاذا أثبت العدة فإن أحبا أن يكتبها فذاير كتبها وان أحبا أن يكتبها دراهم كتبها أيهما كتبها فهو الذي كان المقدر عليه انما أخذ ثيابا بدراهم أو ثيابا بدنانير وكان ما سميا معرفة بينهما

❦ فيمن رقم سلعة ثم باعها مراجعة ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو ورثت متاعا فرقته فبعته مراجعة على رقه أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا لان مالكا قال لي في الذي يشتري المتاع ثم يرقم عليه فيبيعه مراجعة على ما رقم ان ذلك لا يجوز فالذي ورث المتاع أشد من هذا عندي لانه من وجه الخديعة والنش

❦ فيمن ابتاع سلعة فأصابها عنده عيب ثم باعها مراجعة ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت جارية فذهب ضررها فأردت أن أبيعها مراجعة (قال)

لا حتى نين ﴿قلت﴾ وكذلك ان أصابها عيب بعد ما اشترى لم يبع حتى يبين
قال نعم (قال) وقال مالك ولا يبيع على غير مراجعة حتى يبين ما أصابها عنده

﴿فيمن ابتاع سلعة فاشتغلها ثم باعها مراجعة﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أني اشتريت حوائط فاشتغلها أعواماً أو اشتريت دواب
فأكرتها زماناً أو اشتريت دقيفاً فآجرتهم زماناً أو اشتريت دوراً فأكرتها فأردت أن
أبيع ما ذكرت لك مراجعة ولا أئين ما وصل لك من الثمة (قال) اذا لم تحل الاسواق
فلا بأس أن يبيع مراجعة ولا يلتفت في هذا الى الثمة بالضمان الا أن يتناول ذلك
فلا يعجنى ذلك الا أن يخبره في أى زمان اشتراها (قال) ولا يكاد يطول ذلك فيما
ذكرت الا والاسواق تختلف ﴿قلت﴾ أرايت لو أني اشتريت ابلاً أو غنماً فاحتلبتها أو
جززتها فأردت أن أبيعها مراجعة في قول مالك (قال) أما اللبن ان كان شيئاً قريباً قبل
أن تحول أسواقها فلا بأس بأن يبيعها مراجعة ولا يبين فان تقادم ذلك فلاسواق
تتغير في الحيوان لانها لا تقبض على حال وأما الصوف فهو لا يجوز حتى تتغير أسواقها
ان كان اشتراها وليس عليها صوف وان كان اشتراها وعليها صوف فجزه فهذا نقصان
من النعم فلا يصلح له في الوجهين جميعاً أن يبيع مراجعة حتى يبين

﴿فيمن اشترى سلعة فولدت عنده ثم باعها مراجعة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت غنماً فتوالدت عندي فأردت أن أبيع ما ذكرت لك
مراجعة ولا أئين أيسلح لي ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا أرى أن يصلح له أن
يبيعها مراجعة ولا يبين لان تحويل الاسواق عند مالك فوت فهذا أشد من ذلك
﴿قلت﴾ فان ضم اليها أولادها فباعها مراجعة ولم يبين أيجوز ذلك أم لا (قال) لا لان
تحويل الاسواق فوت فهذا أشد منه وهذا قد حالت أسواقه لاشك فيه ﴿قلت﴾
أرايت ان اشتريت جارية فولدت عندي أأبيعها مراجعة ولا أئين في قول مالك (قال)
لا يبيعها مراجعة ويجبس أولادها الا أن يبين فان يبين فلا بأس بذلك

فيمين ابتاع سلعة خالت أسواقها ثم باعها مرابحة ٥

قلت ٥ أرايت ان اشتريت سلعة خالت الاسواق وأردت بيعها مرابحة أيجوزى ذلك أم لا (قال) قال مالك لا تبع ما اشتريت مرابحة اذا خالت الاسواق الا أن نين
قلت ٥ أرايت ان خالت الاسواق بزيادة أيجوزى أن أبيع مرابحة ولا أئين في قول مالك (قال) انما قال لنا مالك اذا خالت الاسواق لم يبعه مرابحة حتى يبين ولم يذكر لنا بزيادة ولا نقصان وأعجب الى أن لا يبيع حتى يبين وان كانت الاواق قد زادت لأن الطرى عند التجار ليس كالذى تقدم عهده عندهم هم في الطرى أرغب وعليه أحرص اذا كان جديداً في أيديهم هو أحب اليهم من سلعة قد مكثت في أيديهم فالطرية في أيديهم أنفق ٥ قال ٥ وقال مالك اذا تقدم مكث السلعة فلا أرى أن يبيعها مرابحة حتى يبين في أى زمان اشتراها فأرى ما سألت عنه مثل هذا النحو ٥ قلت ٥ أرايت ان اشتريت جارية أو حيواناً خالت الاسواق أو ثياباً أو عرضاً خالت الاسواق أيجوزى أن أبيع مرابحة ولا أئين (قال) قال مالك لا يجوز أن يبيع مرابحة اذا خالت الاسواق حتى يبين

فيمين اشترى سلعة ثم ظهر منها على عيب فرضيها ثم باعها مرابحة ٥

قلت ٥ أرايت ان اشتريت جارية فظهرت على عيب بها بعد ما اشتريتها فرضيتها أ يصلح لى أن أبيعها مرابحة ولا أئين وأقول قامت على بكذا وكذا في قول مالك (قال) لا يصلح له أن يبيعها مرابحة حتى يبين أنه اشتراها بكذا وكذا بغير عيب ثم اطلع على هذا العيب فرضى الجارية بذلك لانه لو شاء أن يردّها

فيمين ابتاع سلعة بدين الى أجل أيجوز له أن يبيعها مرابحة نقداً ٥

قلت ٥ أرايت من اشترى سلعة بدين الى أجل أيجوز له أن يبيعها مرابحة نقداً (قال) قال مالك لا يصلح له أن يبيعها مرابحة الا أن يبين ٥ قال ٥ وقال مالك وان باعها مرابحة ولم يبين رأيت البيع مردوداً وان فانت رأيت له قيمة سلعته يوم قبضها المبتاع نقداً

﴿قال سحنون﴾ ولا يضرب له الريح على القيمة ﴿قلت﴾ فان كانت القيمة أكثر مما
باعها به (قال) فليس له الا ذلك ويعدل له ولا يؤخر وانما قال مالك له قيمة سلمته
وهكذا يكون ﴿قلت﴾ أرايت ان قال المشتري أنا أقبل السلعة الى ذلك الاجل ولا
أدريها (قال) لا خير فيه ولا أحب ذلك

﴿فيمن ابتاع سلعة بنقد ثم أخر بالثمن ثم باعها مرابحة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت سلعة بشرة دراهم نقداً ثم أخرني البائع بالدراهم سنة
فأردت أن أبيع مرابحة كيف أبيع في قول مالك (قال) لا تبع حتى تين^(١) لان مالكا
قال لا تبع اذا نقدت غير ما وجبت به الصفقة حتى تين فكذلك الاجل الذي أجلك
بالدراهم لا تبع حتى تين الاجل

﴿فيمن ابتاع سلعة بنقد فتجوز عنه في النقد ثم باعها مرابحة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت سلعة بشرة دراهم فنقدت فيها عشرة دراهم فأصاب
البائع فيها درهما زائفا فتجوز عنه كيف أبيع مرابحة في قول مالك (قال) بين ما نقدت
في ثمنها وما تجوز عنك ثم تبيع مرابحة

﴿فيمن ابتاع سلعة بدين فنقد فيها غير ذلك الثمن ثم باعها مرابحة﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أنني بعت سلعة بألف درهم فأخذت بالالف مائة دينار هل يجوز
ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز ﴿قلت﴾ فان أراد أن يبيعها مرابحة أيجوز له
في قول مالك أم لا (قال) ذلك جائز له أن يبيع مرابحة اذا بين له بما اشتراها به وبما
نقد ﴿قلت﴾ فإذا بين ما اشتراها به فقال أخذتها بألف درهم ونقدت فيها مائة دينار
أيجوز لي أن أبيعها مرابحة على المائة الدينار أو على الالف درهم على أي ذلك شئت
(قال) نعم اذ ارضى به ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان كنت اشتريت

(١) قال ابن الموار قال اصبح فان لم يبين فللمبتاع ردّها فان كانت قالقيمة كالذي لم يبين بتأخير
الثلث اه من هامش الأصل

سلعة بمائة دينار فأعطيت بالمائة الدينار عروضاً أيجوز لي أن أبيع مراوحة في قول مالك
(قال) نعم اذا بنت ﴿قلت﴾ وكيف بين (قال) بين أنه اشتراها بمائة دينار وأنه قد
نقد فيها من العروض كذا وكذا فيقول فأبيعكمها مراوحة على الدنانير التي اشتريتها بها
﴿قلت﴾ فإن باع على العروض التي نقد في ثمنها مراوحة أيجوز ذلك في قول مالك
(قال) لم أسمع من مالك في الذي يشتري السلعة بالعروض فيبيعها مراوحة شيئاً والذي
أرى أنه لا بأس به أن يبيع اذا اشتري بالعروض مراوحة اذا بين العروض ما هي وصفها
فيقول أبيعكم هذا بريح كذا وكذا وادرس ماله ثوب صفته كذا وكذا فهذا جائز ويكون
له الثياب التي وضعت وما سمي من الريح ولا يبيع على قيمتها فإن باع على قيمتها فهو حرام
لا يحل (قال ابن القاسم) وانما جاز ذلك لان مالكا أجاز لمن اشتري سلعة بطعام أن يبيعها
بطعام اذا وصف ذلك (وقال أشهب) لا يجوز لانه يبيع ما ليس عنده فلا يجوز ذلك
ألا ترى أن البائع باع سلعته بطعام أو بعرض وليس الطعام ولا العرض عند المشتري
فصار البائع كأنه اشتري من المشتري بسلعته ما ليس عند المشتري فصار كأنه باع ما ليس
عنده ولا يجوز أن يشتري من رجل طعاماً ولا عرضاً ليس عنده الا الى أجل على
وجه التسليف ألا ترى أن ابن السيب قال لا يصلح لامرئ أن يبيع طعاماً ليس عنده
ثم يتأخره بعد أن يوجب بيعه لصاحبه من النقد أو من نقد أولئك الذي يليه وقد عرف
سعر السوق وبين له ربحه الا أن يبيع طعاماً ليس عنده مضموناً مستأخراً الى حين
ترفع فيه الاسواق أو تنضع لا يدري ما عليه في ذلك وماذا له أو يبيع طعاماً يثقله
من بلد الى بلد لا يعلم فيه بسعر الطعام ﴿ابن وهب﴾ وان جابر بن عبد الله وأبا سلمة
ابن عبد الرحمن وطاوساً وعطاء كرهوا ذلك وقال عطاء لا يصلح ذلك الا في النسبة
المستأخرة التي لا يدري كيف تكون الاسواق أترج أم لا ترج ﴿قلت﴾ أرايت ان
اشترت سلعة بمائة دينار وتقدت في المائة الدينار ألف درهم فبعتها مراوحة ولم آتين
للمشتري ما اشتريت به السلعة وما عقدت في ثمنها (قال) قال مالك ان كانت السلعة قائمة
ردت الا أن يرضى المشتري بما قال البائع (قال) مالك وان كانت قد فانت ضرب

للمشتري الربح على ما تقد البائع في ثمن السلعة الا أن يكون الذي باعه به هو خيراً
 للمشتري فذلك له ﴿قلت﴾ ولم يكن يرى مالك الربح على ما وجبت عليه الصفقة في
 هذا (قال) لا ولكن يرى الربح على ما تقد فيها المشتري الذي باع مربحة اذا أحب
 ذلك المشتري ﴿قلت﴾ فأى شئ فوت هذه السلعة ههنا في قول مالك (قال) تباع
 وتذهب من يده أو يزيد في يدها أو ينقص ﴿قلت﴾ وان تغيرت الاسواق (قال)
 هو فوت أيضاً ﴿قلت﴾ فان اشترت سلعة بمائة دينار ونقدت فيها مائة أردب
 حنطة ثم بيعت مربحة على المائة دينار ولم أئين ﴿قال﴾ ان كانت السلعة فائضة لم تقف
 فالمبتاع بالخيار ان شاء أقرها في يديه بما قال البائع وان شاء ردها وان كانت قد فاتت
 ضرب له الربح على ما تقد البائع ان كان باعها على المشرة أحد عشر ضرب له الربح
 على قدر ذلك على المائة أردب عشرة أراذب الا ان تكون هذه الاراذب أكثر من
 المائة دينار وعشرة دنائير فلا يكون للبائع أكثر منها لانه قد رضى بيعها بذلك
 واختاره على غيره ألا ترى أن المبتاع هو الطالب للبائع وقد كان قبل فوت السلعة له
 الرضا بالمقام على ما اشتراها به فكذلك له الخيار بعد الفوت على الرضا بما اشتراها
 به وأعطاه الربح على ما كان تقد البائع من المائة أردب مثل الذي اشترى بالدنائير
 ونقد دراهم أو اشترى بدراهم ونقد دنائير ثم باع على ما اشترى ولم يبين وكل من
 اشترى سلعة بعين فنقد فيها شيئاً من الكيل والوزن والمروض والطعام أو اشترى
 بشئ من الكيل والوزن من المروض والطعام ونقد المين أو اشترى بشئ من الوزن
 والكيل من المروض ونقد من المروض شيئاً مما يكال ويوزن غير الذي به وقعت
 صفقته فباع على ما اشترى ولم يبين ما تقد ثم استفيق لذلك والسلعة فائضة أو فائضة
 فعلى ما وصفت لك من المسئلة التي اشترى بمائة دينار ونقد مائة أردب قح وباع على
 الدنائير . فخذ هذا الباب على هذا ونحوه وقد أخبرتك قبل هذا بوجه بيع ما ليس
 عندك في مثل بعض هذا ومن قاله والتوفيق بيد الله سبحانه وتعالى

﴿ فيمن ابتاع سلعة ثم وهب له الثمن أو وهب سلعته ثم ورثها ثم باعها مرابحة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلعة بمائة دينار ثم انه وهبت لي المائة دينار أيجوز لي أن أبيعها مرابحة على المائة (قال) نعم ان كان قد قبض المائة واقر قائم وهبت له بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية بمائة دينار فوهبتها لرجل ثم ورثها من الموهوبة له أيجوز لي أن أبيع مرابحة في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا يبيع مرابحة

﴿ فيمن ابتاع نصف سلعة ثم ورث النصف الآخر ثم باعها مرابحة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ورثت نصف سلعة ثم اشتريت نصفها الباقي فأردت أن أبيع نصفها مرابحة (قال) لا أرى لك أن تبيع نصفها مرابحة الا أن تبين ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لانه اذا باع نصفها وقع البيع على ما ورث وعلى ما اشترى فلا يجوز أن يبيع ما ورث مرابحة حتى يبين فاذا بين قائما وقع البيع على ما ابتاع فذلك جائز ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا

﴿ فيمن ابتاع سلعة صفقة واحدة ثم باع بعضها مرابحة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت حنطة أو شعيراً أو شيئاً مما يكال أو يوزن صفقة واحدة فأردت أن أبيع نصفه مرابحة على نصف الثمن أيجوز ذلك لي (قال) ذلك جائز اذا كان الشيء الذي يبيع مرابحة غير مختلف وكان الذي يحبس منه والذي يبيع سواه وكان صنفاً واحداً ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت ثياباً صفتها واحدة أو أسلمت في ثياب صفتها واحدة (قال) أما ما اشتريت بعينه ولم تسلم فيه فانه لا يصلح أن تبيع بعضه مرابحة بما يصيبه من الثمن وذلك لو أنك اشتريت ثوبين صفقة واحدة بعشرين درهما فكان الثوبان جنساً واحداً وصفة واحدة لم يجز لك أن تبيع أحدهما مرابحة بعشرة دراهم لان الثمن انما يقسم عليهما بحصة قيمة كل ثوب منهما وأما ما من أسلم في ثوبين صفتهما واحدة جازله أن يبيع أحدهما مرابحة بنصف

الثن الذي أسلم فيها اذا كان أخذ الصفة التي أسلم فيها ولم يتجاوز رب السلم عن
البائع في أخذ الثوبين في شيء من الصفة ألا ترى أن السلم لو استحق أحد الثوبين
من يد المشتري بعد ما قبضه رجع على البائع بمثله وان كان اشترى ثوبين بأعيانهما
صفة واحدة ثم استحق أحدهما لم يكن له أن يرجع بمثله

❦ فيمن ابتاع سلعة واحدة ثم باع بعضها مرابحة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشترت سلعة فبعت نصفها أو ثلثها مرابحة أيجوز هذا في قول
مالك (قال) ذلك جائز عند مالك ولا بأس به ولو كانت جماعة رقيق فباع نصفهم أو ثلثهم
بنصف الثمن أو بثلثه لم يكن بذلك بأس ولو باع رأسا من الرقيق مرابحة بما يقع عليه من
حصة الثمن لم يكن في ذلك خير وان كانت عروضاً تكال أو توزن فلا بأس ببيع
نصفها أو ثلثها مرابحة بنصف الثمن أو بثلثه ❦ قال سحنون ❦ ولا بأس ببيع تسميه
من كيله أو وزنه مرابحة مثل أن يقول أبيعك من هذه المائة رطل حناء عشرة
أرطال بما يقع عليها من الثمن والثن مائة دينار ولأن الثمن يقع لكل رطل بدینار
ولانه يقسم الثمن عليه على القيم لان الوزن أعدل فيه من القيمة

❦ فيمن ابتاع سلعة هو وآخر ثم باع مصابه مرابحة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشترت عدلا من برّ بألف درهم أنا وصاحب لي ثم اقتسمناه
فأردت أن أبيع نصبي مرابحة على خمسة أة أيجوز لي ذلك (قال) أرى أن تبين فإذا
بينت جاز ذلك والا لم يجز

❦ فيمن ابتاع سلعة مما يكال أو يوزن ثم باعها مرابحة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشترت سلعة من السبع بشيء مما يكال أو يوزن فأردت أن
أبيعها مرابحة للعشرة أحد عشر أة أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) اذا بينت
صنف ذلك الشيء الذي اشترت به هذه السلعة فلا بأس أن تباع مرابحة عند مالك
وقد وصفنا لك مثل هذا قبل هذا

فيمن ابتاع سلعة ثم باعها مربحة ثم اشتراها ثانية بأقل
 من الثمن أو أكثر ثم أراد بيعها مربحة

قلت رأيت أن اشتريت سلعة بعشرة دراهم فبعتها بخمسة عشر درهما مربحة
 ثم اشتريتها بعد ذلك بعشرة أو بعشرين ثم أردت أن أبيعها مربحة (قال) ذلك
 جائز ولا ينظر إلى البيع الأول لأن هذا ملك حادث ولا بأس أن يبيع مربحة

في السلعة بين الرجلين يبيعها مربحة

قلت رأيت أن اشتريت نصف عبد بمائة درهم واشترى غيره نصفه الآخر
 بمائتين فبعا العبد مربحة بربح مائة درهم (قال) أرى للذي رأس ماله مائة درهم
 مائة درهم وللذي رأس ماله مائتا درهم مائتي درهم ثم يقسم الربح بينهما على قدر
 رؤس أموالهما فيكون لصاحب المائة ثلث المائة مائة الربح ويكون لصاحب المائتين
 ثلثا المائة مائة الربح فيصير لصاحب المائتين ثلثا الثمن ولصاحب المائة ثلث الثمن
 (قال) وإن باعها مساومة فالثمن بينهما نصفين (قال) وقد بلغني هذا كله عن
 بعض من أَرْضَى من أهل العلم (قال ابن القاسم) وإن باعها للعشرة أحد عشر فهذا
 مثل ما وصفت لك من بيع المربحة قلت رأيت أن باعا العبد بوضيعة للعشرة
 أحد عشر من رأس المال (قال) أرى على صاحب المائة الثلث وعلى صاحب المائتين
 الثلثين من الوضيعة قلت فإن باعا بوضيعة مائة درهم من رأس المال (قال)
 أرى الوضيعة بينهما على قدر رؤس أموالهما لهما قالا وضيعة من رأس المال فالوضيعة
 تقسم على رؤس أموالهما وقد اختلف فيها قول الشعبي

فيمن ابتاع سلعة ثم أقل منها أو استقال ثم أراد بيعها مربحة

قلت رأيت أن اشتريت جارية بعشرين ديناراً ثم بعتها بثلاثين ديناراً فاستقالني
 صاحبي فأقلته أو استقلته فأقالني أيجوز لي أن أبيعها مربحة على الثلاثين ديناراً (قال)
 لا يجوز لك أن تبيعها مربحة إلا على العشرين لأنه لم يتم البيع بينهما حين استقاله

فيمع باع سلعة مربحة ثم وضع عنه من الثمن أولا أو اشترط

قلت ﴿ أرأيت ان اشتريت سلعة بمائة درهم فبعتها مربحة فخط عني بالثمن من ثمنها عشرين درهما أيرجع على الذي بعته السلعة مربحة ﴾ (قال) نزلت بالمدينة ففسل عنها مالك ونحن عنده فقال ان خط بائع السلعة مربحة عن مشتريها منه مربحة ما حط عنه لزم المشتري على ما أحب أو كره وان أبي أن يحط عن مشتريها منه مربحة ما حطوا عنه كان مشتري السلعة مربحة بالخيار ان شاء أخذها بجميع الثمن الذي اشتراها به وان شاء ردها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلعة بمائة درهم فأشركت فيها رجلا فجعلت له نصفها بنصف الثمن ثم ان البائع خط عني فأبيت أن أحط ذلك عن شريكي (قال) سئل مالك عنها فقال يحط عن شريكه نصف ما حط عنه على ما أحب أو كره وفرق ما بين هذا وبين البيع مربحة لأن البيع مربحة على المكايسة وهذا انما هو شريكه ﴿ قلت ﴾ فلو أني اشتريت سلعة فأوليتها رجلا ثم خط عني بالثمن من ثمنها شيئا من بعد ما وليتها رجلا (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئا الا أني أرى أن المولى بالخيار ان أحب أن يضع عن من ولي الذي وضع عنه لزم البيع للمولى وان أبي أن يضع عنه كان الذي ولي بالخيار ان أحب أن يأخذها بجميع ما أخذها به فذلك له وان أبي أن يردها بمنزلة ما ذكرت لك في بيع المراجعة لان المولى يقول انما وضع لي حين لم أربح وربحتي ولم يرد أن يضع لك ولم أستوضع لك ولكني حين لم أربح شيئا سألته الوضعية لنفسى بمنزلة الذي باع مربحة فاستقل الربح فرجع الى بائعه فقال لم أربح الا دينارا فسأله أن يضع عنه من الثمن لفة ما ربح فيضع عنه فأدري المولى وهذا سواء وهذا قول مالك في بيع المراجعة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان باع رجلا سلعة مربحة أو أشرك فيها رجلا أو ولاها ثم خط البائع عن هذا الذي أشرك أو هذا الذي ولي أو هذا الذي باع مربحة الثمن هذا كله ما قول مالك فيه (قال) قال مالك في الذي يشتري السلعة فيشرك فيها رجلا فيحط البائع عن الرجل الثمن كله أيحط للمشارك ما حط البائع عن الذي أشركه (قال مالك) اذا حط الثمن كله

فلا يحط عن الشريك قليل ولا كثير (قال) وانما يحط عن الشريك اذا حط البائع عن صاحبه ما يشبه أن يكون انما أراد به وضعية من الثمن فاذا جاء من ذلك مالا يشبه أن يكون وضعية من الثمن يحط عنه التصف وما أشبهه فانما هذا هبة أو صدقة وليس هذا وضعية من رأس للمال فلا يحط عنه قليلا ولا كثيرا (قال ابن القاسم) فأرى البيع مرابحة والتولية أيضا مثل ذلك ولم أسمعه من مالك

— فيمن باع سلعة مرابحة فزاد في ثمنها أو نقص —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت سلعة مرابحة فألتفتها أو لم ألتفتها ثم اطلمت على البائع أنه زاد على وكذبتني (قال) قال مالك ان كان لم يلتفتها المشتري كان بالخيار ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء تركها وليس زيادته وظلمه بالذي يحمل عليه بأن يؤخذ بما لم يبع به (قال مالك) وان فأت السلعة فومت فان كانت قيمتها أقل من رأس المال ومن الربح عليه لم ينقص من ذلك وان كانت قيمتها أكثر مما ابتاعها به المبتاع ورجحه لم يزد على ذلك لانه قد رضى بذلك أولا ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان دخل هذه السلعة التي باعها مرابحة وكذبتني عيب كانت جارية فأصابها عند المشتري عور أو صم أو عيب ينقصها أو حالت الاسواق أو يكون للمشتري أن يردها اذا اطلع على كذب البائع وزيادته في رأس المال (قال) جملة مالك يشبه البيع الفاسد فأرى اذا حالت الاسواق أو دخلها عيب ينقصها لم يكن للمشتري أن يردها وتلزمه بالقيمة على ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت سلعة بمائة درهم فبعتها بربح خمسين فقلت للمشتري أخذتها بخمسين ومائة وأبيعكها مرابحة بخمسين ومائة فزدت على سلفتي خمسين درهما كذبت فيها فأخذها مني على أن رأس مالي خمسون ومائة ورجحتي خمسين ثم تلفت السلعة ثم اطلع على الحسين التي زدتها على الثمن الذي ابتعت به السلعة (قال) يقسم الخمسون الربح على الحسين ومائة فيصير حصة المائة من الخمسين الربح ثلثي الخمسين فينظر ما جميع ذلك فيوجد مائة وثلاثة وثلاثين وثلثا فينظر الى قيمتها يوم قبضها المبتاع فان كانت قيمتها أقل من مائة وثلاثة وثلاثين

وثلاث قيل للمبتاع هي لك لازمة بمائة وثلاثة وثلاثين وثلاث لائك قد رضيت أن
 تأخذها بما اشتراها به وذلك مائة والريح الذي ربحته وهو خمسون على الحسين
 ومائة فصارت حصة المائة من الحسين ثلثي الحسين فقد رضيت بأن تأخذها بمائة
 وثلاثة وثلاثين وثلاث فلا يوضع عنك من ثمن السلعة بالصدق وبربحه قليل ولا كثير
 ان كانت قيمتها أقل من هذا لائك قد رضيت أن تأخذ بمائة وان كانت قيمتها أكثر
 من هذا لائك ما بينك وبين المائتين لان البيع كان أشبه بشئ بالفاسد فان زادت
 قيمتها على مائتين قلنا للبائع ليس لك أكثر من ذلك لائك قد رضيت حين بعته
 بالمائتين لائك بعته بمائة وخمسين زعمت أنها رأس مالك وخمسين ربح ربحك الذي
 أربحك المشتري فليس لك وان زادت قيمة سلعتك على أكثر من ذلك لائك قد
 رضيت بذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان كان هذا الذي اشتريت مراوحة طعاما أو شيئاً
 مما يكال أو يوزن فاطلعت على كذب البائع وزيادته في رأس المال بعد ما أنزلت
 السلعة ما يكون على في قول مالك (قال) عليك مثل وزن ذلك الشئ ومثل مكيته
 وصفته الا أن يرضى أخذها بكذب البائع او يرضى البائع ان أبت أخذها بما زاد
 وكذب ان يسلمها لك بحقيقة الثمن الذي اشترى وبما وقع عليه من الربح لائك قد
 كنت رضيت أخذها بحقيقة الثمن والريح عليه لان كل ما يقدر على رد مثله وان
 كان قلنا فهو كسلعة بيعت بكذب ثم اطلع المشتري على كذبه ولم تفت ان المشتري
 بالخيار ان أحب ان يأخذها بكذب البائع وزيادته والا ردها الا أن يشاء البائع ان
 يسلمها له بحقيقة الثمن وربه فيلزم ذلك المشتري ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت
 سلعة مراوحة فاطلعت على البائع انه زاد في رأس المال وكذبني فرضيت بالسلعة ثم
 أردت أن أبيعها مراوحة (قال) لا أرى ذلك حتى تبين ذلك ﴿قال سحنون﴾ وقد
 روى علي بن زياد عن مالك أن مالكا قال فيمن باع جارية مراوحة للشرة أحد
 عشر وقال قامت على بمائة دينار فأخذ من المشتري مائة دينار وعشرة دنانير فجاء العلم
 بأنها قامت على البائع بتسعين فطلب ذلك المشتري قبل البائع ان الجارية ان لم تفت

خير المشتري فان شاء ثبت على يمه وان شاء ردها الا أن يرضى البائع أن يضرب له الربح على التسعين رأس ماله فلا يكون للمشتري أن يأبى ذلك (قال) وان فاتت عند المشتري بئاء أو نقصان خير البائع لما يطلب قبله من الزيادة التي كذب فيها فان شاء ضرب له الربح على التسعين رأس ماله وان شاء أعطى قيمة سلته الا أن يرضى المشتري أن يثبت على شرائه الاول فان أبى المشتري ذلك وقام على طلب البائع أعطى البائع قيمة جاريته يوم باعها البائع الا أن تكون القيمة أقل من ضرب الربح على رأس ماله التسعين فلا يكون للمشتري أن يتقص البائع من ضرب الربح على رأس ماله على التسعين لا يتقص البائع من تسعة وتسعين لانه قد كان راضياً على أخذها برأس المال على الصديق والربح عليه أو تكون القيمة أكثر من الثمن الذي باعها به البائع ورضى وهو مائة دينار ووربحه عشرة فلا يكون للبائع على المشتري أكثر مما باع به ورضى وانما جاء المشتري يطلب الفضل قبله (وقال مالك) في رجل باع جارية من رجل لعشرة أحد عشر وقال قامت علي بمائة فأخذها المشتري بمائة وعشرة فجاء العلم بأنها انما قامت بعشرين ومائة فطلب ذلك البائع قبل المشتري قال ان الجارية ان لم تقف خير المشتري فان شاء رد الجارية يمينها وان شاء ضرب له الربح على رأس ماله على عشرين ومائة وان فاتت عند المشتري بئاء أو نقصان خير المشتري أيضاً فان شاء أعطى البائع قيمتها يوم تبايعا الا أن تكون القيمة أقل من الثمن الذي اشتراها به المشتري ورضى وهو عشرة ومائة فلا يكون له أن يتقص البائع من الثمن الذي اشتراها به ورضى وانما جاء البائع يطلب الفضل قبله أو تكون القيمة أكثر من ضرب الربح على رأس مال البائع على عشرين ومائة فلا يكون له على المشتري أكثر من ضرب الربح على العشرين ومائة

❦ في الرجل يشتري السلعة من عبده ثم يريد أن يبيعها مرابحة ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت من عبدي أو من مكاتبى سلعة أو اشتراها منى أبيعها لي أن أبيع مرابحة ولا أبيع (قال) قال مالك في العبد المأذون له في التجارة ماديته به سيده فانه دين للسيد يحاسب به الترماء الا أن يكون في ذلك مجابة فإكان من

حجابة لم يجز ذلك فإذا كان بيعاً صحيحاً فقد جمعه مالك بمنزلة الاجنبيين فلا بأس أن يبيع مربحة كما يبيع ما اشتري من أجنبي إذا صح ذلك ألا ترى أن العبد إذا جنى أسلم بماله وإنما يطأ بملك يمينه وان عتق تبعه ماله إلا أن يستثني ماله

❦ في الرجل يبيع السلعة بعرض أو طعام فيبيعها مربحة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت من اشترى سلعة بعرض من العروض أبيع تلك السلعة مربحة في قول مالك (قال) قال مالك لا يبيعها مربحة إلا أن يبين ❦ قلت ❦ فإن بين أيجوز (قال) نعم ويكون على المشتري مثل تلك السلعة في صفتها ويكون عليه ماسمياً من الربح ❦ قلت ❦ وكذلك إن كان رأس مال تلك السلعة طعاماً فباعها مربحة (قال) نعم والطعام أبيع عند مالك إن ذلك جائز إذا كان بين الطعام الذي به اشترى تلك السلعة وقد بينا هذا قبل هذا والاختلاف فيه

❦ فيمن ابتاع جارية فوطئها ثم باعها مربحة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت إن اشترت جارية فوطئها وكانت بكرًا فاقترضتها أو ثيبًا فأردت أن أبيعها مربحة ولا أبيع ذلك (قال) لم أسمع من مالك في الاقتضاض شيئاً إلا أنا سألنا مالكا عن الرجل يشتري الثوب فيلبسه والدابة فيسافر عليها والجارية فيطؤها أفبيعهم مربحة (قال) أما الثوب والدابة فلا حتى يبين وأما الجارية فلا بأس أن يبيعها مربحة ❦ قلت ❦ وإن كانت بكرًا فاقترضها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أن مالكا قال إن اشتراها بكرًا فاقترضها ثم وجد بها عيباً ردها وما نقص الاقتضاض منها فلا أرى أن يبيعها حتى يبين إن كانت من الجوارى اللاتي ينقصن ذلك وإن كانت من الجوارى اللاتي لا ينقصن الاقتضاض وليس هو فيها عيباً فلا أرى بأساً بأن يبيعها مربحة ولا يبين (قال) وقد سمعت بعض من يقول إن وخش الرقيق إذا اقتضت كان أرفع لثمنها فإن كان ذلك كذلك ليس لعذرتها قيمة عند التجار فلا

أرى بأساً أن يبيعا مراهجة ولا يبين وإن كان الافتضاخ يتقصها فلا يبيعا حتى يبين
وفي المرتفعات من جوارى الوطء هو نقصان فلا يبيعا حتى يبين وقال غيره كل ما فعل
به من لبس أو ركوب فلم يكن فعله يغير شيئاً عن حاله وكان أمراً خفيفاً فلا بأس
أن يبيع مراهجة ولا يبين

❦ في الرجل يتناع الجارية ثم يزوجها فيبيعها مراهجة ❦

❦ قلت ❦ أرايت أن اشترت جارية فزوجتها أبيعها مراهجة ولا أبين (قال) لم أسمع
من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن تبيع حتى تبين لأن التزويج لها عيب ولا يبيعا أيضاً
غير مراهجة حتى تبين أن لها زوجاً ❦ قلت ❦ فإن فعل فعل ذلك فقام للمشتري يطلب
البائع (قال) إن كانت الجارية قائمة لم تفت أوقات بناء أو نقصان أو اختلاف أسواق
وكان النقصان يسيراً خير المبتاع فإن شاء قبلها بما اشتراها به أولاً وإن شاء ردها وليس
للبيع أن يقول أنا أخط عنك العيب وما يصيبه وليس حوالة الاسواق والزيادة
والنقص اليسير في بيع العيب فوثاً ألا ترى أنه يشتري بما صححنا ثم يجد عيباً وقد
حدث عنده ما وصفت لك من الحوالة والنقص اليسير أن له الرد فإذا كان في البيع
فساد لم يكن فوثها عند المشتري بالذي يمنعه من الرد بالعيب وقد وصفنا البيع الفاسد
إذا أصاب المشتري عيباً وقد فأت في يديه كيف يكون الرد وعلى ما يرد وإن كانت
قد فأت بعق أو تدير أو كتابة خير البائع فإن أحب أن يعطى حط عن المشتري ما يقع
على العيب من الثمن وما ينوبه من الربح والا أعطى قيمة سلمته معية إلا أن تكون
قيمة سلمته معية أقل مما يصير عليها من الثمن وربحه بعد إلغاء قيمة العيب منها وما
يصير عليه من الربح فلا يكون للبائع على المشتري غير ذلك لأن البائع يطلب الفضل
قبله وقد ألغينا عن المشتري قيمة العيب وضرب الربح عليه أو تكون القيمة أكثر
مما ينوب الثمن وربحه بعد إلغاء قيمة العيب منه وما يصير عليه من الربح فلا يكون

للباعث على المشتري غير ذلك لانه قد كان
 رضى بذلك فخذ هذا الباب على
 هذا ان شاء الله تعالى

﴿تم كتاب المراجعة بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد﴾
 ﴿النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

—————
 ﴿ويليه كتاب الوكالات﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي ﴾

﴿ الأئمة وعلى آله وصحبه وسلم تسليما ﴾

﴿ كتاب الوكالات ﴾

﴿ في الرجل يأمر الرجل أن يشتري له سلعة ثم يموت الآخر فيتناحها ﴾

﴿ المأمور وقد علم بموته أولم يعلم وقد كان دفع اليه الثمن أولم يدفع ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت لو أن رجلا أمر رجلا أن يشتري له سلعة من السلع ولم يدفع اليه الثمن أو دفع اليه ثمنها فات الآخر ثم اشتراها وهو لا يعلم بموت الآخر أو اشتراها ثم مات الآخر (قال) ذلك لازم للورثة كلهم فإن اشتراها وهو يعلم بموت الآخر لم يلزم ذلك الورثة ويكون ضمانا للثمن لأن مالكا سئل عن الرجل يوكل الرجل يجهز له المتاع يبيع له ويشتري فيبيع ويشتري وقد مات صاحب المتاع (قال) أما ما باع أو اشتري قبل أن يعلم بموت الآخر فذلك جائز على الورثة وأما ما اشتري وباع بعد أن يعلم فلا يجوز ذلك فسلطتك مثل هذا لأن وكالته قد انفسخت ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان وكلت رجلا يسلم لي في طعام الى أجل ودفت اليه الدرهم ففعل فأتني البائع الى المأمور بدرهم فقال هذه زيوف أبدلها لي فصدقه المأمور ثم أتني الى الآخر ليبدلها له (قال ابن القاسم) أرى ان كان المأمور يعرفها بعينها ردها البائع عليه ولزمت الآخر فان أنكرها الآخر لم ينفذه ذلك لأن المأمور أمين له (قال) فان لم يعرفها المأمور وقبلها لم يلزم الآخر لأن المأمور لم يعرفها بعينها ولزمت المأمور وحلف

الآمر على علمه أنه لا يعرف أنها من دراهمه وما أعطى الا جياداً في علمه ولزمت
 للمأمور لقبوله اياها فان لم يقبلها المأمور ولم يعرفها حلف له أيضاً أنه ما أعطاه الا جياداً
 في علمه ولزمت البائع والبايع أن يستحلف الآمر بالله ما يعرفها من دراهمه وما
 أعطاه الا جياداً في علمه ثم تزم البائع ﴿قلت﴾ أرايت ان وكلت رجلاً ببيع سلعة
 لي أيجوز أن أبيعها بنفسه قال لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم لان
 المقاض يدفع اليه المال قراضاً فلا يجوز له أن يبيع بالنسيئة فكذلك الموكل لا يجوز له
 ذلك الا أن يكون قد أمره بذلك ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يأمر الرجل أن يبيع له سلعة
 من السلع فيبيعها بمرض من المروض أيجوز ذلك (قال) لا يجوز ذلك عليه اذا كانت
 تلك السلعة لا تباع الا بالدنانير والدرهم ﴿قلت﴾ أرايت ان وكلتى ببيع سلعة له
 فبعتها من رجل فجحدني الثمن ولا يئنه لي عليه بالبيع أضمن أم لا (قال) نعم
 أنت ضامن لانك أتلفت الثمن حين لم تشهد على مشتري السلعة منك لأن مالكاً
 قال في البضاعة تبث مع الرجل فيزعم أنه قد دفعها وينكر المبعوث اليه أنه ضامن
 الا أن تقوم له يئنه بدفعها ﴿قلت﴾ أرايت ان وكلت رجلاً يشتري لي جارية فاشترها
 لي عمياء أو عوراء أو عرجاء أيجوز هذا أم لا (قال) قال مالك من العيوب عيوب يجترأ على
 مثلها في خفها وشراؤها فرصة فاذا كان مثل ذلك رأيته جائزاً وأما ما كان عيباً مفسداً
 فلا يجوز عليه الا أن يشاء فان أبي قلته أن يضمه ماله ﴿قلت﴾ أرايت ان وكلت
 رجلاً يشتري لي أمة فاشتري لي ابنتي أو أختي أيجوز ذلك علي (قال) ان كان علم فلا
 يجوز ذلك عليك وان كان لم يعلم فذلك جائز عليك

﴿الوكيل يبيع أو يشتري بما لا يتباين به الناس﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أتى وكلت رجلاً يشتري لي سلعة أو يبيع لي سلعة فاشتري لي
 أو باع بما لا يتباين الناس في مثله أيجوز علي أم لا (قال) لا يجوز ذلك عليك ﴿قلت﴾
 وهذا قول مالك (قال) نعم قال مالك لو أن رجلاً أمر رجلاً أن يبيع له سلعة فباعها بما لا يعرف
 من الثمن ضمن عند مالك مثل أن يعطيه الجارية يبيعها ولا يسمى له ثمنها فيبيعها

بخمسة دنانير أو أربعة وهي ذات ثمن كثير فهذا لا يجوز (قال ابن القاسم) فإن أدركت الجارية نقض البيع وردت وإن تلفت ضمن البائع قيمتها ﴿قلت﴾ رأيت أن وكلت وكلا أن يشتري لي سلعة بعينها فذهب فاشتري لي السلعة وهي بثمانمائة درهم فاشتراها بألف درهم (قال) لا يلزم الأمر ويلزم المأمور في قول مالك إلا أن يشاء ذلك الأمر فيكون ذلك له إلا فيما يتباين الناس في مثله فذلك يلزم الأمر ولا يلزم ذلك المأمور وهذا قول مالك (قال) وسئل مالك عن الرجل يأمر رجلا أن يبيع له سلعة فيبيعها (قال مالك) يلزم البيع الأمر إلا أن يبيع المأمور بما لا يشبه فيكون ذلك البيع غير جائز وينقض البيع إن كان لم يفت (قال) وإن كان قد فات ضمن المأمور قيمة تلك السلعة للأمر (قال ابن القاسم) ومن ذلك أن يقول الرجل للرجل ببع غلامي هذا أو دابتي هذه فإخذها فيبيعها بدينار أو بدينارين أو ما أشبه ذلك مما لا يتباين الناس في مثله فهو ضامن (قال) وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ رأيت أن وكلت رجلا يشتري لي عبد فلان بثوبه هذا أو بطعامه هذا (قال) أما في الطعام فهو جائز ويرجع المأمور على الأمر بطعام مثله وأما في الثوب فهو جائز أيضا ولا أرى به بأسا لأنني أراها كأنه أسلفه الطعام والثوب جميعا ويرد شرؤهما^(١) ﴿قلت﴾ رأيت أن أمرت رجلا يشتري لي برذونا بعشرة دنانير فاشتراه بخمسة دنانير (قال) قال مالك إن كان على الصفة فذلك جائز والبرذون لازم للموكل ﴿قلت﴾ فإن اشتراه بعشرين دينارا (قال) قال مالك الأمر بخير إن شاء أخذه بعشرين دينارا (قال) قال مالك وإن كان أمره أن يشتريه بعشرين دينارا فزاده الزيادة النسيئة التي تزداد في مثله لم الأمر ذلك وغرم تلك الزيادة وللزيادة عند مالك وجوه مثل الجارية يأمره أن يشتريها بمائة دينار فيزيد ديناارين أو ثلاثة فذلك جائز عليه (ولقد) سألته فقلت له الجارية يأمر الرجل الرجل أن يشتريها له بأربعين دينارا فيزيد الدينارين (فقال) ذلك لازم له والزيادة عند مالك بقدر

ما يرى أنها تكون زيادة في تلك السلعة وفي ذلك الثمن ﴿قلت﴾ أرأيت ما اشتري
 مما يلزم الأمر يلزم للمأمور في قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك لو أن
 رجلاً أمره رجل أن يبيع له سلعة فباعها بما لا يعرف من الثمن ضمن يريد مالك مثل
 أن يعطيه الجارية بيعها له ولا يسمى له شيئاً فيبيعها بخمسة دنانير أو بأربعة وهي
 ذات ثمن كبير فهذا لا يجوز (قال) فإن أدركت الجارية نقض البيع وردت الجارية
 وإن تلفت ضمن البائع قيمتها (قال) لي مالك وإن أمره أن يبيعها فباعها بعشرة دنانير
 وقال بذلك أمرتني وقال الأمر ما أمركت إلا بأحد عشر ديناراً أو أكثر (قال) مالك
 إن أدركت السلعة حلف الأمر بالله على ما قال وكان القول قوله ﴿قلت﴾ لمالك فإن
 قال المشتري إنما أنت نادم وقد أقدمت أنك قد أمرت به (قال مالك) إذا أدركت السلعة بعينها
 أحلف الأمر بالله وكان القول قوله وإن قامت حلف بالمأمور أنه أمره بذلك ولا شيء
 عليه. يريد مالك بذلك إذا كان ما باع به المأمور غير مستنكر ﴿قلت﴾ لم قال مالك
 هذا ما هنا وقد قال في الرجل يدفع إلى الرجل ألف درهم يشتري له بها حنطة
 فاشترى له بها تمرًا أن القول قول المأمور مع يمينه (قال) إنما قلت لك ذلك ولم أسمع
 من مالك لأنه قد أقر له بالوكالة على الاشتراء فلما اشترى الوكيل ما زعم أنه وكل عليه
 والذهب مستهلك كان الأمر مدعى عليه يريد تضمينه فلا يقبل ذلك إلا بينته وإن السلعة
 التي اختلفا فيها قائمة فلذلك كان القول قول الأمر وإذا قامت كان القول قول الوكيل
 لأن الأمر مدعى يريد تضمينه فقوت السلعة مثل فوت الدنانير ﴿قلت﴾ أرأيت لو
 أن رجلاً دفع إلى رجل مالا وأمره أن يشتري له سلعة من السلع فاشترى له السلعة
 فضاع المال بعد ما اشتراها له (قال) قال مالك في الرجل يأمر الرجل أن يشتري له
 السلعة ولم يدفع إليه شيئاً فاشترها الرجل ثم دفع الأمر إلى المأمور المال ليقضيه
 فضاع المال من المأمور قبل أن يدفعه إليه (قال مالك) أرى أن النرم على الأمر ثانية
 ﴿قلت﴾ فإن ضاع ثانية (قال) يلزمه ذلك (قال) وأما مسئلتك في الذي دفع المال
 وأمره أن يشتري له به فأنما أمره أن يشتري له بذلك المال بعينه فأنما هو بمنزلة الذي

يدفع المالك الى الرجل قراضا فيشتري به سلعة فيأتي الى المالك فيجده قد ذهب فلا يلزم صاحب المال أداؤه ويكون صاحب القراض بالخيار ان شاء دفع المال ثانية وكان على قراضه وان شاء تبرأ منه ولا شيء عليه ويلزم العامل وكذلك الذي دفع المال الى المأمور وأمره أن يشتري له بذلك المال فانه ان ضاع بده ما اشترى كان بمنزلة ما أخبرتك في القراض وهو قول مالك ومثلك مثله سواء ﴿قلت﴾ أرايت ان أمرت رجلا أن يشتري لي جارية بربرية فبعث الى بجارية بربرية فوطئها فولدت مني أو لم تحمل ثم قدم المأمور بجارية بربرية فقال انما كنت بعثت اليك بتلك وديمة وهذه جارتك التي اشتريت لك (قال) ان كان لم يبين ذلك له حين بعث اليه بالجارية أنها جاريته ولم تقت حلف وكان القول قوله وقبض جاريته ودفع اليه التي زعم أنه اشتراها له وان كانت قد قاتت بحمل أو علق أو كتابة أو تدير لم أر له عليها سييلا لاني لا أنقض عتقا قد وجب وشبهته قائمة بقوله الا أن يقيم بينة فتكون له جاريته وتلزم الأمر الجارية التي أتى بها المأمور لان مالكا سئل عن رجل أمر رجلا أن يتبع له جارية بمائة دينار فقدم فبعث اليه بجارية ثم لقيه بعد ذلك فقال له ان الجارية قوم بخمسين ومائة دينار بذلك اشتريتها (قال) قال مالك ان كانت لم تقت خيرا الأمر ان أحب أن يأخذها بما قال أخذها والا زدها وان كانت قد حلت لم يكن عليه غرم شيء الا المائة التي أمره بها بلغني ذلك عن مالك بمن أتق به فسلتك مثله ﴿قلت﴾ أرايت العبد اذا وكل رجلا أن يشتريه بمال دفعه العبد الى الرجل فاشتراه (قال) ينرم ثمنه ثانية ويلزمه البيع ويكون العبد له كاملا كذلك قال مالك ﴿وسألت﴾ عن العبد يدفع الى الرجل مالا فيقول اشترني لنفسك (فقال) ما أخبرتك (قال ابن القاسم) الا أن يستثنى المشتري المال فيكون البيع جائزا ولا شيء عليه غير الثمن الذي دفع اليه أولا ﴿قلت﴾ أرايت ان أمرت رجلا أن يبيع لي سلعة فباعها وبعثها أنا لمن يجعل السلعة (فقال) سألت مالكا عن هذا فقال الاول وأولاهما ييما الا أن يكون المشتري الآخر قد قبضها فهي له ﴿قال ابن القاسم﴾ وأخبرني

بعض أهل العلم عن ربيعة مثله ورأيت ربيعة ومالكاً فيها بلغتني عنهما يجملان مثل
النكاح ان النكاح للاول اذا أنكح الوليان وقد فوض كل واحد منهما الى صاحبه
ان الاول أولى الا أن يدخل بها الآخر ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن
ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في رجل يث بسلعة مع رجل ووكله بيعها ثم بدا
للرجل أن باع سلعته وبعث في أثر وكيله فوجد الوكيل قد باع وكان بيع سيد المال
قبل بيع الوكيل (قال ربيعة) ان الوكالة بيع وبيع السيد جائز وأيهما كان الوكيل أو
السيد كان هو الذي يدفع السلعة ويضمن بيعه فيعنه أجوز وان أدركت السلعة لم يدفعها
واحد منها الى صاحبه فأولهما بيعاً أجوزياً فيهما (وقال الليث) قال ربيعة وانما كان
شراء الذي قبضها أجوز وان كان الآخر لانه قد ضمن ان كانت وليدة استحلها
وان كانت مصيبة حملها

— في الدعوى في بيع الوكيل السلعة وقد باعها بطعام أو عرض —

﴿أو اشترى بما لا يشترى﴾

﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يدفع الى الرجل السلعة يبيعها له فيبيعها بطعام أو عرض
تقدراً فينكر صاحب السلعة البيع ويقول لم أسرك أن يبيعها بطعام ولا بعرض (فقال
مالك) اذا باعها بما لا يباع به فهو ضامن وقال غيره ان كانت السلعة قائمة لم تقف خیر
صاحبها فان شاء أجاز فله وأخذ العرض أو الطعام الذي بيعت به سلعته وان لم يجز فله
نقص البيع وأخذ سلعته ولم يكن له أن يضمن البائع لان السلعة لم تقف فان كانت فهو بالخيار
ان شاء أخذ الطعام بثمن سلعته وان شاء ضمنه قيمتها وأسلم الطعام أو العروض الى
البائع (وقال غيره) كل من أدخل في الوكالات من الادعاء في البيع والشراء ما ليس
عليه أصلها من الامر المستنكر الذي ليس بمعروف مثل أن يؤمر رجل ببيع سلعة
فيبيعها وتقوت بما لا يباع مثلاً ويدعى انه أمره بذلك وينكر رب السلعة أن يكون
أمره بذلك أو ادعى المأمور أنه أمره أن يبيعها بدينارين الى أجل أو بخمسة دنانير
وهي ثمانمائة دينار أو بطعام أو بعرض وليس مثلاً يباع به فان هذا ليس بجائز على

الآمر وإنما أمره الأمر بالبيع ولم يأمره بالشراء ألا ترى أنه لما أمره ببيع سلعته فأنما
البيع بالاثمان والاثمان الدنانير والدراهم وإن بيده السلعة بالطعام والعروض وهي مما
لا يباع به إنما هو اشتراطه منه للعروض والطعام وهو لم يأمره بالشراء لأن العروض
والطعام هو مضمون وليس هو بمن ألا ترى أنه من سلف طعاما بعينه في عرض إلى
أجل فاستحق الطعام انفسخ السلم ولم يقل له أنت بطعام مثله ولو سلف دنانير أو
دراهم في عرض إلى أجل فاستحق الدنانير والدراهم لم ينتقض السلم وقيل له أنت
بدراهم مثلاً أو بدنانير مثلاً لأنها من وليست بالثمنونة والطعام والعروض مضمون
وليس بمن وإن الرجل يشتري السلم بدنانير أو دراهم وليست عنده فلا يكون
به بأس ولا يقال له فيه باع ما ليس عنده ولا يجوز له أنت يشتري السلع التي لا
تكال ولا توزن بسلع تكال وتوزن من صنفها ولا من غير صنفها أو بطعام ليس
عنده لأن ذلك وإن كان مشترياً لما اشترى من السلع التي لا تكال ولا توزن بسلع
تكال وتوزن وبطعام يكال ليس عند فهو بائع أيضاً فصار بائعاً لما ليس عنده وقد قامت
السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه وعن التابعين أنه لا يجوز بيع
ما ليس عنده إلا ما قامت به السنة في التسليف المضمون إلى أجل وقد وصفنا قبل
هذا ما يجوز من التسليف وما لا يجوز وكذلك لو ادعى أن امرأته أن يشتري له سلعة
نسوى خمسة دنانير بمائة دينار وادعى أنه أمره أن يشتري له سلعة بسلعة وليست
تشتري السلعة التي ادعى أنه أمره بشرائها إلا بالعين وأنكر الأمر دعواه وهو مقر
بالوكالة لم يقبل قول المأمور على الأمر وإن ادعى المأمور ما يشبه الوكالات مثل أن
يقول أمرتني أن أبيع سلعتك بمشرة مما يتابن الناس فيه وقد فأت السلعة فيقول
رب السلعة إنما أمرتك بأحد عشر أو يقول أمرتني أن أشتري لك طعاماً بمشرة
دنانير وقد فعلت فيقول الأمر أمرتك أن تشتري بها سلعة فالحق قول المأمور
فكل مستهلك ادعى المأمور فيه ما يمكن وادعى الأمر غيره فالحق قول المأمور
وكل قائم ادعى فيه المأمور ما يمكن ولم يفت وخالفه الأمر وادعى غيره أحلف الأمر

وكان القول قوله نخذ هذا الاصل على هذا ان شاء الله . ومن ذلك الرجل يدفع ثوبه الى الصباغ فيقول رب الثوب أمرتك بمصفر ويقول الصباغ أمرتي بزغفران أو يدفع ثوبه الى الخياط فيقول أمرتك بقباء ويقول الخياط أمرتي بقميص فليس على كل واحد منهما اذا ادعى عليه غير العمل الذي عمل الا اليمين بالله ما عملت لك الا ما أمرتي به اذا كان ذلك كله من عمله انه يصنع بالضررين ويحيط بالصنفين وهو قول مالك بن أنس

❦ في الوكيل في السلم أو غيره يأخذ رهنا أو يأخذ حميلا ❦
❦ فيصنع عنده وقد علم به الأمر ولم يعلم ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان وكلت وكيلاً في أن يسلم لي في طعام ففعل وأخذ رهناً أو حميلاً من غير أن أمره أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم والرهن والحميل انما هو ثقة للآمر فهذا الوكيل لم يصنع الا خيراً ووثيقة للآمر ❦ قلت ❦ فان ضاع الرهن عند الوكيل قبل أن يعلم بذلك الموكل (قال) الضياع من الوكيل لأن الأمر لم يأمره بأن يرتهن ❦ قلت ❦ فإكان من ضرر في الرهن فهو على الوكيل وما كان من منفعة فهي للآمر قال نعم ❦ قلت ❦ فالحميل (قال) الحميل ليس يدخله ما يدخل الرهن من التلف والحيل في كل وجه انما هو منفعة للآمر ❦ قلت ❦ فان كان الأمر قد علم بالرهن فرضيه ثم تلف من بعد ذلك (قال) اذا رضي بالرهن لزمه وكان كانه أمره بأن يرتهنه له لأنه انما ارتهن له ❦ قلت ❦ فان رده ولم يقبله رجع الرهن الى ربه ولم يكن للوكيل أن يحبس في قول مالك (قال) نعم

❦ في دعوى الوكيل ومكاتب بعث بكتابه أو امرأة بعث ❦
❦ الى زوجها بمال اختلعت به منه فكذب في الدفع ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن مكاتباً بعث بكتابه مع رجل أو امرأة بعث بمال اختلعت به من زوجها مع رجل أو رجل بعث بصداق امرأته مع رجل وزعم الذي بعث

ذلك معه أنه قد دفع ذلك كله وكذبه المبعوث إليه بذلك (قال) قال مالك في الدين ما أعلمتك فهذا كله يحمل الدين وعليهم أن يقيموا البيعة أنهم قد دفعوا ذلك إلى المبعوث إليه والا ضمنوا ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أتى دفعت إلى رجل مالا وديعة بنير بيعة فوكلت وكيلًا يقبضها منه فقال قد دفعتها إلى الوكيل وقال الوكيل كذب ما دفع إلى شيئاً (فقال) ان لم يقم بيعة غرم وقال غيره ألا ترى أن الوصي أمين لو زعم أنه تلف ما في يديه لم يضمن وإنما الوصي أمين مأمور بدفع ما في يديه مما أوصى إليه إلى من يرثه عن أوصى به إلى الوصي وقد قال الله تبارك وتعالى وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم إلى قوله تعالى فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم فقد أمرهم الله بالشهاد إذا أسروا بدفع ما في أيديهم إلى غيرهم. فكذلك من عليه دين فأمر بدفع ما عليه إلى رجل أو كانت عنده وديعة فأمره بها بدفعها إلى أحد فليبه ما على ولي اليتيم من الاشهاد

— في آفة الوكيل وتأجيله بنير الأمر للموكل أو آفاته —

﴿الآمر دون الوكيل من سلم أو غيره﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو وكلت رجلاً أن يسلم لي في طعام ففعل ثم أقال الوكيل بنير أمرى أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك له عند مالك لأن الطعام إنما وجب للآمر ﴿قلت﴾ أ رأيت ان وكلت رجلاً أن يسلم لي في طعام ففعل ثم ان الأمر أقال البائع أو ترك ذلك له أو وهبه له (قال) أرى أن الطعام إنما وجب للآمر فكل شيء صنع في طعامه مما يجوز له فذلك جائز ولا ينظر ما هنا إلى الأمور في شيء من ذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان وكلت رجلاً أن يسلم لي دينار في عشرة أراد ب حنطة ففعل الوكيل ذلك ثم ان الوكيل أقاله بعد ذلك (قال ابن القاسم) ان كان ذلك قد ثبت للذي ابتاع له بالبيعة أو باعتراف من الوكيل قبل أن يقبله أنه إنما ابتاع ذلك للذي وكله فلا يجوز إقالته إلا بأمر الذي وجب له الطعام ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت ان وكلت وكيلاً أن يسلم لي في طعام أو يتناع

لي سلمة بعينها ففعل ولم يذكر عند عقدة الشراء للبائع أنه انما يتناع لنيره وقد شهد
 الشهود عليه أنه أقر بأنه انما ابتاع لي أو شهد الشهود عليه حين أمرته بذلك لمن تكون
 المهددة ها هنا للوكيل على البائع أم للآمر (قال) لا وليكتها للآمر على البائع
 ﴿قلت﴾ فإن أصاب الوكيل عيبا بعد ما اشترى لم يكن له أن يرد لأن المهددة انما
 وقعت لنيره (قال) اذا كان الأمر أن يشتري له سلمة بعينها منسوبة فقال له اشتر
 لي عبد فلان لم يكن له أن يرد وان كانت سلمة موصوفة ليست بعينها فلو وكيل أن
 يرد ها ان وجد فيها عيبا ﴿قلت﴾ لم (قال) لأن الوكيل ها هنا ضامن لانه لو اشترى
 سلمة بها عيب تمعد ذلك ضمن فلذلك اذا وجد بها عيبا بعد مشتراها وهو يقدر على
 أن يرد ها فلم يفعل فهو ضامن (قال) وانما يعطى الناس أن تشتري لهم السلع على وجه
 السلامة (وقال أشهب) السلمة بعينها أو غير عينا المهددة على البائع للآمر والآمر
 المقدم في الاجازة والرد عن نفسه والآمر بالخيار فيما فعل المأمور من الرد ان شاء
 أجاز رده وان شاء نقضه وارتجع السلمة الى نفسه ان كانت قائمة وان كانت قد فاتت
 فله أن يضمن المأمور لانه المتمدى في الرد لسلمة قد وجبت للآمر ﴿قلت﴾ لابن
 القاسم ولم يرد الوكيل هذه السلمة التي بغير عينا أمن قبل أنف للوكيل على البائع
 عهدة (قال) لا ﴿قلت﴾ فلا شيء جعلته يرد اذا أصاب عيبا وليست له عهدة
 (قال) لانه ضامن اذا اشترى عيبا ظاهراً فلهذا الوجه جعلته يرد السلمة بغير
 عينا ﴿قلت﴾ وكذلك لو وكل وكيلاً يبيع له سلمة فباعها لم يكن له أن يقبل ولا
 يضع من ثمنها شيئاً (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم (قال ابن القاسم)
 وهذا في الوكيل على اشتراء شيء بعينه أو يبعه في الشيء القليل المفرد وأما الوكيل
 المفوض اليه الذي يشتري ويبيع باجتهاده فهذا الذي يكون كل ما صنع على النظر من
 اقالة أو رد بسبب أو ابتداء اشتراء عيب جائز على الآمر اذا لم يكن فيما فعل محابة
 ﴿قلت﴾ أرايت ان وكلت رجلاً يسلم لي في طعام ففعل فلما حل الاجل أخذ الوكيل
 الذي عليه الطعام من غير أن يأمره بذلك الآمر (قال) لا يجوز ذلك عند مالك

وقد فسرنا ما يشبه هذا

﴿ في الوكيل يוכל الرجل يتاع له سلعة أو طعاما والتمن من ﴾
﴿ عند الوكيل ففعل وأمسك حتى يأخذ له ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان وكلت رجلا يشتري لى طعاما من السوق أو سلعة من السلع وأمرته يتعد من عنده ففعل ثم أتته لاقبض ذلك منه فتمنى حتى أدفع اليه التمن نقداً (قال) أرى أن تأخذ السلعة وليس للمأمر أن يمنعه السلعة لانه إنما أقرضه الدنانير التي اشترى له بها السلعة ولم يرتن شيئاً فليس له أن يمنعه مما اشترى له من ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو أن رجلاً أمر رجلاً أن يشتري له سلعة من بلد من البلدان ولم يدفع اليه التمن وقال أسلفني منها فابتاعها ثم قدم فقال الآمر ادفع الى السلعة وقال للمأمر لا أدفع حتى تدفع الى التمن فأبى أن يدفع اليه السلعة كان ذلك للآمر لان التمن كان سلفاً والسلعة عنده ودية وليست برهن وليس له أن يرتن المبرهنه * وذلك أن مالكا سئل عن رجل أمر رجلاً يتاع له لؤلؤاً من مكة ويتعد التمن من عنده حتى يقدم فيدفع اليه الآمر ثمنها فقدم للمأمر فزعم أنه قد ابتاع الذي أمره به وأنه قد ضاع منه بعد ما اشتراه (قال مالك) أرى أن يحلف بالله الذي لا اله الا هو انه قد ابتاع له ما أمره به وقد عنه ويأخذ منه التمن لانه قد أثمنه حين قال له ابتع لي وأتقد عني فلو كان رهناً يجوز له حبسه بحقه ما قال مالك ان له أن يرجع بثمنه حتى يقاصبه بثمنه الا أن يكون له بينة على هلاكه فلما قال مالك انه يرجع بالثمن ويحلف علمنا أنه ليس برهن وليس له عند مالك أن يحمله رهناً بعد ما اشتراه ووجب للآمر الا أن يرضى الآمر من ذى قبل أو يكون الآمر قال له ابتع لي وأتقد عني من عندك واجبسه حتى أدفع اليك التمن فهذا يكون رهناً عنده (قال ابن القاسم) ومما بين ذلك لك أن لو اشتراه له بينة وكان ذلك مما يغيب عليه مثل الثياب والجوهر واللؤلؤ وما أشبه ذلك ثم ادعى أنه هلك في يديه لم تسئل البينة ولم يقاص بشئ منها فيأدفع عن الآمر في ثمنها وحلف ان أنهم واستوفى ثمنها فهذا يدل على أنها ليست برهن وبذلك على أنه ليس

له أن يجبها إذا اشتراها لغيره ووجب الثمن الذي دفع فيها قرضا منه له وإنما هي عنده وديعة من الودائع مصدق فيها ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يبيع السلعة من الرجل فيدعي البائع أنه باعه على أن الخيار للبائع ثلاثا وأنكر المشتري فقال اشتريتها وما اشترطت على الخيار (قال) لا يصدق البائع والبيع له لازم (قال) وسألت مالكا عن الرجل يبيع الرجل السلعة فيأتيه من الفد بالثمن وقد اجتبس صاحب السلعة السلعة فيقول البائع إنما بعتك أمس على أن جثتي بالثمن اليوم والا فلا بيع بيني وبينك وقال الآخر لم أشرط لك شيئا من ذلك (قال مالك) للبيع له لازم وهو مدع ومثلك مثل هذا (قال) وقال مالك ولو ثبت له هذا مارأيت ذلك ينفعه ورأيت البيع لازما له ولم يره مثل الخيار في هذا الوجه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أتى اشترت من رجل طعاما فأصبحت بالطعام عيا فحقت أردته فقال البائع بعتك حملا من طعام بمائة درهم وقال المشتري بل اشترت منك نصف حمل بمائة درهم ان القول قول المشتري إذا كان يشبه أن يكون نصف الحمل بمائة درهم لأن البائع قد أقر له بالمائة ألا ترى لو أن رجلا باع فرسا أو جارية أو ثوبا فوجد المشتري عيا فجاء ليرده فقال بعتك وآخر معه بمائة دينار وقال المشتري بل بعثته وحده بمائة دينار كان القول قول المشتري لأن البائع قد أقر له بالثمن والبائع مدع فيما زعم أنه باعه منه فإن لم يشبه ما قال المشتري وتقاضى ذلك كان القول قول البائع مع يمينه ولا يرد من الثمن الا نصفه نصف ثمن القمح ولا غرم على المشتري في النصف الحمل الباقي إذا حلف لأن البائع فيه مدع ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لفلان علي ألف درهم باعني الى أجل كذا وكذا وقال المقر له بل هي حالة القول قول من (قال) سئل مالك عن رجل باع من رجل سلعة فأنه يقضيه الثمن بعد ذلك فقال المبتاع بعثني الى أجل كذا وكذا وقال البائع بل حال (قال) ان كان الذي ادعى المبتاع أجلا قريبا لايتهم في مثله قال قول قوله والا كان القول قول البائع الذي قال حالة الا أن يكون لاهل تلك السلعة أمر يتبايعون عليه قدر فوه فيكون القول قول من ادعى الامر المعروف ومن ادعى عليه قرض فادعى

الاجل وقال الآخر حال فالقول قول المقرض ولا يشبه هذا البيع ﴿قلت﴾ أرايت
 الرجل يدفع الى الرجل السلعة فيقول الدافع أمرتك ان ترهنها ويقول المدفوع اليه
 بل أمرتني أن أبيعها (قال) القول قول الدافع فأتت أو لم تفت ﴿قلت﴾ وهذا قول
 مالك (قال) قال مالك في الرجل يدعي السلعة في يد الرجل فيقول المدفوع اليه
 ارتهنها ويقول صاحبها استودعتكها ان القول قول ربه ﴿قلت﴾ فان قال الدافع
 أمرتك أن تباعها بطعام وقال المأمور أمرتني أن أبيعها بدنانير (قال) ان لم تفت
 السلعة كان القول قول الدافع وان فاتت فالقول قول المأمور ويحلف لان مالكا قال
 في الذي يدفع الى الرجل السلعة يبيعها له فيقول المأمور أمرتني بعشرة ويقول الآخر
 بل أمرتك بأشئ عشر (قال) القول قول صاحبها ان لم تفت ويحلف وان فاتت كان
 القول قول المأمور ولا شيء عليه ﴿قلت﴾ أرايت ان دفع اليه دنانير فقال رب
 الدنانير أمرتك أن تشتري بها طعاما وقال المأمور بل أمرتني أن أشتري بها ثوبا
 (قال) القول قول المأمور ﴿قلت﴾ فما الفرق بين الدنانير والدرهم والسلعة قلت
 في الدنانير والدرهم القول قول المأمور وقلت في البيع اذا أمره أن يبيعها أن يقول
 قول الآخر (قال) لان السلع قائمة بأعيانها لم تفت وان كانت في يد المشتري فذلك
 كان القول قوله اذا هي لم تفت والدنانير والدرهم حين أذن له في أن يشتري بهاسلعة
 فالدنانير والدرهم فائتة مستهلكة فالقول فيها قول المأمور وكذلك أيضا في السلم اذا
 كانت مستهلكة قد فاتت فالقول فيها قول المأمور أيضا ﴿قلت﴾ أرايت هذه
 الاقاويل كلها هي قول مالك (قال) أما في السلم اذا فاتت واذا لم تفت فهو قول مالك
 وأما في الدنانير والدرهم فلم أسمعه منه ﴿قلت﴾ أرايت لو أتى دفعت الى رجل
 ثوبا ليرهنه ففعل فلما جثته أن أقبضه قال الرسول قد رهنته بعشرة دنانير وقد دفعتها
 اليك وقال الآخر ما أمرتك الا بخمسة وقبضتها منك أو قال لم أقبضها منك (قال)
 اذا أقر بالرهن فالقول قول المرتين اذا كان الرهن يساوي ما قال المرتين فان قال لم
 أقبض منك شيئا وقد أمرتك أن ترهنها وقال الرسول قد رهنها وقد دفعت اليك

الذهب كان القول أيضا قول الرسول في الدفع والقول قول المرتهن فيما رهن به اذا كانت قيمة الرهن مثل ما قال ﴿ قلت ﴾ ولم كان القول قول الرسول اذا قال الأمر لم أقبض منك شيئا (قال) لانه ائتمنه عليه ومثل ما لو قال له بيع لي هذه السلعة فباعها وقال قد دفعت اليك الثمن وقال الأمر لم تدفع الى كان القول قول البائع لان من باع سلعة فله قبض المال فان لم يكن قيل له بيع واقبض وانما قيل بيع فسته من باع أنه يقبض فهو مصدق في القبض وهو بمنزلة رجل قبله وديعة لرجل فقال له المستودع قد رددتها عليك فالقول قوله لان المستودع لم يأمره بالدفع الى غيره فيكون على المستودع ما على ولي اليتيم وقال المخزومي ولو دفع رجل الى رجل ثوبا ليرهنه لرب الثوب فاختلفا كان كما وصفت لك في صدر الكتاب وان كان انما دفعه اليه ليرهنه لنفسه يقر له رب الثوب بذلك انه أعاره ليرهنه لنفسه ثم اختلفا فقال رب الثوب أمرت أن ترهنه بخمسة وقال الراهن لنفسه المستعير للثوب ليرهنه أذنت لي ان أرهنه بشرة والثوب يسوى عشرة القول قول رب الثوب أنه لم يأذن له الا بخمسة ولا يكون رهنا الا بما أقر به المعير والمستعير مدع عليه

﴿ في الرجل يوكل رجلا ببيع سلعة أو جارية بدين له عليه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو كان لي على رجل ألف درهم فقلت اشتري بها سلعة من السلع جارية أو دابة أو أمرته أن يشتري لي بها سلعة بعينها (قال) قال مالك اذا كان الأمر صاحب الدين حاضر حيث يشتريها له المأمور الذي عليه الدين لم أربذلك بأسا (قال) مالك وان كان الأمر ليس بمحاضر لم يجزني ذلك (قال) وذلك ان مالكا قال لنا لو أن رجلا قدم من بلد من البلدان بمتاع فباع من أهل الاسواق فصار ذهابه عند أهل الاسواق فقال لهم بعد ذلك اني مشغول ولا أبصر سلعة كذا وكذا فاشتروها بمالي عندكم من تلك الذهب وهو حاضر (قال مالك) لا بأس بذلك (قال) فقلت لمالك فلو أن رجلا كان له على رجل دين وهو غائب عنه فكتب اليه أن يشتري له بذلك الدين سلعة من السلع (قال) لا يجزيني ذلك الا أن يكون كتب

في ذلك الى رجل وكله يقبض ذلك منه فلا بأس به ولم يره مثله اذا لم يوكل ﴿قال﴾
 وقال لي مالك لو أن رجلاً كتب الى رجل أن يشتري له حاجة في بلد غير بلده من
 كسوة يحتاج اليها أو غير ذلك ففعل فبعها اليه وأمره أن يشتري له بتلك الذهب
 التي اشترى لها شيئاً مما يحتاج اليه في بلده ﴿قال مالك﴾ لا بأس بذلك وهذا من
 المعروف الذي يفتنى للناس أن يفعلوه فيما بينهم ففرق لي مالك بين هذه الوجوه الثلاثة
 على ما فسرت لك ﴿قال ابن القاسم﴾ وهي في القياس واحد

تم كتاب الوكالات من المدونة الكبرى
 والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

وبله كتاب الرايا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلی الله علی سیدنا محمد النبی الأمی وغلی آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ کتاب الرایا ﴾

﴿ ما جاء فی الرایا ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم صف لی الرایا ما هی وفي أي الثمار ما هی ولمن يجوز له بیعها اذا أعربها (قال) قال مالك الرایا فی النخل وفي جمیع الثمار كلها بما ییس ویدخر مثل العنب والتین والجوز واللوز وما أشبه بما ییس ویدخر یب ثمرتها صاحبها لرجل ثم یدو لصاحبها الذی أعراها أن یتاعها من الذی أعربها والثمر فی رؤس النخل بعد ما طابت أنها یجل لصاحبها الذی أعراها أن یشترها بالدنانیر والدراهم وان كانت أكثر من خمسة أوسق ویشترها بالطعام الذی هو من غیر صنفها نقدا اذا جدھا مكانه وبالعروض نقدا أو الى أجل والدنانیر كذلك نقدا أو الى أجل ویتاعها بخرصها من صنفها الى جدادها اذا كانت خمسة أوسق فأدنی وان كانت أكثر من خمسة أوسق لم یصلح بیعها بتمر الى الجداد ولا یصلح بتمر نقدا ولا یبئی له أن یتاعها بشئ من الطعام مخالف لها الى أجل ولا بأس أن یتاعها فی قول مالك بطعام مخالف لها اذا أخذ الثمرة مكانه صاحبها الذی یتاعها ویدفع الیه الطعام المخالف للثمره مكانه قبل أن یتفرقا وان تفرقا قبل أن یجدها وان دفع الیه الطعام فلا خیر فیہ فهذا الذی سمعت من قول مالك فی الرایا ﴿ قال ﴾ وقال مالك وانما یبع

العرية بخرصها من التمر أن ذلك يتحرى ويخرص في رؤس النخل وليست له مكيلة وإنما
 ذلك بمنزلة التولية والاقالة والشرك ولو كان ذلك بمنزلة غيره من البيوع ما أشرك
 الرجل أحداً في طعام حتى يستوفيه ولا أقال منه حتى يقبضه ولا ولاء (قال) وبيع
 الرايا إلى الجداد إنما ذلك مرفق من صاحب الخائط على صاحب العرية يكفيه
 عريته ويضمن له خرصها حتى يعطيه إياها تراً ولولا ذلك ضاعت عريته أو يستأجر
 فتذهب الاجارة ببعضها (قال) مالك وإنما فرق بين بيع الرايا بالتمر وبين المزانة
 لأن المزانة بيع على وجه المكايسة وإن بيع الرايا بالتمر على وجه المعروف لا زيادة
 فيه ولا مكايسة ومثل ذلك الرجل يبذل للرجل الدراهم بأوزن من دراهمه فإذا كان
 ذلك على وجه المعروف جاز وإن كان على وجه البيع لم يحز وإنما وضع ذلك على وجه
 المرفق لصاحب التمر الذي ابتاعه وفيه العرية العنق والمذقان والثلاثة فينزل الرجل
 بأهله فيشق عليه أن يطأه رب العرية كلماً أقبل وأدبر ويريد رب الثمرة الذي ابتاعها
 أو ورثها أن يسد بابها ولا يدخله أحد فيأتي رب العرية فيدخل فلا يفتنى أن يحال بينه
 وبين ما يجعل له من عريته فرخص لرب الثمرة أن يبتاع من رب العرية عريته
 بخرصها يضمنها له حتى يوفيه إياها تراً لموضع مرفق ذلك به وأنه ليس
 على وجه المكايسة والتجارة وإن ذلك معروف منه كله ولا أحب أن يجاوز خمسة
 أوسق. ويدل على ذلك أن ابن وهب حدث أن عمر بن محمد وعبد الله بن عمر ومالك
 ابن أنس حدثوه عن نافع عن ابن كسرو عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أرخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها تراً. وذكر مالك عن داود
 ابن الحصين أن أبا سفيان مولى ابن أبي أحمد أخبره عن أبي هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع الرايا بخرصها ما دون خمسة أوسق أو في خمسة
 أوسق يشك داود لا يدري قال خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق ويدل على أنها
 معروف وأنها لا تنزل على وجه البيع والمكايسة وأنها رخصة لما فيه من المرفق
 لمن أريد إرفاقه وطرح المضرة بمن أرفق لما يدخل عليه من واطئة الرجل والأذى

في حائطه وما ذكر ابن لميعة وإن كان مالك لا يأخذ ببعضه ولكنه يزرع من أنكر ذلك ﴿ قال ابن وهب ﴾ ذكر ابن لميعة عن يزيد بن أبي حبيب أنه سئل عن الرايا فقال كان الرجل يطم أخاه النخلة والنخلتين والثلاث في نخله فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرخص للذي أطعمهن أن يبعهن قبل أن يبدو صلاحهن فقد جوز في هذا الحديث بيعها قبل أن يبدو صلاحها لما أَرَادَ رسول الله صلى الله عليه وسلم من إتمام المعروف وطرح المضرة والضيق ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو بن الحارث عن عبد ربه بن سميد الانصاري أنه قال في العرية الرجل يعمى الرجل للنخلة والرجل يستثنى من ماله النخلة أو النخلتين يأكلها فيبيعهما بتمر

﴿ في عرية النخل ليس فيها تمر ﴾

﴿ قلت ﴾ فهل يجوز أن يعمى الرجل الرجل النخل أو الشجر قبل أن يكون فيها الثمرة وقبل أن يطلع في الشجر شيء ﴿ قال ﴾ لا بأس به عند مالك ﴿ قال مالك ﴾ ولا بأس أن يعمى الرجل الرجل النخلتين والثلاث يأكل ثمرتها البنتين والثلاث ﴿ وقال ابن وهب ﴾ قال مالك أو ما عاش للمعمى ﴿ قال مالك ﴾ وهذه الرايا لا يشتريها حتى تطيب ثمرتها بحال ما فترت لك لا يشتريها بعد أن تطلع حتى ترهي ويحل بيعها

﴿ في بيع العرية من غير الذي أعراها ﴾

﴿ قال ﴾ وقال لي مالك لا أرى بأساً لصاحب العرية أن يبيعها ممن له ثمرة الحائط وإن كان غير الذي أعراه بخبره ﴿ قال ﴾ لي ما مالك أنه يجوز أن يأخذ ذلك بخبره ممن اشترى ثمرة الحائط أو اشترى أصل النخل ثمرة لأن الثمرة إذا طابت زالت النخل ﴿ قال ﴾ وفيما قال مالك لو أن رجلاً باع حائطاً وترك الثمرة لنفسه أو باع حائطه من رجل والثمرة من رجل آخر وفيه نخل قد أعراه جاز لمن كانت له الثمرة إذا كان صاحبها إنما أبقاها لنفسه أو باعها من غيره إن تلك العرية بما وصفت لك

في العرية يبيعها صاحبها من رجل ثم يشتريها الذي أعراها

قلت * أرايت لو أن الرجل الذي أعرى هذه النخل باعها من غيره بعد ما أزهت
وحل البيع بما يجوز له ثم أراد صاحب النخل الذي له الثمرة أن يأخذها بخبرها من
الذي اشتراها من الذي أعربها أيجوز ذلك في قول مالك (فقال) قال مالك أنه جائز
لأنه لو أن رجلا أسكن رجلا منزلا في دار له حياته ثم وهب تلك السكنى لرجل غيره
حياته لحاز لصاحب الدار أن يتناع من الموهوبة له تلك السكنى كما كان يجوز له أن
يشترى من الموهوبة له نفسه المسكن والذي أسكن حياته لا يبيع سكنى حياته ويجوز
له أن يهبه فيه السكنى بمنزلة بيع الثمرة وهبتها لمن أراد أن يشتريها منه (قال) ولقد
سألت مالك عن الرجل يكون له الحائط ولرجل فيه نخلة فيريد بعد أن تطيب
النخلة ويحل بيع الثمار أن يتناعا منه بخبرها إلى الجداد (فقال) لي مالك أن كان على
وجه ما يكره من دخوله وخروجه فلا يجزي ذلك وأراه من بيع التمر بالرطب
لأن هذا له الأصل ولم يمر وإن كان على وجه الكفاية له والمؤنة لم أر بأسا إذا
كان على وجه المروف والمرايا قد يجوز فيها على الوجهين جميعا على وجه الكفاية
وكراهية الدخول والخروج قد يشتريها منه على وجه الكفاية فلا يكون بذلك بأس
فلا تبالي إذا خرجت من بدى الذي أعربها إلى غيره بنية أو بمن أن يشتريها الذي
له الثمرة لأن الرخصة فيها إنما هي للذي أعراها على وجه ما يكره من دخوله
وخروجه أو على وجه كفاية المؤنة لصاحبه فلا بأس بهذا في الأمرين جميعا في رأيي
على ما سمعت من مالك والله أعلم * ولو كان مكروها أن يشتريها من أعراها ممن
اشتراها لكان مكروها لمن اشترى الثمرة أن يشتري ما أعرى بآلته فهذا يدل
وهذا أشد لكراهيته ولكن لا بأس به * قال سحنون * وقد قال بعض كبار أصحاب
مالك أن العرية لا يجوز شراؤها لمن أعراها إلا لما يدخل عليه من المضرة من الدخول
عليه في حائطه فصار ما كان منه من المروف مضرة تدخل منه عليه فأرخص له في
نفي المضرة والقائها وبذلك يجوز له أن يشتري النخلة تكون في حائطه وإن كان أصل

ملكها ليس على عرية تشبه ذلك لما يخاف من ادخال المضرة على صاحب العرية
فلذلك يجوز أمر صاحب النخلة وخفف وليس يحمله قياس ولكنه موضع تخفيف

❦ في العرية تباع بغير صنفها من التمر أو بالبسر أو بالرطب ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أعراني نخلا له صيحايا فأراد شراءه بتمر برني الى الجداد
أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز له أن يأخذه الا بصنفه والا دخله بيع
الرطب بالتمر الى أجل ❦ قال سحنون ❦ ودخلته المزبنة وخرج من حد المعروف
الذي سهل يبعه ألا ترى أن التولية في الطعام ان تأخر أو زاد أو نقص وحال عن
موضع رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم صار يما يحله ما يحل البيع ويحرمه
ما يحرم البيع ❦ قلت ❦ ولا يجوز أن تشتري الرايا بالرطب ولا بالبسر (قال) نعم
لا يجوز

❦ في العري يشتري بعض عريته ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتري بعض العرية وترك بعضها وهي خمسة أوسق وأكثر
أيجوز ذلك في قول مالك (قال) بلى نعمي عن مالك أنه قال لا بأس أن يشتري منها
خمس أوسق فأدنى ❦ ابن القاسم ❦ وأنا أرى ذلك حسنا لان مالك قال لي لو أن
رجلا أسكن دازه رجلا لم يكن بأس أن يشتري بمن أسكن بعض سكنه وترك
بعضه فهذا عندي مثل العرية ولم أسمع العرية من مالك الا أني سمعت السكني من
مالك والعرية على هذا واستحسنته على ما بلى ❦ قال سحنون ❦ قال ابن وهب قال
مالك ولا أحب أن يجاوز خمسة أوسق من كل رجل أعرى ان كان منهم من قد
أعراه ما يكون خرص ثمرته خمسة أوسق فلا يقطاها كلها فاما أن يكون رجل قد
أعري ناسا شتى فيأخذ من هذا خرص خمسة أوسق ومن هذا خرص وسقيين
فيكون ذلك أكثر من خمسة أوسق اذا اجتمعوا فلا بأس به ولا أحب ذلك
لغير صاحب العرية ولا بأس أن يعطى الرجل كله ❦ قلت ❦ لابن القاسم أ رأيت

ان أعري خمسة أوسق فأدني فأراد أن يأخذ بعضها بخرصها وترك بعضها (قال)
قال مالك ذلك جائز (قلت) وكذلك ان مات الذي أعري والذي أعري فورثهما
مكانهما يجوز لهما ما كان يجوز للأباء فليهم قال نعم (قال سحنون) وقال بعض
كبار أصحاب مالك اذا كانت العرية خمسة أوسق أو أدني فلا يجوز للمعري أن يشتري
هو بعض عريته لأن الرخصة في العرية وفي بيعها لما يدخل على المعري في حاطه من
دخول المعري وخروجه فاذا اشترى بعض ذلك فلم يقطع عن نفسه ما له سهل شراء
العرية صار هذا انما يطلب الفضل والريح فدخله ما خيف من الزاينة

حجج في الرجل يعري أكثر من خمسة أوسق ثم يريد شراءها

(قلت) رأيت ان أعرائ حاطو كله أيجوز له أن يأخذه متى بخرصه بعد ما أزهى
وحل بيعه في قول مالك (قال) يلغى عن مالك ولم أسمعه منه أنه كان يقول اذا كان
الحائط خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق فأعراه كله جاز شراؤه الذي أعراه بخرصه
الى الجداد بحال ما وصفت لك لأن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في خمسة أوسق
أو دون خمسة أوسق في الرايا أن يباع بخرصها (قال) فان كان الحائط أكثر من خمسة
أوسق لم يجز له أن يشتري منه الا خمسة أوسق (قال) ولقد سألت مالكا عنها فقال
لا بأس به بالدينارين والدرهم فان كان ذلك الحائط الذي أعراه أكثر من خمسة
أوسق قال قتلته للمالك قال الجداد بالتمر فأبى أن يبيعه فيه وقد بلغني عنه أنه قاله
وأجازه وهو عندي سواء وما بين لك ذلك لو أن رجلا أسكن رجلا دارا له كلها
حياته فأراد أن يتاع منه بعض سكنه بدينارين يدفعها اليه لم يكن بذلك بأس (قال) ولقد
سألت مالكا عنه فقال لا بأس به (قلت) وان كانت الدار كلها (قال) والدار كلها اذا
أسكنها ربا رجلا والبيت سواء (قال ابن القاسم) فان قال قائل ان الحائط اذا كان
كله خمسة أوسق فأدني لا يدخل على ربه فيه أحد ولا يؤذيه لأنه قد أعري ثمرته كلها
فلا يجوز له أن يشتري ذلك وانما الرخصة على وجه ما تأذى به من دخول من أعراه
وخروجه فليس هو كما قال والحجة على من قال هذا ان الدار اذا أسكنها رجل كلها

لم يدخل عليه أحد ولم يخرج منها ولا بأس لصاحب المسكن أن يشتري سكني المسكن أو بعضه وأصل هذا إذا كان قد أعرى الحائط وهي خمسة أوسق فأراد شراء ذلك فلا بأس بذلك

— الرجل يرى من حوائط له ثم يريد شراءها —

قلت: أرايت لو أن رجلا له حوائط كثيرة متتالية في بلد واحد أو في بلدان شتى أعرى من كل حائط منها خمسة أوسق فأدنى أو أكثر أيجوز له أن يشتري من كل حائط منها خمسة أوسق فأدنى (قال) نعم بلفني أن مالكاً قال نعم يجوز له أن يشتري من كل حائط خمسة أوسق فأدنى (قال) وكذلك لو أنه أعرى من حائط واحد ناسا شتى واحداً أربعة أوسق وآخر خمسة أوسق وآخر ثلاثة أوسق جاز له أن يشتري من كل واحد منهم ما أعرى وإن كان ذلك كله إذا جمع يكون أكثر من خمسة أوسق فذلك جائز لا بأس به وقد بلفني عن غير واحد أن مالكاً قاله

— الرجال يرون رجلاً واحداً —

قلت: ما قول مالك في عشرة رجال اشتركوا في حائط أعرى رجلاً خمسين وسقاً فأراد كل واحد منهم أن يأخذ خمسة أوسق بما يجوز أن تشتري به الرايا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولم يلفني عنه وأراه جائزاً لأن كل واحد منهم إنما أعرى خمسة أوسق فلا بأس به وهو عندي أجوز وأوضح من الرجل يرى عشرة أوسق فيشتري خمسة ويترك خمسة وقد أجازها مالك فهذا أجوز. ومما بين لك ذلك أن لو اشتروها جميعاً بخرصها لم يكن بذلك بأس فكذلك وإن اختلفوا إنما اشتري كل واحد منهم ما أعرى

— في الرجل يرى ناساً شتى —

قلت: أرايت لو أن رجلاً أعرى عشرة رجال حائطاً له فأراد أن يأخذ من كل واحد منهم خمسة أوسق بخرصها أو بما ذكرت مما يجوز به في قول مالك (قال) قال

— في عرية الفاكة الرطبة والبقول —

﴿قلت﴾ هل تكون العرايا في الفاكة الخضراء التفاح والمان والوخ وما أشبه هذا والبطيخ والموز والقصب أو ما أشبه هذا من الأشياء من الفاكة والبقول (قال) لم أسع من مالك في هذا شيئاً ولا أرى العرايا في هذا جائزة أن تشتري بخرصها لأنها تقطع خضراء فكيف يبيع ما يقطع مكانه ولا يؤخر ليس والادخار (قال) ولا بأس أن أعراه هذه الأشياء التي ذكرت من الخضراء والفاكة الخضراء أن يتاع ذلك منه إذا حل يعة بالدنانير والدرهم والعروض . وما بين لك ذلك أن العرايا فيما ذكرت لا تباع بخرصها ولو أن رجلاً أعري رجلاً فداها به وأرطبت فباعها من صاحبها على أن يعطيه بخرصها رطباً ما كان في ذلك خير لأن هذا لم يشتري بما أرخص فيه لمشتري العرايا بخرصها . ولو أن رجلاً أعري رجلاً فداها به لا تمر وإنما تؤكل رطباً . مثل نخل مصر لم يحل بيعها بخرصها من التمر وكذلك العنب وما أشبهه مما لا ييس ولا يكون زيباً لا يباع بشئ من خرصه لا يباع إلا بالذهب والورق والعروض نقداً أو إلى أجل ولا بأس به بالطعام المخالف له إذا عجل الطعام وقبضه مكانه فإن كان في أحدهما تأخير فلا يحل ﴿قال سحنون﴾ قال ابن وهب وقال مالك في الرجل يعري التين والزيتون وأشياء ذلك ثم يشتريها كما يشتري التمر (قال) أرى بيع العرية جائزة إذا كانت مما ييس كله ويدخر ﴿قال﴾ وأخبرني ابن وهب عن مسلمة بن علي وشرب بن بكر عن الأوزاعي أنه قال العرايا تكون في العنب والزيتون والثمار كلها

— في منحة الابل والبقر والغنم —

﴿قلت﴾ ما قول مالك في الابل والبقر والغنم يمتنعها صاحبها رجلاً يحتلبها عاماً أو عامين أو أعواماً هل يجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا بأس أن يمتنع الرجل لبن

أبلى وبقره وغنمه العام والعامين وأعواما **قلت** فهل له إذا أعرى أو منح أن يرجع في ذلك بعد ما أعرى أو منح في قول مالك (قال) ليس له أن يرجع في ذلك (قال) والسكنى عندي بهذه المنزلة والخدمة **قلت** أرايت الذي يمنح اللبنة العام أو الأعوام أن أراد شراء ذلك أيجوز في قول مالك ويرتجع غنمه ولبنها (قال) له أن يشتري منحه لأن مالكاً قال لنا لو أن رجلاً أخذ من رجلاً عبداً حياته أو أسكن رجلاً داراً حياته جاز له أن يشتري خدمة الغلام وسكنى الدار وذلك يجوز فلما جاز ذلك للذي أخذ من وأسكن جاز للذي منح أن يشتري منحه أيضاً **قلت** بم يجوز لي أن أشتري في قول مالك (قال) بالدنانير والدرهم والعروض كلها نقداً أو إلى أجل والطعام نقداً أو إلى أجل لأن مالكاً قال لا بأس بشراء الشاة اللبون بالطعام إلى أجل **قلت** فبم يجوز أن أشتري سكنى وخدمة عبدي الذي أخذت (قال) بما شئت من الدنانير والدرهم والعروض والطعام وجميع الأشياء **قلت** فهل يجوز له أن يشتري سكناه الذي أسكنه بسكنى دار له أخرى أو خدمته بخدمة عبد له آخر أيجوز أم لا (قال) لا أرى به بأساً **قلت** سحنون **قلت** وإنما معناه أنه يجوز بخدمة عبد له آخر أو بسكنى دار له أخرى أن يعطيه الدار بأصلها أو بسكنها عشر سنين أو أقل من ذلك إذا كان أمراً معروفاً والمبد مثل الدار

في المعرى يموت قبل أن يقبض المعرى عربته

قلت أرايت أن أعرى نخلاً له فمات ربه قبل أن يطلع في النخل شيء وقبل أن يجوز المعرى النخل للورثة أن يطلوا المعرى (قال) نعم ذلك للورثة والمعرى غير جائزة للذي أعرىه إن مات ربه قبل أن يطلع في النخل شيء وقبل أن يجوز النخل **قلت** وهذا قول مالك (قال) نعم **قلت** فلو مات صاحب المعرى الذي أعرىه قبل أن يطيب النخل وقبل أن يقبض صاحب المنحة الذي منح اللبنة قبل أن يكون اللبنة أو قبل أن يقبض اللبنة والسكنى والخدمة مات ربه قبل أن يقبض ذلك المسكن أو الخدم وقبل أن يأتي إبان ذلك أن كان ضرب لذلك أجلاً أو قال إذا خرجت الثمار أو جاء اللبنة فاقبض

ذلك وأشهد له فأت رب هذه الأشياء قبل أن يقبض الغنم أو النخل أو البعد أو الدار (قال) قال مالك في هذا لا خير فيه لمن أعزى ولا منح ولا سكن ولا أخدم في شيء من ذلك إذا مات ربها الذي منحها (قال) ولا منحة للذي منح لأنه لم يقبض منحة حتى مات الذي منحها (قال) وقال لي مالك لو أن رجلاً قال فرسي هذا بئس سنة في سبيل الله وأشهد على ذلك وبته ثم مات صاحبه قبل السنة وقبل أن ينفذه فلا حق لأهل سبيل الله فيه وهو موروث على فرائض الله بين من ورثه (قال مالك) ولو أن رجلاً تصدق على ابن له كبير غائب أو على رجل غائب بدار حاضرة فلم يقدم ابنه ولا الرجل حتى مات ربها فلا شيء للمتصدق عليه (قال) وقد علم أن الذي منه من قبض صدقته غيبة المتصدق عليه فإن مات ربها قبل أن يقبض فكل شيء ذكرت لك من هذه الأشياء مثل هذا فهو واحد (قال) لي مالك لو أن رجلاً منح رجلاً بعيراً إلى الزراع فأت صاحبه قبل أن يأتي الزراع وهو في يد صاحبه لم يقبضه لم يكن له شيء فهذا مثل الذي سألت عنه

❦ في زكاة العرية وسقيها ❦

❦ قلت ❦ فزكاة العرية على من هي (فقال) قال لي مالك على الذي أعزاه وهو رب الحائط وليس على الذي أعزى بها شيء ❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً أعزى حائطه له ولا ثمرة فيه على من علاج الحائط في قول مالك (قال) قال لي مالك السقي والزكاة على رب الحائط (قال) وكذلك لو قسمه بين المساكين فأتت تعلم أنه لو تصدق بثمره حائطه على المساكين لكان سقيها على صاحبها ولم يؤخذ للمساكين ويستأجر عليهم فيها منها وهو الذي سمعت ممن أتق به قديماً . ومما بين لك ذلك لو أن رجلاً وهب ثمرة حائطه أو نخلات قبل أن تطيب لكان سقيها وزكاتها على الذي وهبت له إن كانت تبلغ الزكاة وإن كانت لا تبلغ الزكاة لم يكن على واحد منهما زكاة والعرايا ليس كذلك سقيها وزكاتها على الذي أعزاه وليس على المعزى قليل ولا كثير وإن لم تبلغ الزكاة ولو أن رجلاً وهب ثمرة حائطه أو ثمرة نخلات من حائطه سنين

لم يجز لرب الخائط أن يشتري من الموهوب له قليلا ولا كثيرا بشئ من الخرص إلى الجداد ولا يجوز له أن يشتريها إلا بالدرهم والدنانير كما يجوز لغيره أن يشتريها أو يشتري صدقته كلها ﴿قلت﴾ فإن أعراه جزأ نصفاً أو ثلثاً (قال) الذي سمعت من مالك وبنى عنه أنه قال إن السقي على من أعراه ولو كان يكون على الذي أعراه إذا أعراه نصفاً أو ثلثاً لكان إذا أعراه نخلات بأعيانها أن يكون على الذي أعريها سقيها وكان عليه زكاتها فالرايا والمبة تختلف فإذا كان إنما أصل ما أعطاه على الرايا فبلى صاحبها الذي أعراه أن يسقيها وعليه زكاتها وليس على الذي أعراه شيء وإن كانت هبة أو تمير سنين من نخلات بأعيانهم أو جزأ فبلى الذي أعمرها أو وهبت له سقيها ﴿قال ابن القاسم﴾ وهذا وجه حسن وقد كان كبار من أدركت من أصحابنا يحملون ذلك ويرون أن الرايا مثل المبة وأبى ذلك مالك وفرق بينهما في الزكاة والسقي

❦ في اشتراء البرية بخرصها قبل أن يحل بيعها ❦

﴿قلت﴾ أ رأيت الرايا قبل أن يحل بيعها أيجوز له أن يشتريها بخرصها (قال) لا يجوز حتى يحل بيعها ﴿قلت﴾ فإذا حل بيعها أيجوز له أن يأخذها بخرصها من التمر قدراً أو بشئ من الطعام (قال) أما بالتمر فلا يحل له إلا أن يشتريها بخرصها تمرأ إلى الجداد وأما أن يجعله فلا وأما بالطعام فلا يصلح أيضاً إلا أن يحده ما في رؤسها مكانه ولا يصلح أن يشتريها بطعام إلى أجل ولا بتمر قدراً وإن جدها ﴿قلت﴾ فبالدنانير والدرهم (قال) لا بأس أن يشتريها من الذي أعريها بالدنانير والدرهم إذا حل بيعها قدراً أو إلى أجل وكذلك بالروض ﴿قلت﴾ فإن اشتراها منه قبل أن يحل بيعها بالدنانير والدرهم أو بشئ من المروض أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك عند مالك إلا أن يشتريه ليقطعه مكانه فأما أن يشتريه على أن يتركه فلا يجوز له ذلك ﴿قلت﴾ وإنما وسع له في أن يأخذها بخرصها تمرأ إنما ذلك إذا لم يجعله وكان إنما يعطيه التمر من صنفها إلى الجداد قاله ثم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك

(قال) نم ﴿ قال سحنون ﴾ وأنا أراه جائزاً

﴿ في اشتراء العرية بخرصها يبرئ أو بثمرة من حائط آخر ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت من أعرى نخلاً وهي عجوة أيجوز له أن يشتريها بخرصها الى الجداد يبرئ في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك في رأيي ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشترى عريته بخرصها تمراً من حائط له آخر (قال) لا أحب له هذا الشرط ولكن يأخذها بخرصها مضموناً عليه ولا يسم ذلك في حائط بيمينه لأنه اذا أخذ العرية بخرصها كان له أن يبيع الحائط كله وطباً ويكون عليه ما ضمن للمعري تمراً اذا جاء الجداد ومطيه من حيث شاء ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن ملك أنه اذا باع حائطه وطباً ان المعري لا يكون له أن يأخذ ما ضمن له رب الحائط من خرص العرية الا الى الجداد قال نم (قال) وقال لنا مالك لا ينبغي لرب الحائط أن يشتريها الا بخرصها الى الجداد فلا أرى اذا باع حائطه وطباً أن يكون للمعري أن يلزم رب الحائط شيئاً مما ضمن له الا الى الجداد ولا أمنعه من بيع حائطه ان أراد

﴿ تم كتاب الرايا بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد النبي ﴾

﴿ الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾



﴿ وبليه كتاب التجارة بأرض المدوّ ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي "الأمي" ❦

وعلى آله وصحبه وسلم ❦

❦ كتاب التجارة بأرض العدو ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم هل كان مالك يكره أن يتجر الرجل الى بلاد الحرب (قال) نعم كان مالك يكرهه كراهية شديدة ويقول لا يخرج الى بلادهم حيث تجري أحكام الشرك عليه

❦ في بيع الكراع والسلاح والعروض لأهل الحرب ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم أرايت أهل الحرب هل يباعون شيئاً من الاشياء كراعا أو عروضاً أو سلاحاً أو سروجاً أو نحاساً أو غير ذلك في قول مالك (قال) قال مالك أما كل ماهو قوة على أهل الاسلام مما يتقون به في حروبهم من كراع أو سلاح أو خرنج^(١) أو شيء مما يعلم أنه قوة في الحرب من نحاس أو غيره فاهم لا يباعون ذلك

❦ في الاشتراء من أهل الحرب وأهل الذمة بالدنانير والدرهم المنقوشة ❦

❦ قال ❦ وسئل مالك عن القوم ينزلون قبرس فيشترون من أغنامهم وعسلهم وسمنهم بالدنانير والدرهم فكره ذلك مالك ثم قال لنا ابتداء من عنده اني لأعظم أن يسمد الى درهم فيها ذكر الله وكتابه فيعطاهما نجس وأعظم ذلك اعطاهما شديداً وكرهه ❦ قلت ❦ فهو لاء الذين ينزلون بساحلتنا منهم وأهل ذمتنا أيصالح لنا أن نشترى منهم بالدنانير والدرهم (فقال) مالك أكره ذلك (قال) فقييل له ان في

أسواقنا صيارفة منهم أفنصرف منهم (قال) مالك أكره ذلك

— في الربا بين المسلم والحربي وبيع المجوسى من النصرانى —

﴿قلت﴾ هل سمعت مالكا يقول بين المسلم اذا دخل بلاد الحرب وبين الحربي ربا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى للمسلم أن يعمد لتلك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن عبيداً إلى نصارى أردت أن أبيعهم من النصارى أيتصلح لى ذلك (قال) لا بأس بهذا عندي وهو قول مالك (قال) ولقد وقفت مالكا غير مرة فقلت له يا أبا عبد الله ان هؤلاء التجار الذين ينزلون بالريق من الصقلية فيشتريهم أهل الاسلام فيبيعونهم مكانهم عند ما يشترونهم من أهل الذمة أيجوز ذلك (قال) قال مالك ما علمته خراما وغيره أحسن منه (قال ابن القاسم) وأرى أن يمنعوا من شرائهم وبحال بينهم وبين ذلك (قال) وقد قال مالك في الرجل يشتري الصقلية من هؤلاء الروم فيصيب بها عبيداً انه لا بأس بأن يردها على الرومى اذا أصاب بها عبيداً (قال) فقيل للمالك أفيردها عليه وقد اشتراها وهو انما اشتراها ليجعلها على دينه فلم ير مالك بذلك بأساً وقال يردها (وقال ابن نافع) قال مالك المجوس اذا ملكوا أجبروا على الاسلام قيل له وينع النصراني من شرائهم قال نعم ﴿قيل﴾ له فأهل الكتاب يمنع النصراني من شرائهم (قال) أما الأطفال فتم وأما الكبار فلا

— في اشتراء المسلم الحر —

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلا مسلما دفع الى نصراني دراهم يشتري له بها خيراً ففعل النصراني فاشتري الحر من نصراني (قال) قال مالك لو أن رجلا مسلما اشتري من نصراني خيراً كسرتها على المسلم ولم أدعه يردها ولم أعط النصراني ثمنها ان كان لم يقبض الثمن وتصدقت بثمنها حتى لا يعود هذا النصراني أن يبيع من المسلمين خيراً (قال) فالذى سألت عنه انما هو نصراني باع من نصراني فأرى الثمن للنصراني البائع اذا كان لم يعلم أنه انما اشتراه من النصراني منه للمسلم فان كان علم تصدق بالثمن ان

كان لم يقبضه وان كان قبضه لم انتزعه منه وكسرت تلك الحجر التي اشتراها النصراني
لهذا للمسلم على كل حال ولا تترك في يد هذا النصراني لآفة انما اشتراها المسلم

في بيع الذي أرض الصلح

قلت ﴿أرايت الذي تكون له الأرض والدور وهي من أرض الصلح قد صالحوا
عليها أنه أن يبيعها قال نعم ﴿قلت ﴿ وكيف هذه الأرض التي صالحوا عليها صفها لنا
(فقال) تكون أرضهم في أيديهم متنوعة قد منعوا أرضهم وأنفسهم حتى صالحوا عليها
ومنعوا أهل الاسلام من الدخول عليهم الا بعد الصلح فهذه أرض الصلح فاصالحوا
عليها فهي لهم بما صالحوا عليه من الجزية على جاجهم والخراج على أرضهم فهذه اذا
أراد أن يبيعها لم يمنع من بيعها وان مات وورث ذلك ورثته الا أن لا يكون له ورثة فتصير
لجماعة أهل الاسلام وان أسلم وهي في يديه سقطت عنه جزية حجته وجزية أرضه
وله أرضها بما لحا بعد اسلامه بغير خراج ﴿قلت ﴿ وهذا قول مالك (فقال) سمعت
مالك يقول في الرجل الذي المصالح اذا أسلم سقط عن أرضه وججمته الخراج
وصارت له لأنه لو لم يجز له أن يبيعها لم يبيع أن تكون له اذا أسلم وهي في يديه (قال)
وبلغني أن مالكا كان يقول له أن يبيع أرضه ﴿قلت ﴿ أرايت ان اشترى رجل مسلم
أرض هذا المصالح منه ما يكون على المسلم فيها (فقال) ليس على المسلم فيها شيء
وخراج الأرض على الذي كما هو بحاله بعد البيع خراج الأرض التي صالح عليها
﴿قلت ﴿ وكذلك ان باعها من ذمي (فقال) نعم خراجها على الذي صالح والبيع جائز
﴿قلت ﴿ اتحفظه عن ملك (قال) لا لم أسمعه من مالك ولقد سأله عنه ناس من
المغربيين فأبى أن يجيبهم في هذا الا أنه بلغني عنه ممن أثق به أنه قال لا بأس أن
يبيعوها اذا كانت أرض صلح ﴿قلت ﴿ فلو أن قوما صالحوا على أرضهم فاشترى
أرضهم منهم رجل من أهل الاسلام والذين صالحوا على ذمتهم (قال) عليهم ما صالحوا
عليه من تلك الأرض التي باعوا ما كان عليها عندهم اذا اشتراها هذا المسلم انما يؤخذ
بما عليها هذا الذي باعها الذي صالح عليها ما دام الدين صالح على ذمته فان أسلم الذي

صالح على هذه الارض والارض عند هذا المسلم الذي اشتراها سقط خراجها عن هذا الذي صالح عليها لان هذا الذي صالح عليها لو كانت هذه الارض بيده حتى أسلم لسقط عنه خراجها فهي وان كانت في يده هذا المسلم سقط عنه الخراج باسلام بائنها (قال) وهذا رأيي وان اشتراها المسلم على أن خراجها عليه والذي منه يرى: فهذا بيع مكروه لا يحل لانه قد اشترط عليه ما لا يدري ما قدره ولا منتهاه ولا ما يبلغ (وذكر ابن نافع) عن مالك أنه سئل عن أهل الذمة هل لهم أن يبيعوا أصل أرضهم (قال) ذلك يختلف أما الذين أخذوهم وأرضهم عنوة ثم أقروا فيها وضربت عليهم فيها الجزية فليس لاحد منهم أن يشتري منهم أصل الارض لانهم وأرضهم للمسلمين وأما الذين صالحوا على الجزية فان أرضهم لهم ولهم أن يبيعوها ويصنعوا فيها ما أحبوا وهي مثل ماسواها من أموالهم اذا لم تكن على الارض جزية ﴿ وقال أشهب ﴾ اذا اشتراها فبلى الارض ما كان عليها عندهم ان اشتراها هذا المسلم يؤخذ بما عليها ما دام هذا الذي باعها على دينه فان أسلم الذي صالح على هذه الارض والارض عند هذا المسلم الذي اشتراها سقط خراجها عن هذا الذي اشتراها بمنزلة ما لو كانت في يدي هذا الذي صالح عليها ثم أسلم يسقط عنه خراجها. (وذكر) ابن مهدي عن سفيان الثوري عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال اشترى عبد الله أرضا وشرط علي صاحبها الخراج ﴿ ابن مهدي ﴾ عن حفص بن غياث عن مجاهد عن الشعبي أن عبد الله بن مسعود اشترى أرضا من أرض الخراج

﴿ في بيع الذي أرض عنوة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ما افترج من البلدان عنوة (فقال) ليس له أن يبيع من أرضه شيئا ﴿ قلت ﴾ وتحفظه عن مالك قال نعم (قال ابن القاسم) فقبل لمالك فداره في هذه الارض التي افتتحت عنوة أييمها (فقال) داره عندي بمنزلة أرضه ليس له أن يبيعها وليس لاحد أن يشتريها ﴿ قلت ﴾ فأرض مصر (قال) سمعت مالكا يقول لا يجوز شراؤها ولا يجوز أن تقطع لاحد ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن عمر بن عبيد الله

مولى عفرة أن الاشعث بن قيس اشترى من أهل سواد الكوفة أرضا لهم واشتروا عليه أن رضي عمر بن الخطاب فجاءه الاشعث بن قيس فقال يا أمير المؤمنين اني اشتريت أرضا من أهل سواد الكوفة واشتروا علي أن أنت رضيت فقال عمر ممن اشتريتها فقال من أهل الارض فقال عمر كذبت وكذبوا ليست لك ولا لهم

— في اشتراء أولاد أهل الصلح —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن قوما من الحرب كانت بيننا وبينهم هدنة فأغار عليهم قوم من أهل الحرب فبسوهم فباعوهم من المسلمين أيجوز للمسلمين أن يشتروهم (قال) قال مالك لا يشتروهم وذلك أنا سألنا مالكا عن النوبة يغير عليهم غيرهم فيسبونهم ويبيعونهم من المسلمين (قال مالك) لا أري أن يشتروهم

— في اشتراء أولاد الحربى منه اذا نزل بأمان —

﴿قلت﴾ أرايت القوم من أهل الحرب تجاراً يدخلون بلادنا بأمان فيبيعوننا أولادهم ونساءهم وأمهات أولادهم أنشتريهم منهم أم لا (قال) سئل مالك عن القوم من أهل الحرب يقدمون يأتون بأبنائهم أفتبتاعهم منهم (فقال مالك) أيبئكم وبينهم هدنة قالوا لا قال لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وما معنى قول مالك ان الهدنة إذا كانت بيننا وبينهم في بلادهم ثم قدم علينا بعضهم فأراد أن يبيعنا أولاده فهو لا يبيعهم في بلادهم ثم قدم علينا ناجر فزله بأمان أعطيناه انه لا بأس أن نشتري منه أولاده اذا كانوا صغاراً أمهات أولاده (قال) نعم وهذا قول مالك الذى أخبرتك ﴿قال﴾ وسمعت مالكا يقول لصنارهم من العهد مالكا كبارهم ﴿قلت﴾ أرايت الحربى يقدم بأموه ولده أو ابنته أو ابنته فيبيعهم أ يصلح لنا أن نشتريهم منه (قال) سمعت مالكا وسئل عن أهل الحرب هل نشتري منهم أبناءهم فقال مالك ألهم عهد أم ذمة فقالوا لا (قال) مالك فلا بأس أن

يشتري ذلك منهم ﴿قلت﴾ إنما سألتك عنهم إذا نزلوا بلادنا فأعطيناهم المهد على أن يبيعوا تجارتهم وينصرفوا أيكون هذا عهداً يمنعنا من شراء أولادهم وأمهات أولادهم منهم في قول مالك أم لا (قال) لم يكن محل قول مالك عندى خين قال أينكم وبينهم عهد إلا أنهم قدموا علينا تجاراً وليس يلتقى أهل الحرب وأهل الاسلام إلا بعهد ألا ترى أن الداخل عليهم أيضاً إن كان هذا المسلم هو الداخل عليهم بلادهم فإنه لا يدخل عليهم إلا بعهد فقد جاز لهذا أن يشتري منهم من ذكرنا عند مالك وقد دخل عليهم بمهد فكذلك هم إذا خرجوا فكان لهم المهد فلا بأس أن يشتري منهم من ذكرت من الابناء والآباء وغيرهم ﴿قلت﴾ فالمهد الذي ذكره مالك وقال ألم عهد قالوا لا ما هذا المهد (قال) إذا كان المهد يتنا وبينهم وهم في بلادهم على أن لا تقتلهم ولا نسبيهم أعطونا على ذلك شيئاً أو لم يعطونا فهذا المهد الذي ذكره مالك وليس المهد الذي ينزلون به لبيعوا تجارتهم يشبه هذا

❦ في اشتراء النصراني المسلم ❦

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن حريباً دخل فاشتري مسلماً ابتقض شراؤه أم يجبر على بيعه (قال) أجبره على بيعه ولا أقبض شراؤه مثل قول ملك في الذي ﴿قلت﴾ أ رأيت النصراني يشتري الامة المسلمة أو العبد المسلم أ يجبره السلطان على البيع أم يفسخ البيع بينهما (قال) قال مالك البيع بينهما جائز ويجبر السلطان النصراني على بيع الامة أو العبد ﴿قلت﴾ أ رأيت نصرانياً اشتري عبداً مسلماً ابتقض البيع أم يكون البيع جائزاً أو يجبر السلطان النصراني على البيع (فقال) سألت مالكا عن ذلك فقال البيع جائز ويجبر النصراني على بيع العبد ﴿قلت﴾ وكذلك لو اشتري مصحفاً (قال) لم أسمع من مالك وأري أن يجبر النصراني على بيع المصحف ولا يرد شراؤه على قول مالك في العبد المسلم

﴿ في اشتراء أولاد أهل الصلح وأخذهم منهم في صلحهم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن صالحنا قوما من أهل الحرب على مائة رأس كل عام فأعطونا أولادهم أيجوز لنا أن نأخذهم أو ترى أولادهم في الصلح منهم (قال) هؤلاء إنما صالحوا صلحا ثابتا لهم ولا بئانهم فلا يجوز ذلك وهم مثلهم فإن كان إنما صالحوا السنة أو لسنتين ونحو ذلك فلا بأس أن يؤخذ منهم أولادهم ونساؤهم ﴿ وسألنا ﴾ مالكا عن النوبة أيشترى أن سيابهم قوم (فقال) ما يعجبني ذلك لأنهم قد عاهدوا (قال) فأرى لا بئانهم من العهد ما كان لا بئانهم ﴿ قلت ﴾ فن عاهدوا (قال) بلغني أن عمرو بن العاص أو عبد الله بن سعد أحدهما كان عاهدهم . ولقد سألتنا مالكا عن القوم من المدو يأتوننا ببئانهم أنشترتهم منهم (فقال) أينكم وبينهم هدنة أو قال عهد قالوا لا (قال) فلا بأس بذلك

﴿ في التصرائي بيع العبد على أنه بالخيار ثلاثة أيام ﴾

﴿ فيسلم العبد في أيام الخيار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن كافرا باع عبداً كافرا من كافر على أن أحدهما بالخيار ثلاثة أيام فأسلم العبد في أيام الخيار (فقال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن يقال لمن له الخيار اختر أن شئت رددت الخيار وإن شئت أخذت فإن اختر الاختار بيع عليه العبد وإن اختار الرد بيع على بائعه الاول ولا أرى أن يفسخ البيع الذي كان بينهما قبل أن يسلم العبد إذا اختار من كان له الخيار لأنه كان حلالا فيما بينهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اشتريت عبداً نصرانياً من نصراني وأنا مسلم على أني بالخيار ثلاثاً فأسلم العبد أرى الاسلام في قول مالك فوثأ أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى اسلامه في أيام الخيار فوثأ وأرى للمسلم أن يكون بالخيار أن أحب أن يختار ويمسك فعل وإن شاء أن يرده رده على هذا التصرائي ثم يباع على التصرائي

﴿ ماجاء في عبد النصراني يسلم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت عبد النصراني أو أمته اذا أسلما أبيعان عليه في قول مالك (قال)
نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن نصرانيا له عبد صغير نصراني فأسلم هذا العبد الصغير
أيجبر هذا النصراني على بيعه في قول مالك (قال) أرى أنه يجبر على بيعه اذا كان
الغلام قد عقل الاسلام لان مالكا قال في الحر اذا عقل الاسلام فأسلم ثم بلغ فرجع
عن الاسلام انه يجبر على الاسلام كما جعل مالك اسلامه وهو صغير اذا كان يعقل
الاسلام اسلاما يجبر على بيعه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن عبدا نصرانيا لرجل من
المسلمين اشترى عبدا مسلما أيجبر على بيعه أم لا (قال) أرى أن يجبر على بيعه لان
هذا العبد النصراني ماله له حتى ينزعه منه سيده ويلحقه فيه الدين وأرى أن يباع
عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة النصرانية تكون تحت الرجل المسلم ولها رقيق فأسلموا
ولها أولاد صغار من زوجها هذا المسلم فتصدقت برقيقها على ولدها هؤلاء الصغار أو
باعتهم من زوجها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأراه جائزا لأنه إنما يحتاج في
هذا الى أن يزول ملكها عن أسلم من المييد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلم عبد النصراني
ومولاه غائب أبيع أم ينتظر النصراني حتى يقدم (قال) ان كان قريبا نظر السلطان
في ذلك وكتب فيه وان كان بعيدا بيع عليه ولم ينتظر لأن مالكا قال في امرأة
النصراني تسلم وزوجها غائب قال ان كان الزوج قريبا نظر السلطان في ذلك خوفا أن
يكون قد أسلم قبلها (قال) مالك وان كان بعيدا فكانت ممن لم يدخل بها ففسخ
نكاحه السلطان بغير طلاق وتزوجت ولم تنتظره ولا عده عليها وان كان قد دخل بها قال
لها السلطان اذهبي فاعتدي فاذا اعتدت ثم قدم زوجها وقد انقضت عدتها ولم تزوج
وقد كان أسلم قبل اسلامها أو في عدتها كان أحق بها وان كانت قد تزوجت ودخل
بها زوجها فلا سبيل له اليها الا أن يدركها قبل أن يدخل بها فيكون أحق بها ان
كان قد أسلم قبل انقضائها عدتها ﴿ قلت ﴾ فان أسلم بعد انقضائها عدتها فلا سبيل له
اليها في قول مالك (قال) نعم

— في عبد النصراني يسلم فيرهنه سيده أو يهبه —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أسلم عبد النصراني فأخذه فرهنه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنني أبيع فأقضى التريم حقه الا أن يأتي برهن ثقة مكان العبد فأدفع الثمن الى النصراني اذا أتى برهن ثقة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أسلم عبد النصراني فوجهه لمسلم للثواب فلم يبه المسلم أنه أن يرجع في هبته (قال) نعم ثم يباع العبد عليه

— في العبد يهبه المسلم للنصراني —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أتى وهبت عبداً الى مسلماً نصراني أو تصدقت به عليه أتجوز الهبة أو الصدقة أم لا (قال) أرى أن الهبة والصدقة جائزة في هذا العبد لهذا النصراني ويبيع العبد على النصراني ويدفع اليه ثمنه لأن مالكا أجازاه في البيع فهو في الهبة والصدقة مثل البيع انه جائز

— في التفرقة بين الأم وولدها في البيع —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ما حذر ما يفرق بين الصبيان العبيد وبين أمهاتهم في البيع في الجوارى والنملان (قال) قال لي مالك الاثنا اذا لم يجل وضرب مالكا لذلك حجبا فقال الحقائق ليست سواء وبنات اللبون ليست سواء في القدر فاذا كان الاثنا الذي لم يجل فهو عندي الاستغناء عن الأمهات لأنه قد عرف ما يؤمر به وما ينهى عنه فلا بأس أن يفرق بينهم جوارى كن أو غلمانا ﴿ قلت ﴾ فكل ذى رحم محرم من أخوات أو ولود أو جدات أو عمات أو خالات أو غير ذلك من القرابات يفرق بينهم في قول مالك (قال) قال نعم متى ما شاء سيدهم صفاراً كانوا أو كباراً (قال) وانما منع من التفرقة بينهم في الولد والام خاصة في قول مالك وخدمهم بحال ما وصفت لك فأما ما سوى الام والولد فلا بأس بالتفرقة بينهم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أهل الشرك وأهل الاسلام اذا بيعوا أهم في التفرقة سواء (قال) لا يفرق بين أهل الشرك وبين الامهات والاولاد كما لا يفرق بين الامهات وبين الاولاد من المسلمين في قول

مالك ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك في سبي الروم اذا سبوا أو أهل حصن سبوا افتتح الحصن (قال) قال مالك لا أرى أن يفرق بين الامهات وبين أولادهن اذا زعمت المرأة أن هؤلاء الصبيان ولدي لم يفرق بينها وبين ولدها ولا يتوارثون بذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن قوما من الروم نزلوا بإساحتنا تجاراً ومعهم رقيق فأرادوا أن يفرقوا بين الامهات والأولاد أترى أن يمرض لهم في ذلك ويمنعهم السلطان من ذلك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن أرى أنهم لا يمرض لهم في التفرقة لأنهم مشركون ﴿ قلت ﴾ أفكره لهذا المسلم أن يشتري من هذا النصراني الذي يفرق بين الامهات والأولاد اذا فرق (قال) نعم ولم أسمع من مالك ولا أرى أن يشتريه منهم أحد اذا فرق ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلاً اشترى من هذا النصراني جارية وولدها لم يصلح أن يفرق بينهما في قول مالك اذا كانوا صغاراً (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ ولا يتوارثون فيما بينهم بقولهم أنهم أمهات وأولاد قال نعم ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلاً اشترى جارية وولدها عنده صغير قد ورثه واشترى قبل ذلك أو وهب له أتممه أن يفرق بينهما في قول مالك ان أراد أن يبيع قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن أمة لي وابناً لها صغيراً لابن لي صغير في عيالي ألي أن أفرق بين هذه الأمة وولدها في البيع (قال) قال مالك لا يفرق بينهما في البيع في هذه المسئلة بعينها ﴿ وذكر ﴾ ابن وهب عن جبير ابن عبد الله الجبلي عن أبي عبد الرحمن الجبلي عن أبي أيوب الأنصاري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من فرق بين والده وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة

﴿ في الجمع بين الأم وولدها في البيع ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن أمة لرجل أجنبي من الناس وابن لها صغير لرجل أجنبي من الناس أيضاً يجبران جميعاً على أن يجمعا بينهما في قول مالك (قال) قال نعم يجبران جميعاً على أن يجمعا بينهما أو يبيعاهما جميعاً ولا يفرق بينهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً هلك وترك ابنتين وترك أمة وولدها صغاراً فأراد الابن أن يبيعا الأم وولدها أو أن

يدعا الأم. وولدها على حالها بينهما (قال) لا بأس بذلك حتى إذا أرادا القسمة أو البيع
 أجبرا على أن يجمعا بينهما وقد فسرت لك هذا عن مالك **قلت** رأيت لو أن
 رجلين اشتريا أمة وولدها صغار صفقة واحدة أكنت تجبرهما على أن يبعما أو يشتريا
 كل واحد منهما حصته صاحبه (قال) لا ولكنهما يقران ولدها بحال ما اشتريا **قلت**
 فلو أن رجلا له أمة وولدها صغار فباع السيد الولد أيجوز البيع في قول مالك وبأمرهما
 أن يجمعا بين الأم والولد أم ينتقض البيع (قال) قال مالك لا ينبغي له أن يبيع الولد دون
 الأم **قلت** فإن فعل (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن يفسخ البيع إلا أن
 يجمعا بينهما في ملك واحد **قلت** وسئل مالك عن اخوين ورثا أمة وولدها صغيرا
 فأرادا أن يتقاوما الأم وولدها فيأخذا أحدهما الأم والأخر ولدها ولا يفرق بين الولد
 والأم حتى يبلغ الولد ويشترطان ذلك (قال مالك) لا يجوز ذلك لهما إلا أن تقوم الأم
 وولدها فيأخذهما هذا بولدها أو يأخذها هذا بولدها أو يبعان جميعا في سوق المسلمين
 ولا يجوز أن يتقاوماها فيأخذا هذا الولد ويأخذ هذا الأم وإن اشترطا أن لا يفرق
 بينهما فلا يجوز ذلك ولو كان الاخوان في بيت واحد ونزلت بالمدينة فسئل مالك عنها
 فقال فيها مثل الذي قلت لك **قلت** فالحبة للثواب في هذا الصبي مثل البيع سواء
 (قال) نعم (قال سحنون) وأخبرني أنس بن عياض اللبني عن جعفر بن محمد عن أبيه
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم عليه السبي صفهم فقام ينظر إليهم فإذا
 رأى امرأة تبكي قال ما يبكيك فنقول بيع ابني بيعت ابنتي فيأمر به فيرد إليها (وأخبرنا)
 ابن وهب عن ابن أبي ذئب وأنس بن عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده
 أن أبا أسيد الأنصاري قدم بسبي من البحرين فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ينظر إليهم وقد صفهم فإذا امرأة تبكي فقال ما يبكيك فقالت بيع ابني في بني عبس
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي أسيد لتركن فلتجئني به كما بعته بالثمن
 فركب أبو أسيد فجاء به **وأخبرنا** ابن وهب عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي
 جعفر عن يونس بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث علي بن أبي

طالب على سرية فأصابوا شيئاً فأصابتهم حاجة ومحمصة فابتاع أغزاً بوصيفة لها ثم فلما
 قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبره فقال أفرقت بينها وبين أمها يا علي
 فاعتذر فلم يزل يردد عليه حتى قال أنا أرجع فأستردها بما عزمه وهان قبل أن يمس
 رأسى ماء **وابن وهب** عن ابن أبي ذئب عن حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه
 عن جده ضميرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سرّ بأم ضميرة وهي تبكي فقال
 ما يبكيك أبا جاعة أنت أعارية أنت فقالت يا رسول الله فرق بيني وبين ابني فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفرق بين الولدة وولدها ثم أرسل إلى الذي عنده
 ضميرة فدعاها فابتاعه منه بكرة قال ابن أبي ذئب ثم أقرأني كتاباً عنده **(ابن أبي ذئب)**
 عن سمع سالم بن عبد الله يذكر عن أبيه أنه قال لا يجوز أن يفرق بين الأم وولدها
 قال سالم وإن لم يستدل القسم وقال عبد الله وإن لم يستدل القسم **(وأخبرني)** عن الليث
 ابن سعد قال أدركت الناس وهم يفرقون بين الأخوين في البيع وبين الوالد وولده ولا
 يفرق بين الأم وولدها حتى يبلغ **(قال)** فقلت له وما حد ذلك قال حد أنه ينفع نفسه
 ويستغنى عن أمه فوق عشرين أو نحو ذلك **(وسألت)** مالكاً عن الحديث الذي جاء
 لا توله والدة على ولدها فقال لي مالك أما نحن فنقول لا يفرق بين الولدة وولدها
 حتى يبلغ **(قال)** فقلت لمالك فاحد ذلك **(قال)** إذا أنكر **(قال)** فقلت لمالك أفرأيت
 الوالد وولده **(قال)** ليس من ذلك في شيء

✽ في الرجل يهب ولد أمته لرجل أجنبي ✽

(قلت) فلو أن رجلاً أمة ولأمته ولد صغير وهب ولدها لرجل أجنبي كيف يقبض
 هذا الرجل الأجنبي الموهوب له الولد **(قال)** قال مالك لا يفرق بين الأم وولدها
 إذا كانوا صفاراً فهذا الذي وهب لا يستطيع أن يفرق ولا يستطيع الموهوب له أن
 يفرق ولا يجوز أن يقبض الولد دون الأم فإن دفع الواهب الأم مع الولد ليحوزها
 الموهوب له الولد ويجوز قبضه فذلك جائز ويكون قبضه قبضاً وحياً **(قلت)** فإن
 قبض الولد دون الأم أترأه قد أيسأ ويكون قبضه قبضاً إن هلك الواهب **(قال)** نعم

ان مات أو قلص والصبي في يديه ﴿قلت﴾ فإن قبض الموهوب له الولد أتجبره وسيد
الامة أن يجعلا بين الأم وبين الولد في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ تأمرها اما أن
يرد صاحب الولد الولد إلى الأم واما أن يضم سيد الامة الامة إلى ولدها واما أن يبيعاها
جميعا في سوق المسلمين قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم جله قول مالك
ومنه رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت ولد أمتي صغيرا لرجل أتجوز الهبة في قول
مالك (قال) قال مالك تجوز هبته ولا يفرق بينه وبين أمه ويترك مع أمه فإن أراد
سيد الامة والذي وهب له الفلام أن يبيع أحدهما يما جميعا بحال ما وصفت لك فإن
وهبه لولد له صغير كان هذه المنزلة ان أراد أن يبيع أو رهن أحدهما دين
يضطر فيه إلى البيع باعا جميعا ولم يفرق بينهما جميعا

﴿ في ولد الامة الصغير يجنى جناية ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان كانت عندى أمة وولدها صغير يجنى الولد جناية فأردت أن
أدفعه أتجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) نعم يجوز له الا أنه في قول مالك يقال
للمجنى عليه وليسيد الامة يما الولد والام جميعا ولا تفرقا بينهما ويكون للمجنى عليه
قيمة الولد وليسيد الامة قيمة الامة ثم يقسم الثمن على قيمتهما ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت
لى جارية وولدها صغيرا يجنى ولدها جناية أو جنت هى فأردت أن أدفع الذى جنى
بجناية (قال) ذلك لك ويجبر ان على أن يتخما بينهما كما وصفت لك في البيع بينهما
جميعا ويقسمان الثمن على قدر قيمتهما ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي

﴿ في الرجل يتباع الامة وولدها فيجد بأحدهما عيا ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت جارية وولدها صغيرا فأصبت بالجارية أو بالولد عيا إلى
أن أرد الذى وجدت به العيب منهما فإن كان الولد دون الام أو كانت الام دون الولد
(قال) أرى أنه ليس لك أن ترد الا جميعا ﴿قلت﴾ لم لا يكون لى أن أرد بالعيب ان
كان العيب بالولد أو بالام ويكون الذى لا عيب به لى (قال) لان مالك كره أن

يباع الولد دون الام فاذا وجد السب ردهما جميعا أو حبسهما جميعا

❦ في الرجل يتاع نصف الامة ونصف ولدها ❦

❦ قلت ❦ فلو أن رجلا أتى الى رجل فاشتري منه نصف أمة له ونصف ولدها صغيراً في حجرها أيجوز هذا قال نعم ❦ قلت ❦ ولا ترى هذا تفرقة (قال) لا ❦ قلت ❦ لم (قال) انما تكون التفرقة اذا اشترى الولد دون الام أو الام دون الولد فأما اذا اشترى نصف الولد ونصف الام فلا بأس بذلك وليس هاهنا تفرقة ألا ترى أن أخوين لو ورثا أمة وولدها لم يكن بأس أن يقرأهما حتى إذا أرادا أن يفتسما أو يبيعا أمراً أن يجمعا بينهما فهذان الاخوان لكل واحد منهما نصف الولد ونصف الام فكذلك مستثلك في الرجلين اللذين اشترى الامة وولدها وكذلك هذا الذي اشترى نصف الولد ونصف الام ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي

❦ في الرجل تكون له الامة وولدها فيمتق أحدهما ❦

❦ أو يدبره دون الآخر أو يباع أحدهما دون الآخر ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أعتقت ابن أمتي وهو صغير فأردت بيع أمتي أيجوز لي ذلك في قول مالك (قال) قال مالك يجوز بيعه ويشترط على المشتري أن لا يفرق بين الولد وبين الام وأن تكون مؤونه على المشتري (قال) وكذلك قال مالك ويشترط النفقة عليه ❦ قلت ❦ أرايت ان أعتقت الامة أيجوز لي أن أسع الولد في قول مالك (قال) نعم ويباع الولد ممن يشترط عليه أن لا يفرق بينه وبين أمه ❦ قلت ❦ فان كاتب الامة أيجوز لي أن أسع ولدها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن لا يباع الولد لان المكاتبه تعد في ملكه ألا ترى أنها ان عجزت رجعت رقيقا له الا أن يبيع الولد وكتابة الام من رجل واحد فيجوز ذلك اذا جمع بينهما ❦ قلت ❦ فان دبر الام أيجوز أن يبيع الولد في قول مالك (قال) لا يجوز له أن يبيع الولد في قول مالك ❦ قلت ❦ ولا يستطيع أن يبيع في قول مالك المدبر ولا

خدمته (قال) نعم لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ وأيهما دبر الولد أو الام لم يكن له أن يبيع الآخر في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان بعت الام أو الولد قسمة للمعتق أيجوز لي ذلك في قول مالك (قال) نعم لانه اذا أعتق فلا فرقة بينهما

— في الرجل يبتاع الامه ويبتاع عبده الولد —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أني اشتريت أمة واشترى غلام لي مأذون له في التجارة ولدها وهو صغير أترى أن نجتمع بينهما (قال ابن القاسم) أرى الذي باع الامه من المولى والولد من العبد أن لا يفعل لان هذا تفرقة لان العبد لو جرح جرحا كان الجرح في ماله وفي رقبته ولو رقه دين كان في ماله فالل مال العبد حتى يأخذه سيده منه ﴿قلت﴾ فان فعل (قال) أرى أن يؤمر أن يجمعا ولا يقرأ على ذلك حتى يجمعا فيكونا للسيد جميعا أو للعبد جميعا أو يبيعاهما جميعا ممن يجمعهما فان لم يجمعهما رد البيع

— في الرجل يوصي بأمته لرجل وولدها لا آخر —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن أمة لي ولها ولد صغير حضرتي الوفاة فأوصيت بالاولاد لرجل وأوصيت بالام لرجل (قال) الوصية جائزة لهما في قول مالك ويجبر الموصي لهما على أن يجمعا بينهما بين الام والولد بحال ما وصفت لك في الهبة والصدقة

— في الرجل يبتاع الامه على أنه بالخيار ثلاثة ثم يبتاع ولدها في أيام الخيار —

﴿قلت﴾ أرأيت ان بعت جارية لي على أني بالخيار ثلاثا فاشتريت ولدها في أيام الخيار صغيراً (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن لا يمضي البيع لانه ان امضي البيع كرهت له ذلك كما يكره له أن يبيع الام دون الولد لان البيع انما يتم بامضاء الخيار فان فعل وأمضي رددت البيع اذا كان الخيار للبائع الا أن يجمعا بينهما في قول مالك (قال) وان كان الخيار للمبتاع رأيت ان اختار المبتاع الشراء أن يجبراً على أن يجمعا بينهما على ما وصفت لك أو يبيعاهما جميعاً

﴿ في النصراني يسلم وله أولاد صغار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن عبداً نصراني زوجه أمته فولدت الامة من زوجها أولاداً فأسلم الأب أيكون أولاده مسلمين باسلام أبيهم وهم صغار (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني سمعت مالكا يقول يفرق الرجل بين عبده وبين ولده الصغار اذا كانوا مسلمين وأراد بيعهم ولا يفرق بينهم وبين أمهم (قال مالك) وليست التفرقة الا من قبل الام فهذا فيما قال لي مالك أنهم يقرون مع أمهم وهم على دين أبيهم ويباعون مع أمهم من مسلم ويجبر النصراني على بيع ذلك وان أفلتت الام على النصرانية بيع الاب وانما يتبع الولد الوالد في دينه فأما في البيع فلا ﴿ قلت ﴾ فان أسلمت الام ولم يسلم الاب والاولاد بينهما صغار (قال) أرى أن الاولاد يباعون مع أمهم ولا يفرق بينهم وبين أمهم اذا كانوا صغاراً وتقع التفرقة بينهما باسلامهما الا أن يسلم وهي في العدة فيكون أحق بها ﴿ قلت ﴾ أف يكون هؤلاء الصبيان مسلمين باسلام أبيهم في قول مالك أم لا (قال) لا أقوم على حفظه من مالك الا أني أرى أن يكونوا على دين أبيهم لان مالكا قال في النمة تسلم وهي حامل من نصراني ولها ولد صغار أنهم على دين أبيهم والولد عندى في الذى وفي العبد النصراني يزوجه أمته وفي العبد المسلم يتزوج الحرة النصرانية كل هؤلاء على دين أبيهم كانوا ممالك أو أحراراً

﴿ في النصراني يسلم وله أسلاف من ربا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الربا بين أهل النمة هل يجوز في قول مالك (قال) قال مالك لا يمرض لهم ﴿ قلت ﴾ فان اشترى ذى من ذى درهما بدرهمين الى أجل ثم أسلم قبل القبض هل يفسخ بيعهما ويترادان (قال) قال مالك ان أسلما جميعاً تراد الربا فيما بينهما وان أسلم الذى له الحق رد اليه رأس ماله وان أسلم الذى عليه الحق (قال) قال مالك لا أدري ما حقيقته (قال مالك) ان أمرته أن يرد رأس ماله خفت أن أبطلتم الذمى

(قال ابن القاسم) وأنا أرى أيهما أسلم منهما رد إلى رأس ماله لأنه حكم بين مسلم ونصراني فيحكم فيه بحكم الاسلام (قال) قتلتم لئلا تفلحوا أن نصرانيا أسلف نصرانيا في خمر (قال) ان أسلما جميعا نقض الامر بينهما وان أسلم الذي عليه الحق فلا أدري ما حقيقته لاني ان أمرت النصراني أن يرد رأس المال ظلمته وان أعطيت المسلم الخمر أعطيته ما لا يحل له وخالف بينه وبين الذي يعطى الدينار بالدينارين (قال ابن القاسم) وأنا أرى أيضا اذا أسلم الذي له الحق رد إليه الآخر رأس ماله بحال ما وصفت لك من الحكم بين المسلم والنصراني

في بيع الشاة المصرية

قلت ﴿أرأيت ان اشتريت شاة مصرية فخلبتها ثم حبستها حتى حلبتها الثانية ثم جئت لاردھا أیكون ذلك لی﴾ (قال) نعم لك أن تردھا وانما یختبر ذلك الناس بالخلاب الثاني ولا یعرف بالاول ﴿قلت﴾ فان حلبتها ثلاث مرات (قال) اذا جاء من ذلك ما یعرف أنه قد اختبرھا قبل ذلك فما حلب بعد ذلك فهو رضا منه بالشاة ولا یكون له أن یردھا (قال) وهو رأي ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتري شاة علی أنها تحلب قسطا (قال) البیع جائز فی رأيی وتجرب الشاة فان كانت تحلب قسطا والا ردھا (قال) وقد جاء الحدیث عن النبی صلی الله علیه وسلم رد من الفم ما لم یشرط فیها أنها تحلب کذا وكذا اذا اشتراها وهي مصرية فهذه أخرى أن یردھا اذا اشترط لانه جاء عن النبی صلی الله علیه وسلم أنه بخیر النظرین بعد أن یحلبھا ان رضی بها أمسکھا وان ردھا رد معها صاعا من تمر ﴿قلت﴾ أكان مالک يأخذ بهذا الحدیث (قال ابن القاسم) قلت لمالك تأخذ بهذا الحدیث قال نعم (قال مالک) أولا حد فی هذا الحدیث رأی (قال ابن القاسم) وأنا آخذ به الا أن مالكا قال لی وأرى لاهل البلدان اذا نزل بهم هذا أن یعطوا الصاع من عیشهم ومصر الخطة هي عیشهم ﴿قلت﴾ أرأيت المصرية ما هی (قال) التي یرك اللبن فی ضرعھا ثم تباع وقد ذرت بحلابھا فلم یحلبوها فهذه المصرية لانهم تركوها حیة عظم ضرعھا وحسن درھا

فنفقوها بذلك فالمشتري اذا حلبها ان رضى حلابها والاردها ورد معها مكان
حلابها صاعا وقد وصفت لك الصاع الذي يرد عند مالك (قال ابن القاسم) والابل
والبقرة بمنزلة النعم في هذا (ابن وهب) عن حيوة بن شريح أن زياد بن عبيد الله
حدثه أنه سمع عقبة بن عامر الجهني صاحب النبي صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر
لأن يجمع الرجل حطباً مثل هذا الامرخ يعني جبل القسطنطين ثم يحرق بالنار حتى
اذا أكل بعضه بمضا طرح فيه حتى اذا احترق دق حتى يكون رميماً ثم يذرى في
الريح خير له من أن يفعل احدي ثلاث يخطب على خطبة أخيه أو يسوم على سوم
أخيه أو يصرم منحة (قلت) أرايت ان حلبها فلم يرض حلابها فأراد ردّها واللبن
قائم لم يأكله ولم يبعه ولم يشربه فقال له خذ شاتك وهذا لبنها الذي خلبت منها
أ يكون ذلك له أم يرد الصاع معها ويكون له اللبن أولاً يكون له أن يردّها ويرد
معه اللبن للحديث الذي جاء (قال) يكون عليه صاع وليس له أن يرد اللبن ولو كان له
أن يرد اللبن وانما أريد بالحديث الصاع مكان اللبن اذا فات اللبن لكان عليه أن يرد
لبناً مثله في مكيته ولكنه حكم جاء من النبي صلى الله عليه وسلم فاذا زالها اللبن كان
المشتري بالخيار ان شاء أن يمسكها أمسكها وان شاء أن يردّها ردها وصاعاً معها وليس
له أن يردّها بغير صاع وان كان معها لبنها الا أن يرضى البائع أن يقبلها بغير لبنها
(قلت) فان قال البائع أنا أقبلها بهذا اللبن الذي خلبت معها (قال) لا يعصبي ذلك
لاني أخاف أن يكون ذلك بيع الطعام قبل أن يستوفي لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
فرض عليه صاعاً من تمر ان سقط المشتري الشاة فصار ثمناً قد وجب للبائع حين
سقط المشتري الشاة صاع من تمر عليه ففسخه في صاع من لبن قبل أن يقبض
الصاع الذي وجب له فهذا لا يجوز في رأيي ولم أسمع من مالك فيه شيئاً (قلت)
أرايت ان اشتري شاة لبن ولم يخبره البائع بما تحلب وليست بمصرّة في إيان لبنها
أ يكون للمشتري الخيار اذا حلبها ويكون فيها بمنزلة من اشتري مصرّة (قال) أما
النعم التي شاتها الحلاب وانما تشتري لمكان درها في ابائه فاني أرى ان لم يبين ما حلبها

اذا باعها غير مصراة ولم يذكر حلابها وقد كان حليبها البائع وعرف حلابها رأيت
 المشتري بالخيار في ذلك لان النعم التي شأنها اللبن انما تشتري لابلانها ولا تشتري
 للحومها ولا لشحومها واذا عرف البائع حلابها ثم كتمه كان بمنزلة من باع طعاما
 جزافا قد عرف كيلاه وكتمه فلا يجوز بيعه الا أن يرضى المشتري أن يحبس الشاة
 التي يرفع في ثمنها ويرغب فيها لمكان لبنها ولا يبلغ لحما ولا شحمها ذلك الثمن وانما
 تبلغ ذلك الثمن للبنها فذلك عندى لموضع لبنها بمنزلة الطعام الذي قد عرف كيلاه
 فكتمه فبيع جزافا فاذا باعها صاحبها وهو يعرف حلابها كان قد غره ﴿قلت﴾ فان
 كان لا يعرف حلابها وانما اشتراها وباعها (قال) لا شيء عليه وهو بمنزلة الطعام الذي
 لا يعرف كيلاه ﴿قلت﴾ أرايت لو اشتري شاة في غير ابلان اللبن ثم جاء في ابلان اللبن
 حليبها فلم يرض حلابها أيكون له أن يردّها (قال) لا لان البائع لم يبيع على اللبن
 ﴿قلت﴾ وان كانت شاة لبن (قال) وان كانت شاة لبن ﴿قلت﴾ وان كان البائع قد
 عرف حلابها قبل ذلك (قال) نعم لانها اذا لم تكن في ابلان لبنها اشترت لغير شيء
 واحد ﴿قلت﴾ والبقير عند مالك بهذه المنزلة التي وصفت لك (قال) ان كانت البقر
 يطلب منها اللبن مثل ما يطلب من النعم من تنافس الناس في لبنها ورفعهم في ثمنها
 للبنها فهي بمنزلة ما وصفت لك في النعم (قال) والابل أيضا ان كانت بما يطلب منها
 اللبن فهي بمنزلة ما وصفت لك من النعم والبقير ﴿قلت﴾ وتحفظ هذه الاشياء التي
 سألتك عنها من أمر النعم والبقير عن مالك (قال) ما أحفظه فيها عن مالك فقد
 أخبرتك وما لم أخبرك به عن مالك فلم أسمعه منه وهو رأيي ﴿ابن وهب﴾ قال
 أخبرني ابن لهيعة أن الامرج أخبره عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال لا تصروا الابل والنعم فمن اشتراها بعد ذلك فانه بخير النظرين بعد أن
 يحلبها ان شاء أمسكها وان شاء ردها وصاعا من تمر ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن
 يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال بلغنا أنه قال يقضى في الشاة أو اللقحة المصراة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يحلبها فان رضى لبنها أخذها وان سقطها رجمها

الى صاحبها ومدين من قح أو صاعا من تمر ﴿ ابن وهب ﴾ عن يعقوب بن عبد الرحمن الزهرى أن سهيل بن أبي صالح أخبره عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام ان شاء أمسكها وان شاء ردها ورد معها صاعا من تمر ﴿ يزيد بن عياض ﴾ عن عبد الكريم بن أبي المخارق عن ابراهيم النخعى عن أبي سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله

﴿ في بيع ماء الانهار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن نهرا الى انخرق الى أرض لى بجاء رجل فبني عليه رحا ماء بغير أمرى فأصاب فى ذلك مالا (قال) أما ما بى فى الارض فالكرء له لازم فيما بى وأما الماء فلا كراء لصاحب الماء على صاحب الرحا لان الماء لا يؤخذ له كراء ﴿ قلت ﴾ أتخفظه عن مالك (قال) سمعت مالكا يقول فى البركة تكون للرجل والغدير يكون فيه الحيتان والبخيرات ويكون فى ذلك كله السمك فيريد أهله أن يبيعوه (قال) لا يعجنى بيمه ولا يفنى لأهله أن يمنوامته أحدا يصيد فيه ولا يمنعوا من شرب لشفة ولا سقى كبد (وقال مالك) ولا يمنع الماء لشفة ولا لسقى كبد الا مالا فضل فيه عن صاحبه فلا أرى لماء النهر كراء للذى قال مالك فى هذه الاشياء (قال) ولقد سألت مالكا عن بئر الماشية أينسقى منها الناس بمواشيهم على ما أحب أهلها أو كرهوا (قال) لا الا عن فضل ألا ترى ان الحديث انما هو لا يمنع فضل ماء فهم أحق بملئهم حتى يقع الفضل فاذا كان الفضل فالناس فى الفضل سواء

﴿ في بيع شرب يوم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بعت شرب يوم أيجوز هذا أم لا (قال) قال مالك هو جائز ﴿ قلت ﴾ فان بعت حظى بعت أصله من الشرب وانما لى فيه يوم من اتى عشر يوما أيجوز فى قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان لم أبيع أصله ولكن جعلت أبيع منه السقى

إذا جاء يومى بعت ما صار لى من الماء ممن يسقى به أيجوز هذا في قول مالك قال نعم

— في بيع ماء مواجل^(١) ماء السماء وبئر الزرع وبئر الماشية —

﴿ قلت ﴾ أ كان مالك يكره بيع ماء مواجل ماء السماء (قال) سألت مالكا عن بيع ماء المواجل التى على طريق انطابس فكره ذلك ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يكره بيع فضل ماء الزرع من العيون والآبار (فقال) لا بأس ببيع ذلك ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يكره بيع رقاب آبار ماء الزرع (قال) قال مالك لا بأس ببيعها ﴿ قلت ﴾ وكذلك العيون لا بأس ببيع أصلها وبيع ماؤها ليسقى به الزرع (قال) نعم لا بأس بذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ وإنما كره مالك بيع بئر الماشية أن يباع ماؤها أو يباع أصلها قال نعم ﴿ قلت ﴾ وأهلها أحق بمائها حتى إذا فضل عنهم كان الناس فيه أسوة قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهل كان مالك يكره بيع آبار الشفة (قال) قال مالك ان كانت البئر في داره أو أرضه لم أر بأسا أن يبيعها وبيع ماءها ﴿ قلت ﴾ وكان مالك يجعل صاحبها أحق بمائها من الناس قال نعم ﴿ قلت ﴾ فلمواجل أ كان مالك يجعل ربها أحق بمائها (قال) أما كل من احتفر في أرضه أو داره يريد لنفسه مثل ما يحدث الناس في دورهم فهم أحق به ويحمل بيعه وأما ما عمل من ذلك في الصحارى وفيافي الأرض مثل مواجل طريق المغرب فانه كان يكره بيعها من غير أن يراه حرما وجل ما كان يعتمد عليه الكراهية واستنقال بيع ماؤها فقد فسرت لك ما سمعت ووجه ما سمعت منه وهى مثل الآبار التى يحتفرونها للماشية ان أهلها أحق بمائها حتى يرووا ويكون للناس ما فضل الا من مرّ به السقيم ودوابهم فان أولئك لا ينعمون كما لا ينعمون من شربها منه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت بئر الماشية أن يباع في قول مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ فما كان منها خضر في الجاهلية والاسلام في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلا خفر في أرضه بئرا للماشية منع من بيعها وصارت مثل ما سواها من آبار

(١) (المواجل) جمع ماجل بكسر الجيم بدون همز وهو الماء الكثير المجتمع قاله ابن الاعرابي

وقال الازهرى هو بالفتح والهمز اه لسان

الماشية (قال) سمعت مالكا يقول لا يباع ماء بئر الماشية وان حفر من قرب يريد بقوله من قرب قرب المنازل فلا يرى أن يباع اذا كان انما احتفرها للصدقة فأما ما احتفره خير الصدقة وانما احتفرها لمنفعة في أرضه لبيع ماؤها أو يسقى بها ماشية نفسه فلا أرى بأساً ولو منعته بيع هذه لمنته أن يبيع بئر التي احتفر في داره لنفسه ومنافعه وأما التي لا يباع ماؤها من آبار الماشية التي تحتفر في البراري والمهام فتلك التي لا يباع والذين حفرها أحق بمائها حتى يرووا فهذا أحسن ما سمعت وبلغني (قلت) رأيت بئر الماشية ما كان في الجاهلية وفي الاسلام وقرب المنازل أليس أهلها أحق بمائها حتى يرووا فما فضل كان الناس فيه سواء في قول مالك قال نعم (قال مالك) ألا تسمع الى الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل ماء فأهله في الحديث الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أحق به وما فضل فالتاس فيه سواء لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل ماء فجعل لهم أن يمتنوا ما لم يقع الفضل فان وقع الفضل فليس لهم أن يمتنوا

ما جاء في الحكرة

(قال) وسمعت مالكا يقول الحكرة في كل شيء في السوق من الطعام والزيت والكتان وجميع الاشياء والصوف وكل ما أضر بالسوق (قال) والمصفر والسمن والمسل وكل شيء (قال مالك) يمنع من يحتكره كما يمنع من الحب (قال) فان كان ذلك لا يضر بالسوق (قال مالك) فلا بأس بذلك (قلت) رأيت ان اشترى الرجل في القرى خرج اليها فاشترى فيها ليحطبها الى السوق وكان ذلك مضراً بالقرى ينفل عليهم أسماهم (قال) سألت مالكا عن أهل الريف اذا احتاجوا الى مافي القسطاط من الطعام فيأتون فيشترون من القسطاط فأزاد أهل القسطاط أن يمتنوا وقالوا هذا ينفل علينا مافي أسواقنا ترى أن يمتنوا (قال مالك) لا أرى أن يمتنوا من ذلك الا أن يكون ذلك مضراً بالقسطاط فان كان ذلك مضراً بهم وعند أهل القرى ما يحملهم منوا من ذلك والا تركوا (قاله) فأرى القرى التي فيها الاسواق بمنزلة القسطاط

﴿ في البيع يسعر فلان وسعر فلان ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قلت لرجل اشترى منك هذا العسل أو هذا السمن بمثل ما أخذ منك فلان منه بذلك السعر (قال) قال مالك لا خير في ذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك هذا في الخياطة اذا قال أخيط لك هذا الثوب بمثل ما خطت به لفلان من الاجر والصناعة والصباغ يصبغ لرجل ثوبا فهو بهذه للثبلة كل ذلك مكروه عند مالك وكذلك هذا في الاجارة يقول أو أجرك نفسي مثل ما أجر فلان نفسه (قال) وهذا كله مكروه من قول مالك اذا لم يعلم ما كان أول ذلك

﴿ فيمن اشترى جملة طعام أو اشترى داراً أو ثوباً ﴾

﴿ كل ذراع بكذا وكذا أو كل مد ﴾

﴿ قال ﴾ وسمعت مالكا وسئل عن رجل اشترى ثلاث جنيات من رجل من حائطه ما يستجني منها فهو له من حساب أربعة أصبع بدينار. (قال) لا بأس بذلك وهو أمر معروف وهو مثل ما يقول اشترى منك طعامك هذا كله أو حائطك هذا كله أربعة أصبع بدينار لان السعر قد عرف ﴿ فان قال قائل ﴾ فاذني يستجني لا يدري ما هو ﴿ قال مالك ﴾ فكذلك الحائط والزرع والبيت فيه القمح يشتري كله ثلاثة أرادب بدينار أو أربعة أرادب بدينار والسعر قد عرف فلا يدري كم يخرج من هذا الحائط فالثلاث جنيات مثل ذلك ﴿ وسئل ﴾ مالك عن الرجل يشتري بأربعين ديناراً من رطب حائط ما يجني كل يوم يأخذ بحساب ثلاثة أصبع بدينار (قال) قال مالك لا خير في هذا الا بأمر معروف يأخذ كل يوم (قال) وقد كان الناس يتبايعون اللحم بسعر معلوم فيأخذ كل يوم وزناً معلوماً والتمن الى العطاء فلم ير الناس بذلك بأساً واللحم وكل ما يباع في الاسواق مما يتباع الناس فهو كذلك لا يكون الا بأمر معلوم ويسمي ما يأخذ كل يوم وان كان الثمن الى أجل معلوم أو الى العطاء اذا كان العطاء معلوماً أمونا اذا كان يشرع في أخذ ما اشترى ولم يره مالك من الدين بالدين

(قال مالك) ولقد حدثني عبد الرحمن بن المصير عن سالم بن عبد الله قال كنا بنباع اللحم كذا وكذا رطلا بدينار يأخذ كل يوم كذا وكذا ونحن إلى المطاء فلم ير أحد ذلك دينا يدين ولم يروا بذلك بأسا ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت هذه الدار كل ذراع بدرهم ولم أسم عدد الأذرع فقلت قيسوها فقد أخذتها كل ذراع بدرهم أو قلت قد أخذت هذه الثياب كل ذراع بدرهم فقلت اذرعوها ولم أسم الأذرع (قال ابن القاسم) أرى ان الدار جائزة والثياب جائزة ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت هذه الأثواب كل ثوبين بمائة درهم أو هذه النعم كل شاتين بمائة درهم فأصبت فيها مائة ثوب وثوبا أو أصبت في النعم مائة شاة وشاة هل يلزم في الشاة الباقية أو الثوب الباقي الذي ليس معه آخر (قال) نعم يلزمك نصف الشاة وانما ذلك بمنزلة ما لو قلت اشتري منك هذه النعم كل شاتين بدينار أو كل ثوبين بدينار فيجد في ذلك ثوبا زائدا فيلزمه نصف الدينار فكذلك الدرهم

﴿في بيع الشاة والاستثناء منها﴾

﴿قلت﴾ أرايت الشاة اذا باعها رجل أو البعير أو البقرة فاستثنى منها ثلثا أو ربعا أو نصفاً أو استثنى جلدها أو رأسها أو نخدها أو كبدها أو صوفها أو شعرها أو كراعها أو استثنى بطونها كلها أو استثنى أرتالا مسماة كثيرة أو قليلة أيحوز هذا البيع كله في قول مالك أم لا (قال) أما اذا استثنى ربعها أو ثلثها أو نصفها فلا بأس بذلك عند مالك وأما اذا استثنى جلدها أو رأسها فإنه ان كان مسافراً فلا بأس بذلك وان كان حاضراً فلا خير فيه ﴿قلت﴾ ولم أجازة في السفر وكرهه في الحضر (قال) السفر اذا استثنى فيه البائع الرأس أو الجلد فليس لذلك عند المشتري عن (قال) مالك وأما في الحضر فلا يميني ذلك لان المشتري انما يطلب بشرائه اللحم ﴿قلت﴾ أرايت ان قال المشتري اذا اشتري في السفر واستثنى البائع رأسها وجلدها قال المشتري لا أدبجها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكاً قال في الذي يبيع البعير الذي قام عليه يبيعه من أهل المياه ويستثنى جلده ويبيعهم اياه لينعروه فاستحيوه

(قال) مالك أرى لصاحب الجلد شروى جلده **﴿قال﴾** قلت للمالك أو قيمة الجلد (قال) مالك أو قيمة الجلد كل ذلك واسع **﴿قلت﴾** وما معنى شروى جلده عند مالك (قال) جلده مثله **﴿قال﴾** قلنا للمالك أرايت إن قال صاحب الجلد أما أحب أن أكون شريكا في البعير بقدر الجلد (قال) مالك ليس ذلك له يبيعه على الموت ويريد أن يكون شريكا في الحياة ليس ذلك له وليس له الا قيمة جلده أو شرواه فستلتك في المسافر مثل هذا (قال) وأما اذا استنتى نخذهها فلا خير في ذلك **﴿قلت﴾** وهذا قول مالك في النخذه (قال) نعم وأما كبدها فان مالكا قال لا خير في البطن والكبد من البطن (قال) وأما استئناؤه صوفها أو شعرها فان هذا ليس فيه اختلاف انه جائز (قال) وأما الارطال اذا استئناها فان مالكا قال ان كان الشيء الخفيف الثلاثة أرطال والاربعة فهو جائز **﴿قلت﴾** أرايت ان استنتى أرطالا مما يجوز له فقال المشتري لا أذبح (قال) أرى أن يذبح علي ما أحب وأكره **﴿قال ابن وهب﴾** قال لي مالك فن باع شاة حية واستنتى جلدها أو شيئا من لحمها قليلا كان أو كثيرا وزنا أو جزافا (قال) أما اذا استنتى جلدها فلا أرى به بأسا وأما اذا استنتى من لحمها فلا أحب ذلك جزافا كان ذلك أو وزنا لانه حينئذ كأنه ابتاع لحما لا يدرى كيف هو أو باع لحما لا يدرى كيف هو (قال ابن وهب) ثم رجع مالك فقال لا بأس به في الارطال اليسيرة تبلغ الثلث أو دون ذلك **﴿ابن وهب﴾** قال وقال لي مالك ان اشتري رجلا من رجل شاة فقال يع لي لحما بكذا وكذا فذلك غرر لا يصلح واذا اشتريتها وضممتها وحزمتها فلا بأس بذلك وان شرطت للذي ابتعتها منه الرأس والاهاب لا تملك اذا اشتريتها منه وضممتها وشرطت له رأسها واهابها فلها ان ماتت فهي من الذي اشتراها وانه اذا باعك لحما فانت قبل أن يذبحها فضاها على بائنها **﴿ابن وهب﴾** قال وأخبرني محمد بن عمرو عن ابن جريح أن زيد بن ثابت قضى في جزور بيعت واشترط البائع مسكها فرغب الرجل فيها فأمسكها فقال زيد بن ثابت له شروى مسكها **﴿قال﴾** وأخبرني اسماعيل ابن عياش أن علي بن أبي طالب وشريحا الكندي قضيا في رجل باع بديرا أو شاة

واشترط المسك والرأس والسواقط فبرأ البعير فلم يخره صاحبه (قال) اذا لم يخره أعطاه قيمة ما استثنى وقال شريح أو شرواه وقال مالك والليث شرواه أو قيمته (وابن وهب) وأخبرني موسى بن شيبة الحضرمي عن يونس بن يزيد عن عمارة بن غزينة عن عمرو بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج هو وأبو بكر من مكة مهاجرين إلى المدينة مرّا براحي غنم فاشترى منه واشترط عليهما أن يسلبها له (وأخبرني) الليث بن سعد عن يونس بن يزيد عن عمارة بن غزينة بهذا وقال الليث فذلك حلال لمن اشترطه

✽ في الرجل يبيع من لحم شاته أرطالا قبل أن يذبحها أو يبيع شاة ✽
✽ ويستثنى من لحمها أرطالا مساة ✽

✽ قلت ✽ رأيت أن بعت عشرة أرطال من لحم شاتي هذه أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز ✽ قلت ✽ فإن بعت رطلا من لحم شاتي هذه أيجوز أيضا (قال) لا يجوز عند مالك ✽ قلت ✽ فإن بعت شاتي واستثنيت رطلا من لحمها أو عشرة أرطال أيجوز في قول مالك (قال) قال مالك اذا اشترط الشيء الخفيف من ذلك الرطل أو الرطلين وما أشبهه فذلك جائز ✽ قلت ✽ وإن اشترط من لحمها ما هو أقل من الثلث أيجوز هذا في قول مالك (قال) ما رأيت مالكا يبلغ الثلث إنما يجوز من ذلك الشيء الخفيف ✽ قلت ✽ ولم جاز هذا عند مالك أن أبيع شاتي واشترط من لحمها الرطلين والثلاثة والأربعة وما أشبهه ولا يجوز لي أن أبيع من شاتي رطلين أو ثلاثة فبطل أن أذبحها وأسلخها (قال) لانه لا يجوز لك أن تبيع ثمرة حائطك قبل أن تكون ثمرا حين يزهي ويحمل يسه وتشتري من ثمرة الحائط أصما معلومة تأخذها تمرا اذا طابت وكانت التمر الثلث فأدنى ولا يجوز أن تبيع من ثمرة حائطك حين يزهي ويحمل يسه تمرا أصما معلومة وإن كانت دون الثلث يأخذها تمرا اذا كان يطيعه ذلك التمر من ثمرة هذا الحائط فلا يجوز هذا وإن كان الذي باعه من ذلك أقل من الثلث ✽ قلت ✽ ما قول مالك في شراء لحوم الابل والبقير والنفم والطير كلها قبل أن تذبح فيقال له اذبح فقد

أخذنا منك كل رطل بكذا وكذا (قال مالك) لا يجوز ذلك لانه منيب لا يدري كيف يكون ما اشترى ولا يدري كيف ينكشف

﴿ في الرجل يدعى على الرجل فيصالحه من دعواه ﴾

﴿ على عشرة أروال من لحم شاة بعينها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو ادعيت في دار رجل دعوى فصالحني من ذلك على عشرة أروال من لحم شاة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز هذا عندي

﴿ في اشتراء اللبث في ضروع النعم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت لبث عشر شياه بأعيانها في ابان لبثها أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز اذا سعى شهراً أو شهرين أو ثلاثة وكان قد عرف وجه حلابها فلا بأس به وان لم يعرف حلابها فلا خير فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتري لبثها ثلاثة أشهر ثم حلبها شهراً ثم يموت منها خمس (قال) ينظر الى الخمس المالكه كم كان حلابها كل يوم فان كان حلابها كل يوم قسطين قسطين قيل فاحلاب هذه الخمس الباقية كل يوم فان كان حلابها قسطاً قسطاً قيل فكم كان الشهر الذي حلب فيه الشهر كلها من الثلاثة الاشهر التي اشترى حلابها فيها في قلة اللبث وكثرته في غلاته ورخصه فان بين اللبث في أوله وآخره تفاوتاً بعيداً في الثمن يكون شهراً في أوله يعدل شهرين في آخره وأكثر من ذلك ﴿ فان قيل ﴾ الشهر الذي احتلب فيه يعدل الشهرين الباقيين أن لو كانت النعم المالكه قياماً في نفاق اللبث في الشهر الاول لثلاثة فيه ورخصه في الشهرين الباقيين ﴿ قيل ﴾ فقد قبضت أيها المشتري نصف حقاك لحلابك النعم كلها الشهر الاول وبقي نصف حقاك فلا حق لك في نصف اللبث الباقي وقد استوجبه البائع بحلابك غنمه شهراً ويرد عليك البائع لما هلكت الخمس التي كانت تحلب قسطين قسطين وبقيت التي تحلب قسطاً قسطاً فبقي نصف الثمن لان لبث المالكه قسطان قسطين ولبن الباقية قسط قسط فعملنا ان المالكه ثلثان من نصف

الثمن الباقي والباقي الثلث من نصف الثمن الباقي وإنما هما في هذا النصف الباقي بمنزلة
 رجل اشترى لبن عشر شياه في ابان الحلاب على ما وصفنا ثم مات منها خمس قبل أن
 يحلب منها شيئاً فاته يصير أمرهما إلى ما وصفت لك في المسئلة التي فوق وكذلك
 أن لو كانت المالكة تحلب الثلث أو النصف أو الثلاثة أرباع فعلى هذا الحساب
 يكون جميع هذه الوجوه ﴿قلت﴾ فإن كنت إنما سلقت في لبن هذه النعم
 فيموت منها شيء (قال) إذا سلقت فيها فيموت منها شيء كان سلفك كله فيما بقي
 من لبن هذه النعم ﴿قلت﴾ والسلف في لبن النعم مفارق لشراء لبن النعم في قول
 مالك قال نعم (قال مالك) وإنما يجوز أن يشتري لبن النعم إذا كانت كثيرة الشهر
 والشهرين والثلاثة وأما إن كانت الشاة أو الشاتين فاشترى رجل حلابها على كذا
 وكذا شهراً بكذا وكذا درهما فلا يجزئني لأن الشاتين غير مأمومتين (قال) ولو
 سلف في لبن شاة أو شاتين كيلاً معلوماً كذا وكذا قسطاً بكذا وكذا درهما في
 ابان لبنها فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وإنما السلف في لبن النعم مكايلة في قول مالك
 (قال) نعم لا يجوز الا مكايلة في ابان اللبن ﴿قلت﴾ أرأيت لو أتى بتم لبن غنمى
 هذه في ابان لبنها حتى ينقطع أيجوز ذلك أم لا (قال) قال مالك إذا ضرب لذلك
 أجلاً شهراً أو شهرين فلا بأس بذلك إذا كان ذلك في ابان لبنها وعلم أن لبنها لا ينقطع
 إلى ذلك الأجل إذا كانت قد عرف وجه حلابها ﴿قلت﴾ فلو أتى بتم لبنها في
 غير ابان اللبن وشرطت أن أعطيه ذلك في ابان لبنها كيلاً أو جزأً أيجوز ذلك في
 قول مالك (قال) لا خير فيه عند مالك ﴿قلت﴾ أرأيت إن بعت لبن شاة في
 ابان لبنها شهراً أو شهرين (قال مالك) أكره أن يباع لبن الشاة الواحدة أو الشاتين
 لأن الشاة والشاتين أمرهما يسير وهما عندي من الخطر إلا أن يبيع لبنها كيلاً
 كل قسطاً بكذا وكذا ﴿قلت﴾ ويتقد في ذلك إذا اشترى لبن الشاة أو الشاتين
 (قال) نعم إذا شرع في أخذ اللبن أو كان يشرع في ذلك بعد اليوم واليومين أو الأيام
 الثلاث ﴿قلت﴾ فإن اشترى لبن هذه النعم في ابان اللبن فلم يقبض اللبن حتى ذهب

إبان اللبن (قال) برد الدرهم

﴿ في الرجل يكتري البقرة يحرث عليها وهي حلوب ويشترط حلابها ﴾

﴿ قال ﴾ وسألت مالكا أو سئل وسبغته عن الرجل يكتري البقرة تحرث له أو يستقي عليها الأشهر وهي حلوب أو الناقة ويشترط حلابها في ذلك (قال) ان كان قد عرف حلابها فلا أرى بذلك بأسا

﴿ في الرجل يشتري الجبلان على ان عليه عصره والقمح على ان عليه طحنه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت من رجل جبلانه هذا على أن عليه عصره أ يجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز هذا ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لانه كأنه باعه ما يخرج منه فهو لا يدري ما يخرج منه ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو باعه زرعاً قائماً ويشترط المشتري على البائع أن عليه حصاده ودراسه (قال) قال مالك لا يجوز هذا أيضاً ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان باع حنطته هذه ويشترط عليه المشتري أن يطحنها (قال) استنقله مالك وجوزوه وأرى أنه خفيف وهو جل قول مالك اجازته (قال) وقال لي مالك ولو أن رجلاً ابتاع من رجل ثوباً على أن يحنطه له لم أر بذلك بأساً ولو اشترى ثوبين على أن يحنطوهما لم أر بذلك بأساً ولو ابتاع قمحاً على أن يطحنه له (قال) لي مالك فيه منغز وأرجو أن يكون خفيفاً وأنا لا أرى به بأساً ﴿ قال ﴾ قلت له فالسمسم والتبعل والزيتون يشترطه على أن على البائع عصره فكرهه مالك وقال لا خير فيه إنما هذا اشترى ما يخرج من زيته والذي يخرج لا يعرفه فرددته عليه عاماً بعد عام فكل ذلك يكرهه ولم يقف فيه وقال لا خير فيه ﴿ قلت ﴾ والقمح يشترطه على أن على بائله حصاده ودراسه وذروه يشترطه زرعاً قائماً قد يس (قال) لا خير فيه ورأيت به عنده من المكروه البين لأنه إنما يشترى ما يخرج من الزرع ﴿ قلت ﴾ فما فرق ما بين الطحين وبين هذه الأشياء التي كرهها مما يخرج منها والدقيق يخرج من الحنطة (قال) كثاني رأيت به يرى أمر الطحين أمراً أقرباً ويرى أن القمح قد

عرف وجهه ما يخرج منه فلذلك خففه على وجه الاستئصال منه له
 في القياس (قال) ولقد قال لي مالك مرة لا يعجبني ثم خففه
 وجل قوله في القديم والحديث مما حملناه عنه
 نحن واخواننا على التخفيف على وجه
 الاستحسان ليس على القياس

تم كتاب العرايا والتجارة بأرض العدو وبيع أرض العنوة وأرض الصلح وبيع
 الشاة المصرة والفرقة في القرايات وبيع ماء المواجل والآبار والأنهار



وله كتاب التدليس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب التدليس ﴾

﴿ في المبد يشتري ويدلس فيه لميب ويحدث فيه عيب آخر ﴾

﴿ حدثنا ﴾ زيادة الله بن أحمد قال حدثنا يزيد وسليمان قال حدثنا سحنون قال قلت لابن القاسم أرايت لو أنى اشتريت عبداً بدنانير فأصابه عندى عيب ثم ظهرت على عيب دلته لى البائع أترى لى أن أردّه فى قول مالك بن أنس (قال) نعم الا أن يكون الميب الذى أصابه عندك مفسداً مثل القطع والموار والشلل والعمى وشبه ذلك فان كان الميب الذى أصابه عيباً مثل هذه الميوب كنت مخيراً فى أن ترد المبد وتفرم بقدر ما أصاب المبد عندك من الميب وان شئت احتبست المبد وأخذت من البائع ما بين الصحة والداء الا أن يقول البائع أنا أقبله بالميب الذى أصابه عندك وأرد الثمن كله فيكون ذلك له ﴿ قلت ﴾ ولم كان هذا هكذا اذا أصابه عند المشتري عيب مفسد لم يكن للبائع أن يأخذه ويرجع على المشتري بقدر ما أصابه عنده من الميب (قال) لان الميب اذا كان مفسداً فأصابه ذلك عند المشتري فهو فوات فليس للبائع أن يقول أنا آخذه وأرجع قيمة الميب الذى أصابه عند المشتري لانه قد فات ﴿ قلت ﴾ ولم لا يكون على المشتري اذا رد المبد لميب ظهر عليه وقد أصابه عنده عيب غير مفسد قيمة هذا الميب الذى أصابه عنده وان كان غير مفسد (قال) لانها ليست من الميوب التى هى تلف للمبد التى تنقصه نقصاناً كثيراً وهذا

مثل الحى والرمد وما أشبه ذلك ألا ترى أنه ان حم يوما أو أصابه رمد أو داميل
ثم ظهر على عيب دلسه له البائع أن له أن يرده ﴿قلت﴾ فان كان هذا العيب الذى
أصابه عند المشتري قد قصه إلا أنه ليس من الميوب المفسدة أياكون للمشتري
أن يرده اذا ظهر على عيب قد دلسه له البائع ولا يكون عليه لما قص العيب الذى
أصاب العبد عنده شئ ﴿قال﴾ قال مالك بن أنس له أن يرده ولا شئ عليه اذا كان
عييا غير مفسد وان كان قد قصه ﴿قلت﴾ أرايت ان قطعت اصبه أو أصابه أمر
من الله فذهبت اصبه ثم ظهر المشتري على عيب دلسه له البائع أنه أن يرده ﴿قال﴾
لا أحفظه عن مالك بن أنس إلا أنى أراه عييا مفسدا لا يرده إلا بما قص ﴿قلت﴾
فان ذهبت أظفره أو ظفره ﴿قال﴾ أما أظفره فهو عيب لا يرده إلا بما قص منه إلا
أن يكون من وخش الرقيق الذى لا يكون ذلك مفسدا فيهم ولا ينقص كثيرا فان
كان كذلك رده ولا شئ عليه وأما الظفر فان له أن يرده ولا شئ عليه ولا أراه
عييا ﴿قلت﴾ فتحفظ عن مالك بن أنس أنه قال ان أصابه عنده حمى أو رمد أو
صداع أو كى وكل وجع ليس يخوف أن له أن يرده اذا أصاب به عييا قد دلس له
البائع ولا شئ عليه ﴿قال﴾ نعم

— في الرجل يشتري العبد فيموت أحدهما ويمجد بالآخر عييا —

﴿قلت﴾ أرايت ان اشترت عبد في صفقة واحدة فات أحدهما في يدي وأصبت
بالباقى عييا أياكون لى أن أردده عند مالك ﴿قال﴾ نعم لك أن ترده عند مالك وتأخذ
من الثمن بحساب ما كان يصير لهذا العبد من الثمن يقوم هذا الميت والميت
فينظر ما يصيب قيمة هذا الذى أصبت به عييا من الثمن فيرجع بذلك على البائع
﴿قلت﴾ فان اختلفا في قيمة الميت فقال للبائع قيمة الميت الثلث وقيمة هذا الثلثان وقال
البائع قيمة هذا الثلث وقيمة الميت الثلثان ﴿قال﴾ يقال لهما صفا الميت فاذا تصادقا في
صفته دعى لصفته أهل المعرفة به فيقومون تلك الصفة وان تناكرا في صفته فالقول في
صفته قول البائع مع يمينه اذا كان قد استند الثمن لان للبائع مدع للفضل على ما يقول

البائع فالتقول قول البائع وعلى المبتاع البينة على الصفة وان لم يأت بالبينة على الصفة خلف البائع وكان القول قوله اذا كان قد انتقد وان لم يكن انتقد فالتقول قول المشتري ﴿قلت﴾ ارايت ان اشتريت شاتين مذبوحتين فأصبت احدهما غير ذكية أتزمنني الذكية بحصتها من الثمن في قول مالك بن أنس أم لا (قال) أرى ذلك مثل الرجل يتناع الطعام فيقال له ان فيه مائة أردب فيشتري على ذلك فلا يجد فيه الا خمسين أو أربعين (قال) لا يلزمه أخذ ذلك الطعام الا أن يكون الذي نقص من ذلك الارادب اليسيرة وهذه الشاة اذا وجدها ميتة وانما كان شراء الرجل شاتين لحاجته الى جملة اللحم والرجل اذا جمع الشراء في الصفقة الواحدة كان أرخص فأرى الشاتين بمنزلة ما وصفت لك من الطعام عند مالك ويرد الجميع الا أن يشاء أن يحبس الذكية فالذي يصيبها من حصة الثمن فذلك له ﴿قلت﴾ فان اشتريت عشر شياء مذبوحة فأصبت احدها ميتة (قال) أرى أن تزملك التسعة بحصتهن من الثمن ﴿قلت﴾ وكذلك الرجل يشتري قلالا خل فيصيب احدها خمرأ أو يشتري قلتي خل فيصيب احدها خمرأ فهو على حال ما وصفت لك من قول مالك (قال) نعم ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره اذا اشترى شاتين أو قلتين أو عبيدين متكافئين فان هذا لم يشتري أحدهما لصاحبه فان أصاب بأحدهما عيبا أو استحق أحدهما رجع بما يصيب المستحق من الثمن وان كان عيبا رده وأخذ ما يصيبه من الثمن ﴿قال سحنون﴾ وكذلك يقول ابن القاسم في العبيدين المتكافئين وليس العبدان المتكافئان كعبيدين أحدهما تبع لصاحبه انما اشترى لمكان صاحبه أو كجملة ثياب أو رقيق أو كيل أو وزن يكتب فيستحق منه اليسير ويبقى الكثير فان هذا قد سلمت له جل صفقته فيلزمه ما صح ويرجع بثن ما استحق فان كان ما استحق مضرا به في صفقته لكثرة ما استحق من يديه ويعلم أن هذا اذا استحق منه دخل عليه فيه الضرر لتبويض ذلك عليه وأن مثله انما رغب في جملة ما اشترى فان هذا مثله أن يرد الصفقة كلها ويأخذ الثمن وان أراد أن يحبس ما سلم في يديه ويرجع بثن ما استحق فان كان ما اشترى على

الكيل والوزن فذلك له وان كان ما استحق مما بيع على المدد فكان الاستحقاق على الاجزاء نصف ما اشترى أو ثلثيه أو ثلاثة أرباعه أو ثلثه فذلك له لان ما رضى به يصير له ثمن معروف ان كان الذى استحق نصفه أو ثلثيه فرضى بما بقي صار له بنصف الثمن أو بثلثيه وكذلك ما استحق من الكيل والوزن لان الذى يبقى ثمنه معروف لانه مما لا يقسم الثمن عليه ان كانت استحق منه جزء معروف أو عدد على عدد السلع وان كان ما باع عدداً واستحق من المدد ما يصير للمشتري حجة في أن يرد فأراد أن يحبس ما بقي بما يصيبه من الثمن فان ذلك لا يجوز له لانه اذا وجب له رد جميع ما في يديه فليس له أن يقول أنا أحبس ما بقي بما يصير له من الثمن لانه يحبس بثلث مجهول لانه أوجه على نفسه بما يصير له من الثمن وذلك غير معروف حتى تقوم السلع ثم يقسم الثمن عليها فما صار للذى بقي أخذه بحصته من الثمن وذلك مجهول وأما في العيب فانه اذا أصاب العيب في كثير من العدد حتى يضر ذلك به في صلفته أو في كثير من وزنه أو كيله فانه مخير في أن قبل الجلع بعينه أو يرده كله وليس له خيار في أن يحبس ما صح في يديه بما يصيبه من الثمن وان كان معروفاً وهو خلاف الاستحقاق في هذا الموضع لان صاحب العيب انما باع على أن يحمل بعضاً بعضاً فاما رضى منه بما رأى وامارده عليه ﴿قلت﴾ أرايت ان اشترت عبداً بثويين فهلك أحد الثوين عند صاحبه وأصاب بالثوب الباقي عيباً فجاء ليرده كيف يكون هذا في قول مالك (قال) ينظر الى الثوب الذى وجد به العيب فان كان هو وجه ما اشترى وفيه الفضل فيما يرى الناس رده ونظر الى العبد فان كان لم يفت رده ونظر الى قيمة الثوب التالف فرد قايضه مع الثوب الذى وجد به العيب وان كان العبد قد فلت بتماء أو نقصان أو اختلاف أسواق أو شيء من وجوه القوت نظر الى الثوب الباقي كم كان من الثوب التالف فان كان ثلثاً أو ربما نظر الى قيمة العبد ففرم قايض العبد لصاحب الثوب من قيمة العبد بقدر الذى يصيبه من صاحبه ان ثلثاً أو ربما يفرم له من قيمة العبد ثلثها أو ربما ولا يرجع في العبد بشيء وان كان انما أصاب صاحب العبد بالعبد عيباً وقد

نلف أحد الثوين عند بائع العبد رد العبد وينظر الى الثوب الباقي فان كان هو وجه الثوين ومن أجله اشتراها رد الثوب الباقي وغرم قيمة التألف ان كان الثوب الباقي لم يشت بتمامه أو نقصان ولا اختلاف أسواق وان كان فات بشئ من ذلك أو كانت الباقي منهما سوى الذي ليس من أجله كان الاشتراء أسلماً لمشتريهما وغرم قيمتهما جميعاً لصاحب العبد .

— في الرجل يشتري السلعة فتموت عنده ويظهر منها على عيب —

﴿ قلت ﴾ ما قول مالك بن أنس فيمن اشترى سلعة بما صحيحاً فلم يقبضها صاحبها إلا بعد شهر أو شهرين وقد حالت الأسواق عند البائع وقبضها فانت عند المشتري ثم ظهر على عيب كان عند البائع أي القميتين بحسب على المشتري ويجعلها قيمة الجارية إذا أراد أن يرجع بالعيب أقيمتها يوم قبض الجارية أم قيمتها يوم وقعت الصفقة (قال) بل قيمتها يوم وقعت الصفقة ﴿ قلت ﴾ فان كان البيع حراماً فاسداً فأى القميتين يحسب على المشتري (قال) قيمتها يوم قبضها ليس قيمتها يوم وقع البيع لان المشتري في البيع الفاسد لا يضمن إلا بعد ما يقبض لان له أن يترك ولا يقبض والبيع الصحيح القبض له لازم وليس له أن يفسخ ذلك ومصيبته منه فهذا فرق ما بينهما ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت جارية بما صحيحاً فلم أقبضها حتى ماتت عند البائع وقد نقدته الثمن أو لم أنقده وقد فانت الجارية أو حدثت بالجارية عيب عند البائع قبل أن أنقدها (قال) قال مالك الموت من المشتري وان كان البائع احتبسها بالثمن (قال ابن القاسم) فالعيب عندي بمنزلة الموت يكون ذلك كله من المشتري إذا كانت الجارية ممن لا يتواضع مثلاً ويمت على القبض ﴿ قلت ﴾ فان كان اشتراها على صفة فأصابها بعد وجوب الصفقة على ما ذكرت لك (قال) قال مالك إذا كان اشتراها وهي على الصفة التي وصفت له فما أصابها من حدث بعد ذلك فهو من المشتري (قال ابن القاسم) وقال لي مالك بعد ذلك في هذه المسألة فيمن اشترى على الصفة أنها ان ماتت قبل أن يقبضها المشتري فهي من البائع (قال ابن القاسم) ولم يذكر لي في العيوب في

هذه المسألة شيئاً إلا أنه قال لي قبل ذلك في الموت والعيوب أنها من المشتري جميعاً وأرى أن ذلك كله من البائع إلا أن يشترط البائع أن ما أصابها بعد الصفقة فهو من المشتري فيكون ذلك على ما اشترط وهو قول مالك الآخر الذي ثبت عليه وقاله لي غير عام وأرى العيوب التي تصيب السلعة قبل أن يقبضها المتبائع بمنزلة الموت ضمان ذلك من البائع إلا أن يشترطه كما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اشتريت جارية بها عيب لم أعلم به فلم أقبضها حتى ماتت عند البائع أو أصابها عيب مفسد مثل القطع والشلل وما أشبهه وذلك كله عند البائع قبل أن أقبضها أتزني الجارية أم لا وهل يكون ما أصابها من العيوب أو الموت الذي كان بعد الصفقة من المشتري أم من البائع إذا اطلع على العيب الذي كان بالجارية عند البائع (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً إلا ما قال لي مالك في الموت إذا اشتراها فاحتبسها البائع للثمن فهي من المشتري إذا كانت ثمن لا يتواضع مثلها ويبتع على القبض فإن هذه السلعة قد وجبت وإن كان له أن يردّها لانهلوا شاء أن يأخذها أخذها بعينها ولم يكن للبائع فيها حجة ألا ترى أن عقده جائز فيها وإن عتق البائع فيها غير جائز ولا يشبه هذا البيع الفاسد لأن المشتري في البيع الفاسد لو أراد أن يأخذ لم يكن ذلك له وإن البائع لو أعتق في البيع الفاسد لجاز ذلك عليه ولم يكن للمشتري عتق معه إلا أن يكون المشتري أعتق قبل البائع فيكون قد ألتفها وإن هذا لا عتق للبائع مع عتق المشتري ولا عتق له وإن لم يمتق المشتري لأن المشتري كان على شرائه يأخذها إن أحب وإنما احتبسها بعد وجوب البيع بالثمن (قال) وكذلك قال لي مالك أراها بمنزلة الرهن إن احتبسها بعد وجوب البيع بالثمن فإن ماتت فهي من المشتري فهي إذا باعها وبها العيب فاحتبسها بالثمن فهي رهن ولو لم يحتبسها لقبضها المشتري وكان المشتري ضامناً لما أصابها فحس البائع أياها بمنزلة الرهن ونقبض للمشتري بعد الوجوب فأرى أن كل ما أصابها من عيب أو موت وإن كان بها يوم باعها البائع عيب كان عنده فهي من المشتري حتى يردّها قبضها من البائع أو لم يقبضها حتى يردّها بقضاء من السلطان أو يبرئها منها البائع ﴿ وأخبرني ﴾

سحنون عن ابن وهب عن ابن لهيعة أنه سمع يزيد بن أبي حبيب يقول اشترى
 رجل عبداً من آخر فقال الذي باعه قد وجب لك غير أني لا أدفع اليك العبد حتى
 يتقدي ثمنه فاني لا أملك فأنطاق المشتري يأتي بثمنه فلم يأت بثمنه حتى مات العبد عند
 الذي باعه (قال) يزيد قال سعيد بن المسيب هو من الذي مات في يده (وقال)
 سليمان بن بشار بل هو من الذي اشتراه ووجب له (قال سحنون) وقد قال مالك
 بقوليهما جميعاً (ابن وهب) قال الليث كتب إلى يحيى بن سعيد يقول من باع دابة
 غائبة أو متاعاً غائباً على صفة لم يصلح أن يقبض البائع الثمن حتى يجد الدابة أو المتاع
 الذي اشترى ولكن يوقف الثمن فإن كانت الدابة أو المتاع على ما وصف البائع تم
 بيعهما وأخذ الثمن (وأخبرني) سحنون بن سعيد قال أخبرني ابن وهب
 عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في بيع الدابة الغائبة إن أدركتها الصفقة
 حية فليس بذلك بأس وعلى ذلك بيع الناس (وأخبرني) عن ابن وهب عن يونس
 ابن يزيد عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال ما أدركت الصفقة
 حياً بمحموما فهو من المتاع (وأخبرني) عن ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن
 ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه حدثه قال تبايع عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف
 فرساً غائبة وشرط أن كانت هذا اليوم حية فهي مئى (وأخبرني) ابن وهب عن
 ابن جريح عن ابن شهاب قال كان عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف من أجد
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيع فكان الناس يقولون ليهما قد تبايعا
 حتى ننظر أيهما أجد فأبىع عبد الرحمن بن عوف من عثمان بن عفان فرساً غائبة بأثنى
 عشر ألفاً إن كانت هذا اليوم صحيحة فهي مئى ولا إخال عبد الرحمن إلا وقد كان
 عرفها ثم إن عبد الرحمن قال لثمان هل لك أن أزيدك أربعة آلاف وهي منك حتى
 يقبضها رسولى قال نعم فزاده عبد الرحمن بن عوف أربعة آلاف على ذلك فأتت
 فقدم رسول عبد الرحمن فلم الناس أن عبد الرحمن أجد من عثمان (وأخبرني) ابن
 وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال وانه وجد الفرس حين خلع وسنوا

قد هلكت فكانت من البائع

﴿ في الرجل يبتاع الجارية وبها العيب لم يعلم به حتى يبيعها ثم ترد عليه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت جارية وبها عيب لم أعلم به ثم بيعتها ففدوها رجل فغيرت في بدنها أو أسواقها ثم اشتريتها فعلمت بالعيب الذي كان عند البائع الذي باعني ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره لك أن تردّها عليه ان لم يكن دخلها عيب مفسد مثل ما وصفت لك ﴿ وقال أشهب ﴾ لك أن تردّها على الذي اشتريتها منه آخرًا لان عهدها عليه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان كان اشتراها يما صحيحًا وبها عيب لم يعلم به فباعها أو آجرها أو رهنها أو تصدق بها أو كاتبها أو اتخذها أم ولد أترى هذا كله فوتًا في قول مالك أم لا (قال) أما الرهن والاجارة والبيع فليس بفوت وقد بلغني عن مالك بن أنس ممن أثق به أنه لم يره في البيع فوتًا ورأى الذي أخذ به أن ليس البيع بفوت لانه قد أخذ له ثمنًا انما هو على أحد وجهين إما أن يكون قد رأى العيب فقد رضيه حين باعه ولو شاء لم يبعه حتى يثبت من صاحبها فردّها عليه بالعيب وإما أن يكون لم يره فهو ان كان نقص في بيعه المبد لم ينقص لموضع العيب (قال) وأما التدبير والكتابة والموت واتخاذها أم ولد والصدقة فان مالكا قال لي في ذلك انه كله فوت ﴿ قلت ﴾ فما قول مالك بن أنس في الهبة اذا وهبها وقد اشتراها وبها عيب (قال) قال مالك ان كان وهبها للثواب فهو بيع وان كان وهبها لنير ثواب فهو من وجه الصدقة وهو فوت ويرجع فيأخذ قيمة العيب والبيع الصحيح اذا أصاب العيب بعد ما رهن أو آجر فلا أراه فوتًا ومتى ما رجعت اليه بافكاك أو انقضاء أجل الاجارة فأرى له أن يردّها ان كانت بحالها وان دخلها عيب مفسد ردها وما نقصها العيب الذي حدث بها ﴿ وقال أشهب ﴾ ان اقتكها حين علم بالعيب فله أن يردّها والأوجه بما بين الصحة والفاء

❦ في الرجل يتاع الامة قتل أولاداً ثم يجد بها عيباً ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان ابتاع أمة فولدت عند المشتري ولداً فأت ولدها فأصاب بها عيباً أله أن يردها وقد مات الولد عنده (قال) نعم يردها اذا مات الولد ولا شيء عليه ويرجع بالثمن كله ولا شيء عليه في الولد ❦ قلت ❦ فان كانت الولادة قد نقصتها وقد مات الولد ثم أصاب بها عيباً (قال) له أن يردها وما نقصت الولادة منها وكذلك قال لي مالك بن أنس وكذلك لو لم تلد وأصابها عند المشتري عيب مفسد مثل القطع والعمور والشلل ونحو ذلك فنقصان الولادة مثل العيوب المفسدة ❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتري رجل جارية وبها عيب لم يعلم به ثم ولدت عنده أولاداً فأت الام أو قتلها رجل وبقي الاولاد عنده ثم علم بالعيب (قال) يرجع على بائنه فيأخذ منه قيمة العيب كما فسرت لك ❦ قلت ❦ فتقوم الجارية ان كانت ميتة أو مقتولة وولدها معها (قال) تقوم هي نفسها كما وصفت لك ❦ قال سحنون ❦ وقد قال بعض رواة مالك الا أن يكون ما وصل اليه من قيمة الام مثل الثمن الذي يرجع به على البائع فلا تكون له حجة ألا ترى أن البائع لو أن الام لم تقتل ولكنها ماتت لو قال للمشتري أنا أردت عليك جميع الثمن ورد على الولد ولا أعطيك ما بين القيمتين كان ذلك له وقيل للمشتري إما ان رددت عليه الولد وأخذت الثمن وإما أن تمسكت بالولد ولا شيء لك فهو اذا كانت القيمة في يده وهي مثل الثمن والولد فضلاً أيضاً لم تكن للمشتري حجة لان الذي يريد أن يرجع به في يديه مثله منها

❦ في الرجلين يتاعان السلعة ثم بينهما أحدهما ❦

❦ من صاحبه ثم يظهر على عيب ❦

❦ قلت ❦ فلو أتى بعت من رجلين ثوباً فباع أحدهما من صاحبه حصته ثم ظهر على عيب كان عنده (قال) أرى أن الذي باع حصته من صاحبه قد خرج ما كان في يديه من السلعة فلا يرجع عليك بما بين الصحة والداء وأما الذي لم يبع فله أن يرد حصته

التي في يديه عليك بنصف الثمن فتكون نصف السلعة في يدك ونصفها في يدي
الذي اشتراها من صاحبه

❦ في الرجل يتاع الجارية على جنس فيصيدها على جنس آخر ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشترت جارية على أنها بربرية فأصبتها خراسانية (قال) لك
أن تردها ❦ قلت ❦ فان اشتريتها على أنها صقلية أو آرية أو اشابانية فأصبتها بربرية
أو خراسانية (قال) ليس لك أن تردها ❦ قلت ❦ لم (قال) لان البربرية والخراسانية
أفضل من الصقلية والآرية لان الناس انما يذكرون الاجناس لفضل بعضها على
بعض فيزاد بذلك في أثمان الرقيق فاذا كانت أرفع جنسا عما شرط فليس له أن يرد
❦ قلت ❦ وتحفظ هذا عن مالك (قال) لا الا أن يكون في ذلك أمر يعرف به أن
المشتري قد أرادته فيرد عنه مثل أن يكره شراء البربرية لما يخاف من أصولهن
وخرتهن وسرتهن وما كان من هذا وما أشبهه فأرى أن يرد وما لم يكن على هذا
الوجه وليس فيه عيب يرد به ولا يثنى بوضع فلا أرى أن يرد ❦ قال ❦ ولقد سمعت
مالكا وسأله ابن كنانة ونزلت هذه المسئلة بالمدينة في رجل اشترى جارية فأراد أن
يتخذها أم ولد فاذا نسبها من العرب فأراد ردها بذلك وقال ان ولدت مني وعقت
يوما جر العرب ولاءها ولا يكون ولاؤها لولدي (قال مالك بن أنس) لا أرى هذا
عييا ولا أرى له أن يردها

❦ في الرجل يتاع العبد وبه عيب فيفوت عنده بموت أو عيب ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشترت عبدا وبه عيب دلته الى البائع بمائة دينار وقيمه مائة
 وخمسون دينارا فتغير عندى العبد ببيع فاسد أو مات فأردت أن أرجع على البائع
 بالعيب (قال) ينظر الى قيمته صحيحا يوم قبض عند مالك فزعمت أن قيمته خمسون
 ومائة والى قيمته معيبا يوم قبضته فزعمت أن قيمته وبه العيب مائة فصار ما بين قيمة
 العبد صحيحا وبين قيمته معيبا الثلث فيفرض الثمن على ذلك فيكون لبائع العبد ثلث المائة

ويرجع المشتري العبد حين فات العبد عنده بعيب مفسد أو يموت بثلاث المائة من
عن العبد لأن العيب نقص العبد الثلث فكان البائع قد أخذه ثلث المائة بغير شيء
دفعه إلى المبتاع فلذلك يرجع به ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك بن أنس كله (قال) نعم
﴿قال﴾ وقال مالك من باع عبداً وبه عيب دلّسه مثل الأبق والسرقة أو المرض
من الأمراض فأبى العبد أو سرق العبد فقطعت يده فات من ذلك أولم يميت أو
تعدى بالعبد المرض فات منه أو أبى وذهب ولم يرجع فوجد المشتري البينة على
هذه العيوب أنها كانت به حين باعه وعلم البائع بذلك فإن المشتري يرجع بالثمن كله
فيأخذه ولا شيء عليه في أبى العبد ولا موته ولا قطع يده وإن كان باعه أبى فسرق
فقطعت يده رد في التقطع كما فسرت لك لأن التقطع عيب حدث عند المشتري من
غير العيب الذي باعه به أو حدث في مرضه عيب آخر أو أعورت عينه أو قطعت يده
من غير سبب المرض فهذا لا يردده إلا ومعه ما نقصه كما فسرت لك في المسئلة الأولى
أو يحبسها فيأخذ قيمة العيب كما فسرت لك في المسئلة الأولى وما كان من سبب العيب
الذي وصفت لك أنه دلس به فات منه أو أبى أو قطع فلا شيء عليه فيه وهو يأخذ
الثمن كله ﴿وأخبرني﴾ سحنون عن ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر أن عمر بن
عبد العزيز قضى في الرجل يبيع العبد وبه عيب ثم يصيبه عند الذي ابتاعه عيب أنه إن
قامت له البينة على أنه إن كان به ذلك العيب عند صاحبه الذي باعه وضع عن المشتري
ما بين الثمنين قدر العيب الذي كان عند البائع ﴿وأخبرني﴾ عن وكيع بن الجراح عن
سليمان الأعمش عن إبراهيم عن شريح في الرجل يشتري الجارية فيطوؤها ثم يجد بها
عيباً (قال) إن كانت ثيباً ردها ورد نصف العشر وإن كانت بكرًا ردها ورد العشر
﴿وأخبرني﴾ عن وكيع عن أسرايل وشريك عن جابر عن عامر الشعبي عن عمر
قال ترد العشر ونصف العشر ﴿قال سحنون﴾ وإنما كتبت هذا في العشر ونصف
العشر وإن كان مالك لا يأخذه وإنما يقول ما نقص من وطئه حجة إن له أن يردّها
ولا يكون وطؤه أياها وإن دخلها به قضى فواتاً لا يرد مثل العتق والموت وما لا يقدر

على رده فهذا عمر وشرح قد رداها على البائع فلذلك كان للمشتري أن يرد العيب عن نفسه وان دخلها عنده النقص ونفيم ما نقصها اذا أراد ردها وان أراد أن يحبسها ويرجع بما بين الصحة والداء فلذلك له ألا ترى أن عمر بن عبد العزيز قضى في الرجل يبيع العبد وبه عيب ثم يصيبه عيب عند الذي ابتاعه انه يوضع على المشتري ما بين الثمين **﴿ وأخبرني ﴾** عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في العبد يشتريه الرجل يبيع المسلمين فيسرق وهو يد الذي اشتراه وتقوم عليه البيعة فتقطع يده ثم يجد هذا الذي اشتراه البيعة المأدلة على أنه كان سارقا معلوما ذلك من شأنه قبل أن يشتريه وان الذي باعه كتمه ودلسه (قال ابن شهاب) لم يلبثنا في ذلك شيء ولا نرى الا أنه يرد (قتيل) لابن شهاب فان أتى من عند الذي اشتراه ثم أقام البيعة المأدلة أنه كان آتيا معلوما ذلك من شأنه وأنه كتمه ودلسه به (قال ابن شهاب) نرى أن يرد المال الى من دلس له ويقع المدلس العبد ويرد الثمن فانه غره بأمر أراد أن يلف فيه ماله (قال ابن شهاب) وكذلك اذا دلس له بالجنون تخفق حتى مات انه يرجع بالثمن كله **﴿ سحنون ﴾** عن ابن نافع عن عبيد الرحمن بن أبي الزناد عن أبي الزناد عن السبعة أنهم كانوا يقولون كل عبد أو أمة دلس فيها إمالة فظهرت تلك الإمالة وقد فات رد العبد أو الإمالة بموت أو عتق أو بأن تلك الإمالة حملت من سيدها فانه يوضع عن المبتاع ما بين قيمة ذلك الرأس وبه تلك الإمالة وبين قيمته بزمانها فان مات ذلك الرأس من تلك الإمالة التي دلس بها فهو من البائع ويأخذ المبتاع الثمن كله منه ، وهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وطلحان بن يسار مع مشيخة سواهم من نظرائهم أهل فقه وفضل **﴿ قال ﴾** قلت للمالك بن أنس فالعبد يتاعه الرجل وهو أحمى أو الجارية فيدفع العبد الى الصناعة فيعمل البليان أو يكون صائغا أو سباعا أو نجارا فيرفع ثمنه فيجد به عيبا بعد ذلك فيريد أن يردده أم ترى ذلك له أم تراه فواتا

قال لا (قال مالك) والجارية يشتريها القوم فتستحق عندهم فتنصب (قال) فقلت
 للمالك ما التنصب قال تطبخ وتعمل وتنزل وتفسل وتعالج الاعمال وتستحق وتخرج
 ويرفع ثمنها بذلك أفهذا فوت (قال مالك بن أنس) لا أرى هذا فوتاً إن أحب أن
 يرد رد والا حبس ولا شيء له (قال) فقلت للمالك فالصغير يشتري فيكبر أترأه فوتاً
 (قال) نعم وأرى أن يأخذ قيمة العيب منه على ما أحب أو كره البائع (قال) وبلغني
 عن مالك أنه قال المهرم فوت (قلت) لعبد الرحمن بن القاسم وتفسير العيب كيف
 يرجع به إن رجع أو يرد إن رد (قال) إن أراد أن يرجع المتاع نظر إلى قيمة
 الجارية يوم باعها كم كانت قيمتها صحيحة ونظر كم قيمتها وبها العيب يوم باعها وقبضها
 فإن كان العيب الذي بها سدسها أو خمسها نظر إلى الثمن الذي نقد فيها فرد منه
 سدسها أو خمسة كان ذلك الثمن أكثر من القيمة أو أدنى فعلى هذا يحسب وإن
 أراد أن يردّها نظر إلى قيمتها يوم اشتراها وبها العيب الذي اشتراها به ثم نظر إلى
 ما أصابها عند المشتري من العيب كم كان قيمتها يوم قبضها أن لو كان بها . وتفسير ذلك
 أن يكون باعها وبها العيب وقيمتها ثمانون ديناراً فأعورت عنده ولو كانت ذلك اليوم
 عوراء كانت قيمتها ستين فيرد ربع الثمن بعد ما طرحنا ما يصيب العيب الذي دلّسه
 البائع من الثمن وأما العين التي ذهبت فيلزمه قيمتها يوم قبضها كمثل رجل ابتاع عبدين
 في صفقة واحدة بثمن واحد ثم مات أحدهما وبقي الآخر فيوجد به عيب فأراد أن يردّه
 فأنما ينظر كم كان قيمة الباقي من صاحبه المالك يوم قبضهما فإن كان الثلث أو النصف أو
 الربع وده ورجع فأخذ من الثمن إن كان الربع فالربع وإن كان النصف فالنصف وإن
 كان الثلث فالثلث من الثمن فالعبد الباقي مع الذي مات بمنزلة اليد والعين من الجسد
 بعد قيمة العيب الذي دلّس له يقسم الثمن على العيب الذي دلّس له وعلى ما بقي من
 العبد ثم يطرح قدر العيب الذي دلّس له به ثم ينظر إلى ما بقي فيكون ذلك ثمناً للعبد
 ثم ينظر إلى اليد أو العين كم كانت من العبد ذلك اليوم فإن كانت الربع أو الثلث رد
 ربع ما بقي من الثمن أو ثلثه بعد العيب الأول فهذا تفسير قول مالك في هذا (قال)

وسألت مالكا عن الرجل يبيع الأمة فيزوجها المشتري عبده ثم يجد بها عيا فيريد ردها أله أن يردها (قال) نعم (قال) قتل مالك بن أنس في النكاح أيفسخه البائع (قال) لا وهو بمنزلة أن لو زوجها سيدها رجلا حراً فليس للبائع أن يفسخه إن ردها عليه (قال) قتل مالك بن أنس أيفرد في ذلك قيمة ما نقص الجارية النكاح (قال) إن كانت الجارية ممن ينقصها النكاح فطيه ما نقص من ثمنها (قال) وربما ردها وقد نكحت وهي خير منها يوم باعها يردها وممها الولد فيكون هو أكثر لثمنها فإن كان ذلك ينقصها فأرى أن يرد النقصان والا فليس للبائع شيء يردها عليه والنكاح ثابت (قلت) أرايت أن كان في الولد ما يجبر به عيها الذي دخل من قبل النكاح أ يكون له أن يجبر عيها بالولد في قول مالك (قال) نعم ألا ترى أن مالكا قال ربما ردها وولدها وقد زاد ذلك في ثمنها فهذا من قوله يدلك على أنه إنما أراد أن يجبر به (قال) سحنون (وقد قال غيره يردها وما نقصها النكاح وإنما زيادة ولدها فيها كمثل زيادة بدنها وجسمها وصنعة تحدث فيها فيرفع لذلك ثمنها حتى تكون يوم يردها أفضل منها أن لو كان معها ولد وأكثر لثمنها وأشد جبراً لما نقص النكاح منها (وقد قال مالك بن أنس في بعض هذا البناء مما يردها به وهو فيها ويفرم ما نقص العيب ولا يحسب له في جبر ما نقص العيب عنده شيء (قلت) لابن القاسم أرايت أن اشتريت عبداً بعبد فهلك العبد الذي دفعت وأصبحت بالعبد الذي اشتريت عيها فأردت أن أردته (قال) قال مالك يرده وله قيمة الغلام الذي دفع إليه لأنه ثمن هذا العبد (قال) وإن نقص هذا الباقي الذي ظهر به العيب فلصاحبه أن يرده ولا شيء عليه في نقصاته إلا أن يكون نقصاته ذلك عيها مفسداً مثل المور والثلل والقطع والصمم وما أشبه ذلك وأما كل عيب ليس بمفسد فإنه يرده بالعيب الذي ظهر عليه ولا شيء عليه في العيب الذي حدث عنده إذا كان ليس عيها مفسداً وإن كان لم يهلك العبد الآخر ودخله ثناء أو نقصان أو اختلاف من أسواق أو عتاقة أو كتابة أو دبره أو باعه أو كانت جارية فأحبها ثم ظهر هذا الآخر على عيب بالعبد الذي عنده فإنه يرده وليس له من العبد الذي فات

ودخله ما ذكرت لك من المتق وغيره قليل ولا كثير وإنما له قيمته يوم قبضه منه وليس له من الثمن الذي باعه به هذا شيء وإن كان باعه ولم يمتقه باعه بأقل من قيمته يوم قبضه أو بأكثر من قيمته فليس لهذا الذي يرد العبد بالبيع في هذا الثمن قليل ولا كثير وإنما له قيمة هذا العبد الذي دخله القوت بالمتق أو بالبيع ويرد الذي أصاب به الغيب ولا شيء له ﴿قلت﴾ أرأيت إن اشتريت عبداً بطعام أو بشيء مما يكال أو يوزن كان مما يؤكل ويشرب أو كان مما لا يؤكل ولا يشرب فأصببت بالعبد عيباً وقد تلف الثمن الذي دفعت إليه فأردت رد العبد (قال مالك) ترجع بمثل ما دفعت من الكيل والوزن فإن كان قد تلف ذلك الذي دفعته فأما لك مثله ﴿قلت﴾ فإن كنت ابتعت عبداً بمرض من العروض فأصببت به عيباً وقد تلف المرض عند الذي دفعته إليه (قال) قال مالك يرجع عليه بقيمة ذلك المرض ولا يرجع عليه بمرض مثله (قال) وما يوزن ويكال في هذا بمنزلة الدنانير والدرهم وأما العروض كلها فأما له قيمتها إن كانت قد تلفت وإن كانت لم تلف فانه يرجع فيها إلا أن تكون قد فانت بنائه أو نقصان أو اختلاف من أسواق أو بيع فأما له قيمتها ﴿قلت﴾ ما فرق ما بين العروض في هذا وبين ما يوزن ويكال في قول مالك (قال) لأن العروض لا يستطيع رد مثلها وهو حين قبضها وجبت عليه قيمتها يوم قبضها إن حالت عن حالها فإذا تلفت العروض عند الذي باع العبد فانه يرجع عليه بقيمتها (قال) وأما ما يوزن ويكال فلم يجب عليه فيه قيمة إن حال فهو وإن تلف فأما له مثل كيله أو وزنه فكأنه أخذ شيئاً بعينه

﴿قلت﴾ في الرجل يبتاع العبد بما فاسداً ثم يمتقه قبل أن يقبضه

﴿قلت﴾ أرأيت لو أني اشتريت عبداً بما فاسداً فلم أقبضه من البائع حتى أعقته أيلزمني المتق أم لا (قال) المتق لازم للمشتري قبض أو لم يقبض إذا كان البيع فاسداً ويقوم عليه في ماله وتؤخذ من ماله قيمته إذا كان له مال فإن لم يكن له مال فلا يجوز عتقه ﴿قلت﴾ لم أجز عتقه قبل أن يقبضه والبيع فاسد وهو إنما يضمه يوم يقبضه والبيع الذي كان بينهما مفسوخ لا يقر ففقدتهما التي عقداً باطل

فلم أجزت عتقه قبل أن يقبضه (قال) لأن عتقه العبد قبل أن يقبضه قبض منه
للعبد فهو إذا أعتقه دخل في عتقه إياه قبضه للعبد بفوات العبد ﴿قلت﴾ وكذلك
لو كان العبد لم يتغير بتقصان بدن ولا بزيادة ولا بجمالة أسواق (قال) نعم قال عبد
الرحمن بن القاسم وإنما مثل ذلك مثل الرجل يشتري العبد الغائب ويشترط على البائع
أنه منه حتى يقبضه فتجب الصفقة بينهما أن البيع بينهما جائز وضمانه من البائع حتى
يقبضه المتباع ولا يصلح النقد فيه بشرط إلا أن يتطوع بذلك المشتري بعد وجوب
الصفقة فإن أعتقه المشتري وقد اشترط أن ضمانه من البائع جاز العتق عليه وكذلك
البيع الفاسد إذا أعتقه المشتري قبل أن يقبضه جاز عتقه على المشتري وإن كان العبد
في ضمان البائع وهذا مثل الأول ﴿قلت﴾ وما وصفت من بيع العبد الذي يكون في
بعض المواضع ويشترط سيده أن ضمانه منه أن البيع جائز هو قول مالك (قال) نعم
﴿قلت﴾ والعبد إذا أعتقه المشتري قبل أن يقبضه أنه جائز أهو قول مالك (قال)
لا أثبتة عنه في العتق ﴿قلت﴾ أرايت لو أني اشتريت عبداً أكون لسيده أن
يمتني قبضه في قول مالك حتى أدفع إليه حقه (قال) نعم ﴿قلت﴾ فلو أعتقه المشتري
بعد وجوب الصفقة وقبل أن يدفع إليه الثمن أيجوز عتقه وقد كان للبائع أن يمنعه
(قال) العتق جائز عند مالك إن كان للمشتري مال ويؤخذ منه الثمن وإن لم يكن له
مال لم يجز عتقه فإن أيسر قبل أن يباع عليه وأدى الثمن وقبض العبد جاز ذلك العتق
عليه ﴿قال﴾ وقال مالك فإن بيع عليه في ثمنه ثم اشتراه بعد ذلك لم أره يعتق عليه لأنه
قد بيع عليه فبطل عتقه ذلك ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن اشترى سلعة بسلعة عنده
في بيته موصوفة قبض السلعة الحاضرة ثم أصاب السلعة الغائبة التي كانت في البيت
قد تلفت أو ماتت قبل وقوع الصفقة (قال) يأخذ سلعته بعينها إن كانت لم تتغير
﴿قلت﴾ فإن كانت السلعة التي قبض جارية فأعتقها ثم أصاب السلعة الموصوفة التي
كانت في البيت قد تلفت قبل وجوب الصفقة (قال) أرى عتقه جائزاً وعليه قيمتها
﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال لي مالك في البيع المكروه أنه من صاحبه

ضامن له اذا قبضه فهذا اذا كانت السلعة غائبة غيبة بعيدة فالتقيد فيها مكروه فاذا
اشترط النقد فيها صار بيعا مكروها وهو قول مالك وغيره ممن هو أكبر منه وهي
من المشتري اذا قبضها وعقده فيها جائز ولو باعها فغذ البيع وكان عليه قيمتها يوم
قبضها وجاز البيع لمن باعه اذا كان الأول قد قبضها وكذلك لو كانت حاضرة أو
غائبة غيبة قريبة مما يجوز فيه النقد اذا اشترط أن يعده فهو ضامن اذا قبض السلعة
حتى يدفع الثمن فان باع أو أعتق جاز ذلك له إلا أن يمتنع ولا مال له فيكون عقده
باطلا ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشترى جارية يباعها فاشتريها المشتري قبل أن يقبضها
أو كاتبها أو تصدق بها أيكون هذا فوتاً وان كان لم يقبضها (قال) نعم على ما فسرنا
لك ان كان ذا مال ﴿قلت﴾ فان كانت عند البائع فأصلها عيب من العيوب أو تغيرت
بسوق أو زيادة بدن أو نقصان أو مات وكل هذا قبل أن يقبضها المشتري من البائع
(قال) قال مالك ذلك كله من البائع لانه لم يقبضها فيكون ضامناً لها لان البيع حرام
منسوخ فلا يضمن ذلك المشتري حتى يقبض فأما المتق والصدة والتدبير والكتابة
فهذا أمر أحده للمشتري فضمن بما أحدث وصار فوتاً اذا كان يقدر على ثمنها ﴿قلت﴾
أرأيت ان اشترت جارية يباعها فاشتريها فاشتريها وجعلت كتابتها نجوماً كل شهر
فمجزت عن أول نجم ولم تتغير بزيادة سوق ولا نقصان ولا زيادة بدن ولا بتغيير
بدن ثم رجعت الى رقيقاً فأردت ردها أيكون ذلك لي أم رآه فوتاً في قول مالك
(قال) قال مالك الحيوان لا يثبت في الايام اليسيرة على حال واحدة ورأه مالك فوتاً
قال شهر أيين عند مالك أنه فوت في البدن وان لم تتغير الاسواق فهذا لما مضى شهر
فقد فانت الجارية وليس له أن يردّها وعليه القيمة وانما يكون له أن يردّها لو كان
ذلك قريباً الايام اليسيرة (قال) وكذلك قال لي مالك بن أنس في الايام اليسيرة
﴿قال سحنون﴾ وقال غيره انما كان قبضه لها على قيمة فلما أحدث فيها الكتابة تم
وجوب القيمة وان عجزت من ساعته ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن مسلماً اشترى من
نصراني جارية بخمر فأجلبها أو أعتقها أيكون ذلك فوتاً (قال) لم أسمع هذا من مالك

ولكنه فوت وأرى لهذا النصراني على المسلم قيمة جاريته ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتراها بما فاسداً فرهنها مكانه أ يكون هذا فوتاً أم لا (قال) ان كان يقدر على أن يفتكها لسة في يديه فاني لا أراه فوتاً وان كان ليس يقدر على أن يفتكها ولا سعة له فأراه فوتاً وأراه من وجوه البيع لانه قد أعتق رقبتها وكذلك هو في الاجارة ان قدر على فسسخها والا فهو فوت ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت سلعة بما فاسداً وهي جارية فأتخذتها أم ولد أ يكون هذا فوتاً في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان دبرها أو أعتقها أو كاتبها أو باعها أو تصدق بها أو آجرها أو رهنها (قال) نعم هذا كله فوت في البيع الفاسد في قول مالك الا الاجارة والرهن فاني لم أسمع منه ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل باع يما بمضه حلال وبمضه حرام ففطن له فقال أنا أضع عنك الحرام وأمضى لك الحلال (قال ابن شهاب) ان كانت الصفقة فيهما واحدة تجممها فانا نرى أن يرد ذلك البيع كله وان كانتا بيعتين شتى لكل واحدة منهما صفقة على حدة فانا نرى أن يرد الحرام ويجاز الحلال ﴿قال ابن وهب﴾ وقال يونس بن يزيد قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن لا تجمع صفقة واحدة شيئين يكون أحدهما حلالاً والآخر حراماً . ومن ذلك ما يدرك فينقص . ومن ذلك ما يتفاوت فلا يدرك بمضه الا بظلم فيترك قال الله تبارك وتعالى وان تبتم فلکم رؤس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون وكل بيع لا يدرك حتى يتفاوت فلا يستطاع رده الا بمظلمة فقد تفاوت رده وما كان من أمر تنقصه بين أهله بنير ظلم فلم يفت ذلك فاتقصه

﴿في الرجل يتبع العبد فيجده به عيا فيريد رده وبالله غائب﴾

﴿وسألت﴾ ابن القاسم عن الرجل يتبع العبد من الرجل فيجده به عيا مثله لا يحدث فيأتي به الى السلطان وقد غاب بآله (قال) قال مالك ان كانت غيبته بعيدة وأقام المشتري اليينة أنه اشتراه بمعدة الاسلام وبيع الاسلام تلوم السلطان للبايع فان طمع بقدمه والا باعه فقصى الرجل حقه فان كان للبايع فضل حبسه له وان كان فيه نقصان اتبع

المشتري البائع بذلك النقصان ﴿قلت﴾ ويدفع السلطان الثمن الذي يبيع به العبد الى مشتري العبد الذي رده باليب في قول مالك قال نعم (قال مالك) يدفع اليه الثمن الذي اشترى هو به العبد ﴿قلت﴾ فهل يكون على هذا الذي يرد العبد بالعيب عند السلطان وبائع العبد غائب اذا باع السلطان العبد فقال ادفع الى الثمن الذي اشتريت به العبد هل يكلفه السلطان اليئنة أنه قد تعد الثمن البائع (قال) نعم يكلفه والا لم يدفع اليه الثمن ولم أسمع هذا من مالك ﴿قلت﴾ رأيته ان اشترت عبداً يبيعاً فاسداً فغاب البائع كيف أصنع بالعبد والعبد لم يتغير بقاء ولا نقصان ولا تغيير أسواق (قال) سألت مالكا عن الرجل يشتري العبد وبه العيب فيغيب البائع عنه فيطلبه ولا يجده فيرفع ذلك الى السلطان (قال) أرى أن يسأله السلطان اليئنة على شرائه فان أتى بيئنة أنه اشتراه ببيع الاسلام وعهدة الاسلام نظر السلطان بعد ذلك فلو لم له وطلب البائع فان كان قريباً لم يتعجل بيمه وان كان بعيداً باعه السلطان اذا خاف على العبد الضيعة أو النقصان أو الموت ثم قبض السلطان ثمنه فان كان فيه وفاء دفعه الى مشتري العبد وان كان فيه نقصان دفعه أيضاً الى مشتري العبد وأتبع المشتري البائع بما بقي له من اليه الثمن الذي اشتراه به وان كان في ثمنه فضل حبسه السلطان على بائع العبد حتى يدفعه (قال) فأرى البيع الفاسد مثل هذا اذا ثبت له اليئنة أنه كان يبيع حراماً ولم يتغير بقاء ولا نقصان ولا اختلاف أسواق رأيته أن يفعل به كما وصفت لك في العيب وان كان قد فات بشيء مما وصفت لك جملة القاضي على المشتري بقيته يوم قبضه ويترادان فيما بينهما ان كان لاحدهما فضل على صاحبه اذا اتى بائعه يوماً ما

﴿في الرجل يتبع الجارية يبيعاً فاسداً فتفوت عند المشتري بعيب﴾

﴿قلت﴾ رأيته ان اشترت جارية يبيعاً فاسداً فأصابها عيب فضمتني مالك قيمتها يوم قبضها رأيته ان كان الثمن الذي باعني به البائع الجارية أقل من قيمتها يوم قبضها أو أكثر أيزمني ذلك قال نعم ﴿قال﴾ وكل بيع حرام لا يقر على حال ان أدرك ردّها فاذافات (قال) مالك فلي المشتري اذا فلت عنده قيمتها يوم قبضها كانت

القيمة أقل من الثمن الذي باع به أو أكثر إلا البيع والسلف وما أشبهه من اشتراط
 ما لا يجوز في البيع فإنه إن كانت القيمة أكثر من ذلك الثمن الذي رضى به على أن
 باع وأسلف لم يزد عليه وإن كان أقل رد إلى ذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال)
 نعم ﴿قال﴾ وقال مالك بن أنس في الجارية يبيعها سيدها على أن تتخذ أم ولد فلا يعلم
 ببيع ذلك حتى تغتفر فتكون قيمتها أقل مما نقد فيها فيطلب المبتاع أن يوضع له
 (قال) لا أرى ذلك له إنما القول هاهنا للبائع وليس للمبتاع ﴿قلت﴾ أرايت أن
 اشترت سلعة يفسد فبعت نصفها أترى هذا فواتا في جميعها (قال) نعم ﴿وأخبرني﴾
 ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال كل شرط
 احتج به على رجل في جارية يتاعا يمنع به هبتها ويبيعها أو ما يجوز للرجل في ملكه
 أو يشترط عليه أن يتمس ولدها ولا يمز لها فلا يحل له أن يطأها على شيء من هذه
 الشروط وإن اشترط ذلك عليه فأهل الجارية أحق بجواز البيع أن تركوه من
 الشروط وخلوا بينه وبين الجارية بغير شرط وإن أبوا تناقضوا البيع وذلك أنه لا يحل
 له من الجارية ما اشتراها له به من أن يمسها والحاجة له إليها والشرط الذي اشترط
 عليه فيها فأهل الجارية بالخيار أن شاؤا وضمو عنه الشرط وإن شاؤا نقضوا البيع أن لم
 يطأها فإن وطئها كان في ذلك رأى الحكم ﴿وأخبرني﴾ سحنون عن ابن القاسم عن
 مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عتبة أن ابن مسعود استفتى عمر بن الخطاب
 في مثل هذا فيما اشترطت عليه امرأته في الجارية التي اشتراها منها وكان شرطها أن
 باعها فهي أحق بها بالثمن فقال عمر لا تقربها وفيها شرط لأحد ﴿وأخبرني﴾ عن
 علي بن زياد عن مالك بن أنس فيمن ابتاع جارية على أن لا يبيعها ولا يهبها فباعها
 المشتري أنه يتقض البيع وترد إلى صاحبها إلا أن يرضى أن يسلمها إليه ولا شرط
 فيها فإن كانت قد فاتت فلم توجد أعطي البائع فضل ما وضع له من الشرط (وقد)
 قيل إنها إن فاتت بيع أو تدير أو موت أو كتابة أو اتخاذ أم ولد أن عليه قيمتها
 وتراد أن الثمن

﴿ في الرجل يتبع الجارية وبها العيب لم يعلم به ثم تموت من ذلك العيب ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت جارية حاملا دلس لي بها البائع فماتت من نفاسها ألى أن أرجع بالثمن أم لا (قال) قال مالك بن أنس كل عيب دلس به البائع باعه وهو به وهو يعلم فهلك العبد عند المشتري من ذلك العيب فالمصيبة من البائع والثمن رد على المشتري والحمل عيب من العيوب فان كانت الجارية ماتت قبل أن يعلم به المشتري وقد دلسه فأراها من البائع وان كان علم فلم يرد حتى ماتت من نفاسها فلا شيء له (قال أشهب) الا أن يكون فيما علم أمر لم يكن في مثله فوت ققام في ردها فيكون بمنزلة من لم يعلم ولعله أن يكون علم حين أضر بها الطلق نخرج في ذلك فلم يصل الى السلطان ولا الى الرد حتى ماتت فهي من البائع وان كان أمرا في مثله ما ترد ولم يأت من ذلك أمر من طول الزمان ما يرى أنه رضا منه يكون اليوم وما أشبهه أحلف بالله الذي لا اله الا هو ما رضي الا على القيام ثم يردّها وان كان لم يدلس له به وماتت في يدي المشتري من ذلك العيب كانت المصيبة من المشتري ورد البائع على المشتري ما بين القيمتين ﴿ قال سحنون ﴾ وقد بينا آثار هذا قبل هذا وهذا قول أشهب

﴿ في الرجل يبيع الجارية من الرجل فتلد أولادا ثم تموت الام ﴾

﴿ فيظهر المشتري على عيب كان بالجارية ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان يمت من رجل جارية فولدت عند المشتري أولادا فماتت وبقي أولادها ثم ظهر على عيب كان بالجارية حين بعت اياها (قال) يرد البائع قيمة العيب ولا يكون للمشتري أن يرد الاولاد وقيمة الأم الا أن للبائع أن يقول أنا آخذ الاولاد وأرد الثمن لأن التي كان البيع فيها قد ماتت ﴿ قال سحنون ﴾ فان قال لا أقبل ذلك قيل للمشتري إما ان أخذت الثمن ورددت الاولاد واما ان تمسكت بالاولاد ولا شيء لك الا ترى لو أن الأم قائمة ومعهما ولدها ثم أراد ردها وبها العيب لم يكن له أن يردّها الا ومعهما ولدها أو يمسخها وولدها أولا ترى لو أن الام لم يكن معها ولد وأصاب بها

حدث بها عنده عيب آخر كان له أن يردّها ويغرم ما قصصها العيب عنده أو يحبسها ويرجع بقيمة العيب الذي دلّس له إلا أن يقول البائع إذا أراد للمشتري التمسك بها وأن يرجع بالعيب أنا أرد الثمن وأخذها معيبة فلا تكون للمشتري حجة أما أن يردّها ويأخذ الثمن وأما أن احتبس ولا شيء له وكذلك إذا رضى أن يعطي الثمن ويأخذ الولد بلا أم يقال للمشتري إما أن أخذت الثمن وأعطيت الولد وأما أن تمسكت بالولد ولا شيء لك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت أن اشتريت جارية فلم أقبضها حتى ولدت عند البائع ولداً ثم قبضتها بعد ما ولدت بشراً أو بشريين ثم أصبت بها عيباً دلّس لي البائع وقد حدث بالجارية عندي عيب فأردت أن أرجع عليه بالعيب الذي دلّس لي هل يقسم الثمن على قيمة الأم والولد أم على قيمة الأم وحدها (قال) ينظر إلى قيمة الأم يوم وقت الصفقة بلا ولد ثم يرجع بقيمة العيب بحال ما وصفت لك

﴿في المكاتب يتناع أو يبيع العبد فيعجز المكاتب ويحج السيد بالعبد عيباً﴾
﴿وللأذن له في التجارة يتناع العبد ثم يحجر عليه ثم يحج السيد بالعبد عيباً﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن مكاتباً اشترى عبداً فباعه من سيده ثم عجز المكاتب فرجع رقيقاً فأصاب السيد بالعبد عيباً كان عند بائه من المكاتب فأراد رده على بائه من المكاتب (قال) ذلك للسيد ﴿قلت﴾ لم وإنما كانت المهدة للمكاتب على البائع ولم تكن للسيد (قال) لأن المكاتب حين عجز فقد صار محجوراً عليه وصارت المهدة له على البائع فليس للمحجور عليه ما هنا أن يقبل ولا يرد إلا نرى أن العبد لو أراد أن يردّه فأبى السيد ورضى بالعيب كان ذلك للسيد ولا ينظر في هذا إلى قول العبد فهذا يدلّ على أن هذا قد صار إلى السيد أن يرد أو يقبل ألا ترى أن السيد لو أذن لعبده في التجارة فاشترى رقيقاً ثم منه من التجارة وأشهد عليه أنه قد حجر عليه ذلك الأذن ثم أصاب السيد بالعبد عيباً أن للسيد أن يرد أو تلك العيب بمبهم الذي وجد بهم وليس للعبد أن يرد لأن السيد قد حجر عليه إلا أن يكون العبد قبل أن يحجر عليه قد رأى العيب ورضيه من غير أن يكون رضاه معروفاً ولا محاباة ولكنه

رضيه رجاء الفضل فيه وكذلك الميكاتب . ومما يذك على ذلك أن لهذا السيد أن يرد اذا لم يعلم المكاتب بالعيب حتى عجز أو كان عبداً مجبوراً عليه قبل أن يعلم بالعيب أن العبد قد صار للسيد والمال قد صار في يد العبد فلا يجوز له في ماله صنع الا باذن سيده ﴿قلت﴾ أرأيت مكاتباً اشتري عبداً فأت قبل أن يؤدي كتابته ولم يترك وفاة فأصاب السيد بالعبد عيباً بعد موت المكاتب أيكون له أن يرده على البائع (قال) نعم الا أن يكون للبائع بينة أنه قد تبرأ من العيب الى المشتري المكاتب وذلك أن مالكاً سئل عن الرجل يشتري العبد أو الدابة فهلك المشتري فيجده ورثة المشتري بالسلمة عيباً فيريدون ردها فيقول البائع قد تبرأت من هذا العيب الى صاحبكم (قال مالك) ان كانت له بينة فذلك له والا حلف الورثة الذين يظن بهم أنهم علموا بذلك وردوا العبد ﴿قلت﴾ وكيف يحلف الورثة أعلى البتات أم على العلم (قال سحنون) أخبرني ابن نافع أنهم يحلفون على العلم ﴿قلت﴾ فان لم يكن فيهم من يظن به أنه قد علم بذلك (قال) فلا يمين عليهم عند مالك بن أنس ﴿قلت﴾ أرأيت مكاتباً باع عبداً ثم عجز المكاتب ووجد المشتري بالعبد عيباً فأراد رده (قال مالك) ذلك له فان كان للعبد مال أخذ الثمن منه وان لم يكن له مال بيع العبد المردود فقصى الذي رده بالعيب الثمن الذي اشتراه به ان كان فيه وفاة لذلك فان فضل بعد ذلك فضل كان للعبد الذي عجز وان كان نقصاناً كان عليه يتبمه به في ذمته (قال) فان كان على العبد الذي عجز دين ورضى المشتري بالرد كان هو والغرماء فيه شرعاً سواء

— في الرجل يبيع عبده من نفسه بسلمة يأخذها منه —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أتى بعت عبداً لي من نفسه بحارية عنده فقبضت الجارية ثم أصبت بها عيباً فأردت ردها بماذا أرجع على العبد أقيمة نفسه أم بقيمة الجارية (قال) ليس لك أن تردّها اذا كانت للعبد يوم باعه نفسه لأنه كأنه انتزعها منه وأعتقه (قال) ولو أنك بعت نفسك بها ولم تكن للعبد يومئذ ثم وجدت عيباً ترد منها ردها ورجعت عليه بقيمتها بمنزلة المكاتب يقاطعه سيده على جارية يأخذها منه ويمتقنه ثم يجد بالجارية

عيا أو تستحق فأنما يرجع عليه بقيمة الجارية ولا يرجع عليه بقيمة الكتابة لأن ذلك ليس بدين قاطع عليه فذلك رد الى قيمة العرض وهذا هو قول مالك في المكاتب ولا يشبه هذا البيع وهو في البيوع ثمن وهذا ليس بثمن وهذا وتكاح المرأة واحد وهما وبيع السلعة بالسلعة مختلف ﴿قلت﴾ أرأيت حين باعه نفسه بهذه الجارية فأصاب بها عيا فردها عليه أيكون تام الحرمة جائز الشهادة وتكون عليه قيمة الجارية ديناً (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً بشئ مما يكال أو يوزن فأتلف بائع المبد ذلك الثمن وقبضت المبد فأصبحت به عيا (قال) ترد المبد وتأخذ مكيلة طعامك ولا يكون لك قيمة طعامك ﴿قلت﴾ فان كنت انما اشتريت المبد بتياب فأتلف التياب ثم أصبت بالمبد عيا (قال) يرجع بقيمة التياب ﴿قلت﴾ وهذا كله قول مالك بن أنس (قال) نعم

— ما جاء فيمن اشترى داراً أو حيواناً فأصاب بها عيا —

﴿قال عبد الرحمن بن القاسم﴾ سئل مالك عن الرجل يشتري الدار وبها صدع (قال) ان كان صدعاً يخاف على الدار المهدم منه فأرى هذا عيا ترد به وان كان صدعاً لا يخاف على الدار منه فلا أرى أن ترد منه لأنه لا يكون في الحائط الصدع فيمكنك الحائط وبه ذلك الصدع زماناً كثيراً فلا أرى هذا عيا ترد الدار منه ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت جارية فأصبحتها رسحاء^(١) أيكون هذا عيا في قول مالك (قال) لا يكون عيا (قال) وسئل مالك عن الجارية تشتري فتصاب زعراء العانة لا تقبت (قال) أراه عيا وأرى أن ترد ﴿قلت﴾ أرأيت من باع عبداً وعليه دين أيكون ذلك عيا يرد منه في قول مالك (قال) نعم ذلك عيب يرد منه كذلك قال مالك ﴿أخبرني﴾ سحنون عن ابن وهب عن عقبة بن نافع قال قال يحيى بن سعيد دين العبد في ذمته يتبعه به صاحبه حيث كان وهو عيب يرد منه وليس للمبتاع أن يحبس العبد

(١) (رسحاء) الرسحة الفقيحة من النساء من الرشح محركة وهو قلة اللحم الأليتين والمعجز والفخذين وتجمع على رشح بضم فسكون اهـ ركنه صححه

وتبرأ من الدين ولكنه ان أراد حبسه حبسه يدينه وان أراد رده كان ذلك له
 ﴿وأخبرني﴾ عن ابن وهب عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال في رجل اشترى عبداً
 وعليه دين وهو لا يعلم (قال) بخير اذا علم بالدين ﴿قال ابن وهب﴾ وبلغني عن أبي
 الزناد مثله ﴿وأخبرني﴾ عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في
 رجل باع عبداً وعليه دين فكنمه دين عبده حين باعه (قال) ان أحب الذي اشتراه
 أن يرده فعمل (قال ابن وهب) قال يونس وقال ابن موهب ان رضى أن
 يمسك العبد فالدين على العبد (قال ابن وهب) قال مالك دين العبد عبدة وهو
 عيب من الميوب ان شاء حبس وان شاء رد ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت ان اشتريت
 جارية لها زوج أو عبداً له امرأة أو عبداً له ولد أو جارية لها ولد أو يكون هذا عيباً
 (قال) سمعت مالكا يقول في الجارية التي لها زوج والفلان الذي له امرأة أو ولد فهذا
 كله عيب ترد به ﴿قلت﴾ والجارية التي لها ولد (قال) لم أسمعه من مالك وهو
 عندي عيب ترد منه مثل الفلام ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت جارية قد زنت عند
 سيدها فلم يحدها سيدها وقد علمت بذلك إن أحب على أن أحدها (قال) سئل مالك
 عن ذلك فقال ما أرى ذلك على المشتري بالواجب ﴿قلت﴾ أفكان مالك يراه عيباً
 اذا باعنيها زانية ولم يبين ذلك في وخش الرقيق وعليها قال نعم ﴿قلت﴾ فان اشتريت
 عبداً زانياً كان مالك يراه في العبد عيباً أم لا (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك
 فيه الا أني أراه عيباً يرد منه

— ﴿في الرجل يشتري العبد ثم يبيعه ثم يدعي بعه ما باعه أن به عيباً﴾ —

﴿قلت﴾ أرأيت ان بعث عبداً من رجل فباعه المشتري ثم ادعى عيباً بالعبد أيكون
 له أن يخاضم بالعه في العيب وقد باع العبد في قول مالك (قال) لا أرى أن يرجع
 بالعيب فكيف يكون بينهما خصومة ﴿قلت﴾ فان رجع العبد الى المشتري بوجه
 من الوجوه هبة أو شراء أو ميراث فأراد أن يخاضم الذي باعه في العيب الذي ادعى
 أنه كان به يوم باعه أم يمكنه من الخصومة بعد ما رجع اليه في قول مالك قال نعم ﴿قال﴾

أشهب ١ وان كان رجع اليه بشراء اشتراه فهو بالخيار ان أراد أن يرده على الآخر
 الذي اشتراه منه رده عليه لان عهده عليه ثم يكون الذي يرده عليه بالخيار في
 امساكه وفي رده عليك لان عهده عليك فان رده عليك بالعيب رذته على بائنه
 الاول ان شئت وان لم يرده عليك ورضى بعيه فقد اختلف الرواة . فقال بعضهم
 لا يرجع على البائع الاول بشئ كان ما باعه به اقل مما اشتراه به أو أكثر . وقال
 بعضهم ينظر فان كان الذي باعه به من الذي رضى بعيه واحتبسه مثل الثمن الذي
 كان اشتراه به أو أكثر فلا تباعة له على البائع الاول لانه قد صار في يده مثل الثمن
 الذي كان يرجع به أو أكثر وان كان انما باعه بأقل من الثمن الذي كان اشتراه به
 رجع على بائنه الاول بما نقص من ثمنه الا أن تكون قيمة العيب أقل مما ينقص
 فلا يرجع عليه الا بقيمة العيب من الثمن الذي اشتراه به ٢ وقال أشهب ٣ وان شاء
 لم يرده على الذي باعه أخيراً ثم اشتراه منه ورده على البائع الاول وأخذ منه الثمن
 الذي كان اشتراه به ولا تباعة له في العيب على الذي اشتراه منه أخيراً لرجوعه
 بالمهدة الاولى والمشتري الآخر أن يقيمك بالعيب الذي اشترى العبد منك وهو
 به ان كان باعكه بأقل مما اشتراه به منك فيأخذك تمام الثمن لانه قد كان له أن يرده
 عليك ويأخذ هذا الثمن منك كله ولا حجة لك عليه لان العبد قد صار اليك وليس
 هذا بمنزلة ما لو باعه من غيرك بأقل من الثمن ورضى مشتريه بالتسك به لم يرجع
 عليك الا بالاقل مما نقص من الثمن أو مما نقص العبد من قيمته . وان كان انما رجع
 اليه بهبة أو بصدقة من الذي كان اشتراه منه فلهو اهب أو للمتصدق أن يرجع عليه
 بما بين الصحة والداء في الثمن الذي كان اشتراه به وله أن يرده على بائنه الاول
 ويأخذ منه جميع الثمن ولا يحاسب بشئ مما بقي في يديه من ثمن الواهب أو للمتصدق
 لانه كانه رد عليه العبد ووهبه أو تصدق عليه بقيمة الثمن بعد طرح قيمة العيب
 وان كان ورثه من الذي اشتراه رده على بائنه الاول وأخذ منه جميع الثمن لان مال
 المشتري الميت وهو الثمن قد صار له ميراثا وكان العبد رداً عليه فهو يرجع بجميع الثمن

﴿ في الرجلين يتناحان البعد فيجدان به عيياً فيريد أحدهما أن يرد ﴾
﴿ وبأي الآخر إلا أن يتمك ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان بعت عبدي من رجلين صفقة واحدة فأصابا بالبعد عيياً فرضى أحدهما أن يحبس وقال الآخر أنا أرد (قال) قال مالك يرد من أراد أن يرد ويحبس الذي أراد أن يحبس (قال) قال مالك وان للبائع هاهنا لمقالا ﴿ قال ﴾ وسألنا عنه مالكا بعد ذلك فقال لي مثل ماقلت له انه من أراد أن يمسك أمسك ومن أحب أن يرد ردّ شاء ذلك البائع أو أبي وذلك أنه لو أفلس أحدهما لم يتبعه الا بنصف حقه وانما باع كل واحد منهما نصفه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان بعت جارية من رجلين صفقة واحدة فأصابا بها عيياً فقال أحدهما قد رضيت بالعيب وقال الآخر أنا أردّها (قال) سألنا مالكا عنها فقال مالك له أن يرد من شاء ويحبس من شاء من المشتريين وما أخرى أن يكون للبائع مقال (قال ابن القاسم) وقد سمعت من أتق به ينكر أن يكون من قول مالك غير ذلك وهو أمر بين لانه ان أفلس أحدهما لم يتبع البائع الآخر الا بالذي يصيبه من الثمن وانما باع كل واحد منهما نصفها

﴿ جامع العيوب ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت ان اشتريت أمة مستحاضة أبرأه عيياً في قول مالك بن أنس أردّها به (قال) قال مالك بن أنس ذلك عيب ترد منه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتراها وهي حديثة السن ممن تحيض فارقت حيضتها عند المشتري في الاستبراء بشهرين أو ثلاثة أيكون هذا عيبا في قول مالك (قال) قال مالك ذلك عيب ان أحب أن يردّها ردها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت اذا مضى شهران من حين اشتراها ولم تحض أيكون له أن يردّها مكايه ويكون هذا عيبا (قال) لم يجد لي مالكا في هذا حداً إلا أني أرى ان جاء ليردها ويدعي ان ذلك عيب وذلك بعد مضى أيام حيضتها بالأيام اليسيرة لم أر ذلك له لان الحيض قد يتقدم ويتأخر الايام اليسيرة إلا

أن يطول ذلك فلا يقدر المشتري على وطئها ولا الخروج بها فيكون هذا ضرراً على المشتري فإذا كان ضرراً على المشتري صار عيباً يرد بها على البائع ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال البائع إنما إن لم تحض عندك هذا الشهر يوشك أن تحيض الشهر الداخل أ ترى أن يؤمر المشتري بحبسها والصبر عليها لعلها تحيض في الشهر الثاني ولا يفسخ البيع أم يفسخ البيع (قال) لا أحفظ عن مالك في هذا شيئاً ولكن ينظر في ذلك السلطان فإن رآه ضرراً ففسخ البيع وإن رأى أن ذلك ليس بضرراً آخره ما لم يقع الضرر ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال البائع أنا أقیم البينة إنما قد حاضت عندي قبل أن أبيعها يوم أو يومين أو نحو ذلك وقال للمشتري إنما حدث بها هذا الداء عندك فلا يكون لك أن تردّها عليّ (قال) قال مالك بن أنس إذا لم تحض فذلك عيب يردّها به المشتري فقول البائع ها هنا لا ينضم لها في ضمان البائع حتى تخرج من الاستبراء وإنما نصير للمشتري إذا تم الاستبراء فهي وإن حدث بها هذا الداء في الاستبراء فإنا حدث وهي في ضمان البائع ألا ترى أن ما حدث من العيوب في الاستبراء إذا كانت ممن يتواضع مثلها أنه من البائع حتى تخرج من الحيضة إلا أن تكون من الجوارى اللاتي يجوز بيعهن على غير الاستبراء وتباع على ذلك فتكون من المشتري لأنه مما يحدث وكذلك لو أصابها عيب كانت من المشتري ألا ترى لو أنها ماتت بعد استبراءها إياها كانت مصيبتها من المشتري فكذلك ما حدث من العيوب ﴿قلت﴾ أ رأيت أن اشترت ثوباً قطمته ثم اطلمت على عيب يرد به (قال) المشتري بالخيار أن أحب أن يردّه وما نقص التقطيع رده وإن أحب أمسكه وأخذ قيمة العيب ﴿قلت﴾ فلو ادعى المشتري الذي قطع الثوب أن البائع حين باعه علم بالعيب وأنكر البائع ذلك (قال) قال مالك بن أنس له على البائع اليمين (قال) قليل للمالك فلو كان البائع قد رآه قبل أن يبيعه فأنسيه حين باعه حتى قطعه للبائع ثم أتاه به فقال ما علمت به أو قال بلى ولكني نسيت العيب أن أخبرك به حين بعتك أترأه مثل التندليس أو مثل الذي لم يعلم (قال) قال مالك أرى أن يحلف بالله لقد أنسى العيب حين باعه ويكون

مثل الذي لم يدلس لا يردده الا وما نقص القطع منه ﴿قلت﴾ أرأيت ان باع جارية
فقطن المشتري بعيب فأراد ان يستحلف البائع أن العيب لم يكن بها يوم باعها ولم يعلم
ان بها العيب الذي يدعيه المشتري الا بقوله (قال) ليس له ان يستحلفه على أنه لم
يكن بها عيب يوم باعها اياها بتا ولا على علمه حتى يكون العيب الذي يدعيه بالجارية
عييا معروفا يرى فيها فيلزمه ان كان لا يحدث مثله عند المشتري (قال ابن القاسم)
وقال مالك وان كان من العيوب التي يحدث مثلها عند البائع والمشتري وكان من
العيوب الظاهرة حلف البائع على البتات وان كان مما يخفى ويرى انه لم يعلمه حلف
البائع على العلم ﴿وكيع﴾ عن سفيان عن رجل عن عامر الشعبي أنه كان يقول يحلف
في العيب اذا كان باطنا على العلم وان كان ظاهراً فلي البتات ﴿قلت﴾ أرأيت ان بعت
عبداً فأصاب به المشتري عيباً فادعى المشتري ان العيب كان به عندي وأنكرت أنا
العيب ومثله يحدث كيف يستحلف البائع أعلى علمه أم على البتات (قال) قال لي مالك
ان كان من العيوب الظاهرة التي لا يخفى مثلها أحلف على البتات وان كان من العيوب
التي تخفى أحلف على علمه واليئنة على المشتري أن العيب كان عند البائع ﴿قلت﴾ وكان
مالك يقول ان أحلفه على العيب لحلف البائع أن العيب لم يكن عنده ثم أصاب
المشتري بعد اليئنة أن العيب كان عند البائع أنه ان يردده بعد اليئنة (قال) كان
مالك بن أنس يرى ان استحلفه ولا علم له باليئنة ثم علم أن له يئنة وجدهم رده ولم
يعال حقه اليئنة وان كان يعلم بيئته فاستحلفه ورضى باليئنة وترك اليئنة فلا حق
له وكذلك قول مالك في هذا وفي جميع الحقوق ﴿قلت﴾ فان طعن المشتري ان
البائع باعه العبد آبقاً أو مجنوناً أيحلف البائع على علمه أم على البتات (قال) لا يحلف
على العلم ولا على البتات لانه لم يثبت أنه كان عنده آبقاً أو مجنوناً ولو ثبت ذلك لرده
عليه ولم ينفعه يئنه ولو أمكن هذا من الناس لدخل عليهم الضرر الشديد يأتي المشتري
الى الرجل فيقول له احلف لي أن عبدك هذا ما زنى عندك ولا سرق عندك ولا علم
الناس بما يكون من رقيقهم وهذا يدخل على الناس منه اذا ضرر شديد ولو جاز هذا

لا يستحلفه اليوم على الا باق ثم غداً على السرقة ثم أيضاً على الزنا ثم أيضاً على الجنون وولقد سئل مالك عن رجل اشترى من رجل عبداً فلم يقم عنده الا أياماً حتى أتى فأناه فقال له انى أخاف أن لا يكون أبى عندي في قرب هذا الا وقد كان عندك آباً فاحلف لى (فقال) مالك ما أرى عليه عينا (قال ابن القاسم) وانما يبيع الناس على الصحة فمن دلّس ردّ عليه ما دلس وما جهل البائع من ذلك فهو على بيع الصحة الا أن تقوم اليقينة للمشتري أن ذلك العيب كان عند البائع فيرده عليه وان لم يعلم البائع بذلك العيب (قلت) أرايت ان اشتريت عبداً فأصبت به عيباً كان عند البائع دلّسه لى فأردت رده فقال البائع احلف بالله أنك لم ترض بالعيب بعدما رأيت العيب ولا تسوق به أعلى عيبين أم لا (قال ابن القاسم) لا يمين عليك له اذا لم يدع أنه بلغه أنه رضيه بعد معرفته بالعيب أو يقول قد بينت لك العيب فرضيته أو ادعى أن مخبراً أخبره أن المشتري تسوق به بعد معرفته أو رضيه لاني سمعت مالكا وسئل عن رجل باع دابة أو جارية من رجل فوجد بها عيباً فأتى بها المشتري الى البائع ليردها فقال احلف لى أنك ما رأيت العيب حين اشتريتها ولم يدع البائع أنه أراه اياه الا أنه قال احلف أنك لم تره (قال) قال مالك ما ذلك على المشتري أن يحلف أنه ما رآه ولو جاز ذلك للبائع لجاز في غير هذا ولكنى أرى أن يرد الجارية على البائع ولا يحلف المشتري الا أن تكون له بينة بأنه قد رآه أو يدعى أنه قد أراه اياه فيحلف له (قلت) أرايت ان اشتريت عبداً فأصبته فختنا أرى ذلك عيباً (قال) نعم (قلت) أتحمضه عن مالك (قال) لا (قلت) فالأمة للذكر (قال) ان كانت توصف بذلك واشتهرت به رأيت عيباً ترد به ولم أسمع من مالك

في الرجل يشتري العبد أو الجارية فيجدهما أولاد زنا

(قلت) أرايت ان اشتريت غلاماً أو جارية فأصبتهم أولاد زنا أيكون هذا عيباً أردما به (قال) نعم سمعت مالكا يقول في الجارية توجد ولد زنا أي ترد منه (وأخبرني) عن ابن وهب عن مالك بن أنس في العبد يكون لغيره أنه قال هو عيب يرد منه

﴿قلت﴾ أرايت الحبل في الجارية اذا باع ولم بين اتراه عيا أم لا في قول مالك في
 وخش الرقيق وعليتهم (قال) نعم ولقد خالفني ابن كنانة في وخش الرقيق ان الحبل
 ليس بعيب فيمن فسلنا مالكا عن ذلك فقال لنا هو عيب نرى أن ترد منه
 ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا كانت له أمة رائحة كبيرة يقول في الفراش فانقطع
 ذلك عنها ثم باعها ولم يبينه اتراه عيا في قول مالك لازما أبداً (قال) أرى أنه عيب
 لازم أبداً لا بد له من أن يبين لأنه لا يؤمن عودته مثل الجنون ولأنه اذا هو بين
 وضع من ثمنها لما يخاف من عودة ذلك وكذلك الجنون ﴿قال سحنون﴾ أخبرني
 أنشعب في البول ان كان انقطاعه عنها انقطاعاً طويلاً وقد مضى له سنون كثيرة فاني
 لا أرى عليه أن يبين وان كان انما انقطع عنها انقطاعاً لا يؤمن أن يرد اليها فاني
 لا أرى لك أن ترد ما ان شئت ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت جارية فأصبنتها صبياء
 الشعر ولم تكشف شعرها عند عقدة البيع اتراه عيباً (قال) لم أسمع من مالك في
 الصبوبة في الشعر شيئاً ولكن سمعت مالكا يقول في الرجل يشتري الجارية وقد
 جعد شعرها أو سود فانه عيب ترد به وقال مالك وان كان بها شيب وكانت جارية
 رائحة ردها بذلك الشيب ﴿قال ابن وهب﴾ قال مالك والبخر في الفم عيب ترد منه
 ﴿قلت﴾ فان كانت غير رائحة فظهر على الشيب ايردها أم لا (قال) لم أسمع مالكا
 يقول في الشيب الا في الرائحة وليس هو في غير الرائحة عيباً ﴿وقال ابن القاسم﴾
 ولا أرى أن يردها الا أن تكون رائحة أو يكون ذلك عيباً يوضع من ثمنها ﴿قلت﴾
 أرايت الخلع لان في الوجه والجسد أن يكون عيباً أم لا في قول مالك (قال) أما
 ما كان عيباً عند الناس فهو عيب ترد به اذا كان ذلك عيباً ينقص الثمن ﴿قال﴾
 وقال مالك وقد يكون العيب الخفيف بالبدن والجارية يشتريهما الرجل الكمي الخفيف
 لا ينقص ثمنه وما أشبه ذلك اذا لم يكن فاحشاً فلا أرى له أن يرد بهذا العيب البدد
 (قال) مالك وهذا عند النخاسين عيب فلا أرني أن يرد به وان كان عيباً يرد به (قال)
 وسمعت مالكا وسئل عن العبد يتهم بالسرقة فأخذه السلطان فحسبه ثم كشف أمره

فوجدته بريثاً أراه عيياً أن لم يدينه (قال) لا قال مالك بن أنس وقد يتهم الرجل
الحر بالسرقة وبالتهمة فيلحقه سلباً من ذلك فلا تدفع شهادته بذلك

❦ في الرجل يتابع السلعة وبها العيب لم يعلم به ولا يعلم به ❦

❦ حتى يذهب العيب ثم يريد ردها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن اشتريت عبداً عليه دين فعلمت بدينه فأردت رده فقال سيده
البائع أنا أو أدى عنه دينه أو قال الذي له الدين قد وهبت له ديني الذي لي عليه أ ترى
للسيد المشتري أن يرده أم لا (قال) لا يكون للسيد المشتري أن يرده وكذلك لو
كانت أمة في عدة من طلاق فاشتراها رجل فعلم بذلك المشتري فلم يردّها حتى
انقضت عدتها لم يكن له أن يردّها لأن العيب قد ذهب فلا يكون له أن يردّها بعيب
قد ذهب ❦ قلت ❦ وكذلك لو أني اشتريت جارية قرأت بعينها يابضاً فأردت ردها
فذهب البياض قبل أن أردّها لم يكن لي أن أردّها (قال) نعم (قال ابن القاسم) بلغني
عن مالك أنه قال إذا ذهب العيب لم يكن له أن يردّها ❦ قلت ❦ أ رأيت أن أصابته
الحمي في الأيام الثلاثة أو ابضت عيناه في الأيام الثلاثة ثم ذهب الحمي وذهب البياض
من عينيه فجاء به المشتري في الأيام الثلاثة يريد رده (قال) أما إذا ذهب العيب
فليس له أن يرده (قال) لانه بلغني أن مالكا قال لو أن رجلاً ابتاع عبداً وبه عيب
فلم يعلم المتابع بالعيب حتى برئ العبد من ذلك العيب لم يكن له أن يرده (قال)
وسمعت مالكا يقول في الرجل يشتري العبد وله ولد كبير أو صغير لم يعلم بولده فله
أن يرده ورآه عيياً (قال ابن القاسم) وإن مات الولد قبل أن يعلم به السيد ذهب
العيب ولم يكن للسيد أن يرده بالعيب حين علم به فتركه حتى برئ أو لم يعلم حتى
برئ بمنزلة هذا

﴿ في الرجل يبيع السلعة بمائة دينار فيأخذ بالمائة سلعة ﴾
 ﴿ أخرى فيجد بها عيا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بعت سلعة بمائة دينار فأخذت بالمائة سلعة أخرى فوجدت بالسلعة الثانية عيا (قال) يردّها ويرجع بالمائة الدينار وهذا ما لا اختلاف فيه ﴿ قال ﴾ ولقد سألتنا مالكا عن رجل يبيع من الرجل الطعام ثمن ذهب أو ورق فيلقاه فيأخذه في ثمنه طعاما آخر غائلا له أينقص البيع كله أم يرد البيع الآخر ويثبت البيع الاول (قال) بل يزد البيع الآخر ويثبت البيع الاول بحال ما كان ويرجع عليه فيأخذ ورقه وكذلك السلعة الآخرة اذا وجد فيها عيا فانما تنقص الصفقة الثانية وهو مما لا اختلاف فيه وتبقى الصفقة الاولى على حالها صحيحة وانما اختلاف الناس في السلعة الاولى وذلك أن أهل العراق قالوا فيها قولنا فسلأنا مالكا عنها فقال الذي أخبرتك

﴿ في الرجل يتاع السلع الكثيرة فيجد بعضها عيا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلعا كثيرة صفقة واحدة فأصبت باحداها عيا وليس هو وجه تلك السلع وقد قبضت جميع تلك السلع أ يكون لي أن أردّها جميعا في قول مالك (قال) لا يكون لك أن ترد في قول مالك الا تلك السلعة وحدها التي أصبت بها العيب ﴿ قلت ﴾ فان كنت لم أقبض تلك السلع من البائع فأصبت بسلعة منها عيا قبل أن أقبضها من البائع وليس تلك السلعة وجه ذلك الشراء فأردت أن أرد جميع تلك السلع (قال) قال مالك ليس لك أن ترد الا تلك السلعة وحدها ﴿ قلت ﴾ وسواء ان كنت قد قبضت أم لم أقبض في قول مالك انما لي أن أرد تلك السلعة التي وجدت فيها العيب بمحضتها من الثمن اذا لم تكن تلك السلعة التي وجدت فيها العيب وجه تلك السلع (قال) نعم وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت عشرة أبواب كل ثوب منها بعشرة دراهم صفقة واحدة فأصبت باحداها عيا أنظر مالك في هذا فان كان الذي وجدت به العيب هو وجه تلك الثياب رد

جميعها أم لا ينظر لانا قد سمينا لكل سلعة ثمننا (قال) قال مالك يقسم الثمن على قيمة
 الثياب ولا يلتفت الى ما سعى لكل ثوب من الثمن ﴿قلت﴾ ما قول مالك فبمن
 اشترى من وجل حيواناً أو رقيقاً وثياباً وعروضاً كل ذلك صفقة واحدة فأصاب
 ببعض ذلك عيباً (قال) قال مالك ان كان أصاب بأرفع تلك السلع عيباً ويدل أنه انما
 اشترى جميع تلك السلع لمكان تلك السلعة وفيها كان يرجو الفضل ومن أجلها
 اشترى تلك السلع رد ذلك البيع كله الا أن يشاء المشتري أن يحبس ذلك كله
 ﴿قلت﴾ أرايت ان اشترت عبيداً وثياباً ودواب فأصبت بمسب منها عيباً وقيمة
 العبيد كلهم كل عبد منهم ثلاثون ديناراً وقيمة الثياب كذلك أيضاً ثلاثون ديناراً
 كل ثوب وقيمة الدواب كذلك أيضاً كل دابة ثلاثون ديناراً وقيمة العبد الذي
 أصبت به العيب قيمته وحده خمسون ديناراً أو أربعون ديناراً أرد جميع هذا البيع
 وتجعله انما اشترى هذا البيع من أجل هذا العبد في قول مالك (قال) لا لان العبد
 الذي أصاب به العيب قيمته خمسون ديناراً وها هنا عيب وثياب ودواب قيمة كل
 واحد من هذه الاشياء قريب من هذا الذي أصاب به هذا العيب فليس لهذا العبد
 الذي أصاب به العيب اشتراء ولا هذا العبد وجه هذا البيع لان جميعهم قد بلغوا مائتين
 من دنانير وانما قيمة هذا العبد خمسون أو أربعون ديناراً فهو وان كان أكثر ثمننا
 من كل واحد منهم اذا انفرد بثمنه فليس هو وجه جميع هذا البيع وانما يكون وجه
 جميع هذا البيع اذا كان العبد الذي يصاب به العيب أو السلعة التي يصاب بها العيب
 هي أكثر تلك الاشياء ثمننا اذا جمعت تلك الاشياء يكون جميع الثمن ألف دينار وهي
 سلعة كثيرة فيكون ثمن هذا العبد سبعمائة دينار أو ثمانمائة دينار فهذا الذي هو وجه
 تلك الاشياء ومن أجله اشترت وان أصبت به عيباً رددت هذه السلع كلها

— في الرجل يتاع النخل فيأكل ثمرها ثم يجد بها عيباً —

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يبيع الأرض والنخل فيأكل المشتري ثمرها ثم يجد بالنخل
 عيباً أنه أن يردّها في قول مالك ولا يرم ما كل (قال) قال مالك في الدور والعبيد

إذا أصاب بهم عيباً وقد اغتلمهم ان له أن يردهم وله غلتم فكذاك غلة الخجل عندى
﴿قال سحنون﴾ لأن الغلة بالضمان وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الغلة بالضمان
﴿قلت﴾ فإن كانت غنما جز أصوافها أو كل ألباتها وجميع سمونها ثم أصاب بها عيباً
أيكون له أن يردّها أم لا في قول مالك (قال) هو عندى أيضاً بمنزلة الغلة ﴿قلت﴾
أرأيت ماجز من أصوافها والصوف قائم بعينه أي رده معها (قال) لا أرى ذلك إلا أن
يكون حين اشتراها كان عليها صوف قد تم تجزؤه فإن ردها رد ذلك معها وإن كان انما
هو نبات فلا أرى ذلك ﴿قال سحنون﴾ وأخبرني أشهب بن عبد العزيز أنه قال النبات
وغيره سواء لأن ذلك تبع ولنوع ما ابتعت من الضأن وكذلك ثمر النخل المأبورة
لأنه غلة والغلة بالضمان ﴿قلت﴾ لأن القاسم ولم جعلت الصوف واللبان بمنزلة الغلة
(قال) لأن مالكا قال في النعم يشترئها الرجل للتجارة فيجزها (قال) أرى أن أصوافها
بمنزلة غلة الدور وليس فيها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم يقبض الثمن ان باع
الصوف ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت أمة فولدت أولاداً ثم أصاب بها المشتري عيباً
(قال) يردّها وولدها والا فلا شيء له في قوله مالك ﴿قلت﴾ أرأيت البيع الفاسد في
هذا والصحيح سواء اذا أصاب عيباً وقد اغتلم غلة من الدور والنخل والنعم أو ولدت
النعم أو الجوارى (قال) نعم هو سواء ما كان من غلة فهي له بالضمان وما كان له من
ولادة ردها مع الامهات الا أن تقوت في البيع الفاسد والولد فوت فيكون عليه
قيمتها يوم قبضها فإن أراد أن يرد باليب فذلك له والعيوب ليس فيها فوت الا أن
تموت أو يدخلها نقص فيردّها وما نقص العيب منها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك بن
أنس (قال) نعم

— في الرجل يبيع السلعة ويدلس فيها العيب وقد علمه —

﴿قلت﴾ أرأيت ان يمت ثوباً من رجل دلست له العيب وأنا أعلم أو كان به عيب لم
أعلم به (قال) قال مالك بن أنس اذا دلس الرجل بالعيب وهو يعلم ثم أحدث المشتري
في الثوب صبغاً ينقص الثوب أو قطعه قيصاً أو ما أشبه ذلك فإن المشتري بالخيار ان

شاء حبس الثوب ويرجع على البائع بما بين الصحة والداء وان شاء رد الثوب ولا
 شيء عليه وان كان الصنع قد زاد في الثوب فان شاء حبس الثوب ويرجع على البائع
 بما بين الصحة والداء وان شاء رد الثوب وكان شريكا للبائع بما زاد الصنع في الثوب
 (وقال) أبو الزناد اذا ابتاع الرجل ثوبا فقطعه قيصاً ثم وجد فيه عيباً (قال) فان كان
 صاحبه دلس به رده عليه وان كان لم يدلس طرح عن المبتاع قدر عيبه (قلت) لا بن
 القاسم فلم لا يجعل مالك بن أنس عليه ما قصه القطع والصنع عنده اذا كان البائع
 دلس به (قال) لأن البائع هاهنا كأنه أذن له في ذلك فلا شيء له على المشتري من
 ذلك (قلت) ولو لبسه المشتري فانتقص الثوب للبسه (قال) هذا يضمن ما نقص
 الثوب للبسه ان أراد رده (قال ابن القاسم) قال مالك واذا لم يدلس بالعيب فقطع
 المشتري منه قيصاً أو صبغه صبغاً ينقصه فان أدرك الثوب رده وما نقص العيب
 عنده وان شاء حبسه ورجع بما بين الصحة والداء (قال) فان زاد الصنع في الثوب
 فان المشتري بالخيار ان شاء حبس الثوب ويرجع بما بين الصحة والداء وان شاء
 رده وكان شريكاً بالزيادة وهذا في المصبوغ في الزيادة (قلت) فمن دلس بالعيب
 ومن لم يدلس فانما القول فيه قول واحد وانما يختلف القول فيها في هذا الذي دلس
 اذا قطع المشتري ثوبه أو صبغه صبغاً ينقصه رده ولم يرد معه ما نقص والذي لم يدلس
 ليس للمشتري اذا صبغ صبغاً ينقصه أو قطع الثوب فتقص ليس له أن يرده الا أن
 يرد النقصان منه (قال) نعم انما اختلفا في هذا فقط (قلت) أرايت ما سمعتك
 تذكر عن مالك أن من باع فدلس أنه ان حدث عنده به عيب ان له أن يرده أهذا
 في جميع السلع في قول مالك أم لا (قال) ليس هكذا قلت لك انما قلت لك ان مالكا
 قل من باع ثوباً فدلس بعيب علمه فقطعه المشتري ان له أن يرده ولا يكون عليه بما
 نقصه القطع شيء وان كان باعه ولم يعلم بالعيب ولم يدلس له بالعيب لم يكن له أن
 يرده الا أن يرد معه ما نقص التقطيع (قال) قلنا لذلك فان كان قد علم البائع بالعيب
 ثم باعه فزعم أنه نسي العيب حين باعه ولم يعلم بتدليسه (قال) قال مالك يخلف بالله أنه

نى العيب حين باعه وما ذكره ويكون سبيله سبيل من لم يدلس ﴿قلت﴾ فان
 كان البائع قد دلس له بالعيب فحدث به عند المشتري عيب من غير التقطيع أو في الحيوان
 حدث عيب (قال) انما قال مالك في الرقيق والحيوان اذا حدث بهما عيب مفسد مثل
 العور وما أشبهه والقطع لم يكن له أن يردّه إلا أن يرد معه ما نقص وليس يترك له
 ما نقص دلس أو لم يدلس (قال) لأن الرقيق والحيوان كله دلس أو لم يدلس ما حدث
 بها من عيب عند المشتري مفسد لم يكن له أن يردّه إلا أن يرد معه ما نقص وما كان
 من عيب ليس بمفسد فله أن يردّه ولا يرد معه ما نقص والتدليس في الحيوان
 والرقيق وغير التدليس سواء ﴿قال ابن القاسم﴾ وأما في الثياب فانه اذا دلس فحدث
 في الثياب عيب عند المشتري مفسد من غير التقطيع أو فعل بما لا ينبغي له أن يفعل
 في الثوب كان عندي بمنزلة الحيوان لا يردّه إلا أن يرد معه ما نقص العيب وانما أجاز
 مالك في التقطيع وحده أن يردّه ولا يرد معه ما نقص اذا دلس له (قال ابن القاسم)
 والتقصاوة والصباغ مثله ﴿قلت﴾ أرأيت ما اشتري من الثياب قد دلس فيه بعيب فصبتها
 أو أحدث فيها ما هو زيادة فيها ثم اطلع على العيب فأراد المشتري أن يرد ويكون
 معه شريك بما زاد الصبغ في الثوب أيكون ذلك له في قول مالك (قال) نعم ذلك له في
 قول مالك (قال) وقال لي مالك فإف تقصها الصبغ فهو بمنزلة التقطيع ان أحب
 أن يردّه زده ولا شيء عليه وان أحب أن يمسكه أمسكه وأخذ قيمة العيب (قال)
 مالك وان كان لم يدلس له وقد صبغته المشتري صبغا ينقص رده ورد معه ما نقص
 الصبغ منه وان أحب أن يمسكه يأخذ ما نقص العيب من السلعة من البائع فذلك له
 ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت ثيابا كان بها عيب عند البائع لم أعلم به ثم اطلعت على
 العيب وقد حدث بها عندي عيب غير مفسد أيكون لي أن أردّها على البائع ولا
 أردّ منها شيئاً (قال) ان كان الشيء الخفيف الذي لا يخطب له رأيت أن يردّه والعيوب
 في الثياب ليست كالعيوب في الحيوان لأن العيب في الثوب يكون الخرق في وسطه
 وان كان غير كبير فانه يوضع من ثمنه والكفة وما أشبهها يكون في الحيوان فلا يكاد

يوضع من ثمنها كبير شيء ﴿قلت﴾ أرأيت الحيوان إذا اشتراها وقد دلس فيها صاحبها له (قال) التدليس وغير التدليس في الحيوان سواء في قول مالك لأن الحيوان لم يبعها على أن يقطعها والثياب انما تشتري للقطع وما أشبهه ﴿قلت﴾ فالدار اذا باعها وقد دلس فيها يعيب قد علم به البائع (قال) أراها بمنزلة الحيوان ولم أسمع من ماله فيها شيئاً ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت ثوبا به عيب دلسته لي البائع باعنيه وقد علم بالعيب فقطعت به أو قيصاً أو سراويل ثم علمت بالعيب الذي دلسته لي البائع أ يكون لي أن أردّه في قول مالك (قال) نعم ولا يرد منه ما نقص التقطع ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت ثوبا فقطعت تبائن^(١) ومثل هذا الثوب لا يقطع تبائن وهو وشي وبه عيب دلسته لي البائع أ يكون لي أن أردّه أم لا (قال) هذا فوت اذا قطعه خرقاً أو ما لا يقطع من ذلك الثوب مثله فهو فوت وليس له أن يردّه ولكن يرجع على البائع بالعيب الذي دلسته له من الثمن ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت ثوبا به عيب دلسته لي البائع فبعته (قال) لا ترجع على البائع بشيء لأنك قد بعت الثوب وقد فطرت لك قول مالك في هذا قبل هذا الموضع ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت ثوبا فصبغته بصفر أو بسواد أو بزعفران أو بورد أو بمشق أو بخضرة أو بغير ذلك من الصبغ فزاد الثوب صبغاً خيراً أو نقص فأصببت به عيباً دلسته لي البائع باعني الثوب وبه عيب قد علم به أو لم يعلم به (قال) قال مالك بن أنس ان كان قد دلس له وقد صبغه صبغاً ينقص الثوب رده ولا نقصان عليه فيما فعل بالثوب وان كان قد زاد الصبغ الثوب خيراً فالمشتري بالخيار ان أحب أن يمسكه وأخذ قيمة العيب فذلك له وان أبى أن يحبس رده وأخذ الثمن وكان شريكاً في الثوب بقدر ما زاد الصبغ في الثوب يقوم الثوب وبه العيب غير منصوبغ فينظر ما قيمته ثم يقوم وبه العيب وهو منصوبغ فينظر ما قيمته فالذي زاد الصبغ في الثوب يكون بذلك المشتري شريكاً للبائع ﴿قال﴾

(١) (تبائن) قال في المصباح والتبائن يقال شبه السراويل جمعه تبائن والعرب تذكره وتؤنثه قاله التهذيب اه وقوله (وهو وشي) هو نوع من الثياب الموشية تسمية بالمصدر اه مصباح

وقال مالك وان كان لم يدلس البائع وقد صبه المشتري صبغاً ينقص الثوب كان بالخيار
 ان شاء أن يمسه أمسه وأخذ قيمة العيب وان شاء أن يرده وده وما ينقص الصبغ
 منه فذلك له والمشتري في ذلك بالخيار وان كان الصبغ قد زاده فالمشتري بالخيار ان
 أحب أن يمسه ويأخذ قيمة العيب فعل وان شاء رده وكان شريكاً ﴿قلت﴾ أرايت
 ان اشتريت ثوباً فلبسته حتى غسلته غسلات ثم ظهرت علي عيب قد كان دلسه لي
 البائع وعلم به أو باعني وبه عيب لم يعلم البائع بالعيب (قال) اذا لبسه لبساً خفيفاً لم ينقصه
 رده ولا شيء عليه وان كان قد لبسه لبساً كثيراً قد نقصه رده ورد معه ما نقصه
 دلس به أو لم يدلس الا أن يشاء أن يحبسه ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت حنطة قد
 مسها الماء وجفت ولم يبين لي أو عسلاً أو لبناً مغشوشاً فأكلته ثم ظهرت علي ما صنع
 البائع (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يوضع عنه ما بين الصحة والداء
 لان هذا وان كان نهما يوزن أو يكال لا يوجد مثله لانه مغشوش فان كان يعلم أنه
 يوجد مثله في غشه يحاط بذلك معرفة وأينا أن يرد مثله ويرجع بالثمن ﴿قلت﴾
 أرايت ان اشتريت جارية بكرة لها زوج ولم يدخل بها وقد علمت أن لها زوجاً
 فقبضتها ثم اقتضاها زوجها عندي فنقصها ذلك فظهرت علي عيب دلسه لي البائع
 أيكون لي أن أردّها ولا يكون علي شيء من نقصان وطء الزوج لها (قال) أرى لك
 أن تردّها ولا شيء عليك لانه باعك جارية ذات زوج وقد دلس فيها بعيب فليس
 عليك لو طء الزوج اذا جاء من وطء الزوج نقصان عليك قليل ولا كثير وكذلك
 الرجل يبيع الثوب من الرجل وبه العيب قد دلسه له علم به البائع فقطعه المشتري ثم
 ظهر علي عيبه فان له أن يرد الثوب ولا يكون عليه للقطع شيء وكذلك قال مالك بن أنس
 في الثياب وهذا أدنى من ذلك والجارية دلس أو لم يدلس فلا شيء عليه في اقتضاها
 الزوج لان البائع هو الذي زوجها وانما كان يكون عليه أن لو كان المشتري هو
 الذي زوجها ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت عبداً من رجل وبه عيب لم أعلم به ثم
 اشتراه مني بأكثر مما اشتريته به أو بأقل (قال) ان كان البائع دلس بالعيب ثم

اشترى بأكثر فليس له أن يرد عليه لانه اشترى وهو يملكه وان كان اشترى بأقل رد عليه تمام الثمن الاول لانك كان لك أن ترد عليه وها هو ذا في يديه وان كان لم يعلم بالعيب حين باعه منك حتى اشترى منك بأكثر فله أن يرد عليك ويأخذ الثمن ولك أن ترد عليه وان كان اشترى بمثل الثمن الاول فكأنه رده عليك وان كان اشترى بأقل من الثمن رد عليك تمام الثمن الاول لانك كان لك أن ترد عليه وها هو ذا في يديه

❦ في الرجل يبيع السلعة وبها عيب لم يعلم به ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان باع صاحب الثوب ثوبه وبه عيب لم يعلم به ولم يبرأ الى المشتري من شيء ثم قطعه المشتري فظهر للمشتري على عيب وقد كان في الثوب عيب عند البائع (قال) قال مالك بن أنس لا تكون البراءة في الثياب (قال مالك) فان باعه البائع وهو لا يعلم قطعه المبتاع ثم وجد المبتاع بعد ما قطعه به عيبا فالمشتري بالخيار ان أحب أن يرد رده وما نقصه التقطع وان أحب أن يمسكه يأخذ قيمة العيب فذلك له وفرق مالك بين من علم أن في ثوبه عيبا حين باعه وبين من لم يعلم أن بثوبه عيبا ❦ قلت ❦ والعروض كلها عند مالك مثل الثياب (قال) لم أسمع من مالك إلا أني أرى ما كان من العروض التي تشتري لان يعمل بها كما يصنع بالثياب من القطع مثل الجلود تقطع اخفافا ومثل جلود البقر تقطع نعالا وما أشبه هذه الوجوه رأيت مثل الثياب وأما الخشب وما أشبهها مما يشتريها الرجل فيقطعها فيكون العيب في داخلها ليس بظاهر للناس فان مالكا قال في الخشب اذا كان العيب في داخل الخشب أنه ليس بعيب (قال) ويلزم للمشتري اذا قطعها فظهر على العيب (قال) ونزلت حكم فيها مالك بن أنس بذلك

❦ ما جاء في الخشب والبيض والرايح والقثاء يوجد به عيب ❦

❦ قال ابن القاسم ❦ كل ما أشبه الخشب مما لا يبلغ علم الناس معرفة العيب فيه لانه

باطن وانما يعرف عيه بمد أن يشق شقا فقبل ذلك المشتري ثم ظهر على العيب الباطن بمد ما شقه فهو له لازم ولا شيء على البائع ﴿قلت﴾ لمالك فالرائج وهو الجوز الهندي والجوز والثناء والبطيخ والبيض يشتره الرجل فيجده فاسداً (قال) أما الرائج والجوز فلا أرى أن يرد وهو من المشتري وأما البيض فهو من البائع ويرد وأما الثناء فإن أهل الاسواق يردونه اذا وجدوه مرا (قال مالك) ولا أدرى بما ردوا ذلك استنكاراً منه لما عملوا به من ذلك في ردهم إياه فيما رأيت حين كلمني فيه ولا أرى أن يرد ﴿قلت﴾ فلم رد مالك البيض من بين هذه الأشياء (قال) لأن معرفة فساد البيض كأنه أمر ظاهر يعرف ليس بباطن مثل غيره.

﴿في الاماء والعبيد والحيوان يجد بهم المشتري العيب دلسه البائع أو لم يدلسه﴾

﴿قال﴾ عبد الرحمن بن القاسم العيب في الجوارى والعبيد من دلس ومن لم يدلس اذا حدث عند المشتري عيب مفسد لم يرده الا وما نقص العيب منه ليس هو مثل الثياب في ذلك ﴿قلت﴾ فمما فرق ما بين الثيب والرقيق في قول مالك (قال) قال مالك لأن الثوب حين دلسه قد باعه إياه ليقطعه المشتري وانما تشتري الثياب للقطع وان العبد ليس يشتري على أن تقفأ عينه ولا تقطع يده فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾ والحيوان مثل الرقيق في قول مالك (قال) نعم

﴿في الرجل يتبع الجارية فيقرها عنده وتشب ثم يجد بها عيباً﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت جارية صغيرة فكبرت عندي فصارت جارية شابة فزادت خيراً فأصبحت بها عيباً كان عند البائع باعنيها وبها العيب (قال) قال مالك من باع صغيراً فكبر عند صاحبه (قال) فأراه فوتاً عليه ويرد قيمة العيب ولا يشبه عندي الفراهية والزيادة من تعليم الصناعات وغيرها وذلك ليس بفوت ان أحب أن يردها ردها والصغيرة اذا كبرت يرد البائع قيمة العيب على ما أحب أو كره ورأه مالك فوتاً (قال ابن القاسم) قال مالك والمشتري ليس له أن يرد اذا كان فوتاً ويجبر البائع على أن

يرد على المبتاع قيمة العيب من الثمن لأنها قد فانت وليس لواحد منهما خيار ﴿قلت﴾ وكذلك ان اشتراها صبيحة فكبرت كبرا فانيا فأصاب بها مشتريها عيبا دلسه البائع له (قال) هذا فوت أيضا عند مالك لان مالكا قال اذا كبرت فهو فوت اذا اشتراها صغيرة ثم كبرت (قال ابن القاسم) ومما بين ذلك أيضا أنه ليس لصاحب الصغير اذا كبر أن يرد. وبين لك أن الكبر فوت ويجبر البائع على أداء قيمة العيب أن البيع الفاسد اذا فانت وقد علم مكروهه وقد فانت بقاء أو نقصان أو اختلاف أسواق يعلم بذلك والسلمة قد نمت وهي خير منها يوم اشتراها فلما اد أن ردها لم يكن ذلك له وان كاتب أرفع في القيمة يوم يريد ردها ولا حجة له في أن ردها

— في الرجل يتبع الجارية ثم يبيعها من بائعها أو غيره —

﴿ثم يعلم بعد ذلك بعيب كان دلسه به البائع﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشترت جارية بها عيب دلسه لي البائع ثم اشتراها مني البائع نفسه ثم ظهرت منها على العيب الذي دلسه لي البائع إلى أن أرجع عليه بشئ أم لا في قول مالك (قال) نعم لك أن ترجع عليه بذلك ان كنت يبتها منه بأقل من الثمن الذي اشتريتها به منه ولا حجة للبائع الذي دلس بالعيب أن يقول للمشتري ردها على وهي في يديه فلذلك رأيت أن يرجع عليه بما نقص من الثمن الاول ﴿قلت﴾ فان كان المشتري باعها منه بأكثر مما اشتراها به (قال) ان كان البائع الاول قد علم بالعيب ودلس له لم يرجع على المشتري بشئ اذا اشتراها منه بأكثر مما باعه به (قال ابن القاسم) وأنا أرى أنه اذا باعها من أجنبي فلا أرى أن يرجع على البائع بشئ إنما هو على أحد أمرين ان كان باع بتقصان وقد علم بالعيب فقد رضى به وان كان لم يعلم بالعيب فأنما نقص من غير العيب وهو الذي سمعت من قول مالك ﴿قلت﴾ فان كان المشتري وهبها للبائع أو تصدق بها عليه ثم ظهر على العيب الذي دلس له البائع (قال) يرجع عليه بالعيب ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشترت جارية وقد دلس لي بائعها فيها بعيب فبعت نصفها ثم ظهرت على العيب الذي دلس لي به (قال) يقال للبائع اما أن

رددت نصف قيمة العيب على المشتري وإما قبلت النصف الباقي الذي في يده بنصف الثمن ولا شيء عليك غير ذلك وكذلك سمعت من مالك .

❦ في الرجل يتاع الخفين أو المصراعين فيجد بأحدهما عيبا ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتريت خفين أو نملين أو مصراعين أو شيئاً من الاشياء مما يكون فيه زوج فأصبت بأحدهما عيباً بما قبضته أو قبل أن أقبضه (قال) لا يكون لك أن ترد الا جميعاً أو تجبس جميعاً ❦ قلت ❦ وكل شيء من هذا ليس بزوج ولا بأخ لصاحبه انما اشتراهما أفراداً اشترى نمالاً أفراداً فأصاب بأحدهما عيباً كان له أن يردّه (قال) نعم على ما وصفت لك في أول الكتاب في اشتراها بالجملة وغيرها .

❦ في الرجل يتاع النخل أو الحيوان فيقتلهم ثم يصيب بهم العيب ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اشتريت شاة أو بقرة أو ناقة فاحتلبت لبنهن زماناً أو اجتززت أصوافهن وأوبارهن ثم أصبت عيباً دلس لي في ذلك البائع أي يكون لي أن أردّه في قول مالك ولا يكون علي بذلك فيما احتلبت ولا فيما اجتززت شيء وكيف ان كان اللبن أو الصوف أو الوبر قائماً بعينه لم ي تلف (قال) ولا شيء عليك في ذلك كله كان قائماً بعينه أو لم يكن لأنها غلة والغلة بالضمان ويرد الشاة والبقرة أو الناقة ويرجع بالثمن كله (قال ابن القاسم) الا أنه ان كان اشتراها وعليها صوف تام فجزه انه يردّه ان كان قائماً وان كان قد تلفه رد مثله ❦ قلت ❦ فان كان فيها لبن يوم اشتراها خفها ثم أصاب بها عيباً بعد ذلك زمان فأردّها أي ردّها معها مثل اللبن الذي كان في صروعها (قال) ليس اللبن مثل الصوف وهو خفيف وله أن يردّها ولا يكون عليه لبن شيء لانه كان ضامناً وهذا بمنزلة غلة الدور وهو تبع لما اشترى ❦ قلت ❦ فاقول مالك في الرجل يشتري الدار فيقتلها زماناً ثم يظهر على عيب بالدار كان عند البائع (قال) قال مالك يرد الدار ولا شيء عليه في الغلة ❦ قلت ❦ فان كانت الدار قد أصابها عند المشتري عيب آخر أي ردّها معها المشتري ما أصابها عنده من العيب (قال) نعم ❦ قلت ❦

أرايت ان اشتريت غنما أو بقرًا غلبت أو جززت وتوالت أولادا عندي ثم أصبت
 بالامهات عيا ألى أن أرده الامهات وأحبس أصوافها وأولادها والبهات (قال) قال مالك
 أما الأولاد فيردون مع الامهات ان أراد أن يرد بالعيب (قال) ابن القاسم وأما أصوافها
 وأوبارها وسمونها فان ذلك لا يرد مع الغنم لان هذا بمنزلة الفلّة ﴿قلت﴾ أتحمض عن
 مالك في النخل شيئًا اذا اشتراها رجل فاستغلها زمانًا ثم أصاب عيا (قال) قال مالك
 اذا اشترى نخلا فاستغلها زمانًا ثم أصاب بها عيا أو استحققت انه يرجع على بائنه باليمن
 وتكون له الفلّة بالضمان ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت نخلا فيها تمر قد أبر فمكثت
 النخل عندي حتى جددت الثمرة ثم أصبت عيا فأردت أن أرد النخل وأحبس الثمرة
 (قال) ليس ذلك لك وعليك أن ترد الثمرة مع النخل ان أردت الرد والا فلا شيء لك
 ﴿قلت﴾ لم وانما اشتريت النخل وفيها ثمرة لم تره وانما اشتريت النخل وفيها تمر قد
 أبر فبلغ عندي حتى صار تمرًا وجدده (قال) لان النبي صلى الله عليه وسلم قال من
 باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع الا أن يشترطه المبتاع فلما كانت الثمرة للبائع اذا باع
 النخل ولم يكن للمبتاع الا باشرط منه وأيت أن يرد الثمرة مع الحائط هذا المشتري
 حين اشترى نخلا وفيها تمر قد أبر ويعطى للمشتري أجر مثل عمله فيما عمل لاني اذا
 رددت الحائط وأردت ان أؤزمه الثمرة بمحصتها من الحائط لم تكن كغيرها من السلع
 مثل الرأسين أو الثوين لاني اذا رددت أخذ الرأسين أو أحد الثوين كان بيع الآخر
 حلالا واذا رددت الحائط وأردت ان أجعل للثمرة ثمنًا بقدر ما كان يصيبه من ثمر
 الحائط كنت قد بعت الثمرة قبل أن يبدو صلاحها فأرى أن يرد لها ويعطى المشتري أجر
 عمله فيما عمل فان أصابها أمر من أمر الله ذهب بالثمرة رد الحائط ولم يكن عليه للثمرة
 شيء من الثمن وانما مثل ذلك مثل ما قال مالك في العبد يشتره الرجل ويشترط ماله
 فينتزعه منه ثم يجده عينا فيريد رده انه لا يرده الا وما انتزع من ماله منه (قال) ولو
 ذهب مال العبد من يد العبد بأمر يصيبه رده ولم يكن عليه في المال شيء فالثمرة اذا
 اشترطت بعد الابار بمنزلة مال العبد اذا اشترط أمرهما واحد وأخذ فيها بمجد من الثمرة

أو يصيبها يأمر من أمر الله (قال) وذلك أني سمعت مالكا أيضا يقول لو أن رجلا اشترى حائطا لثمر فيه فإنه رجل فأدرك فيه الشفعة وفيه يوم أدرك الشفعة ثمرة قد أبرت فقال المشتري الحائط الثمرة لي قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من باع نخلا قد أبرت فثمرها للبائع فإنه قد أبرت وهي لي (قال) مالك أرى أن يعطى أجر قيامه وسقيه فيما عالج ويأخذ صاحب الشفعة الثمرة فتكون له فهذا مثله إذا ردت الثمرة على البائع أعطى للمشتري أجر عمله فيما عالج (وأخبرني) ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل ابتاع دابة فنزا عليها فلما قفل وجد بها داء فردها منه (قال) ابن شهاب لا ترى لصاحبها كرامة من أجل ضمانها وعقلها

❦ في الرجل يتبرأ من دبر أو عيب فرج أو كى ❦

❦ فيوجد أشنع مما يتبرأ منه ❦

❦ قلت ❦ أرايت أن باعه بعيرا وتبرأ إليه من دبر البعير وبالبير دبرات كثيرة (قال) أن كان دبره دبرا مفسدا منغلاما أو ذلك يبرئه أن كان مثله لا يرى حتى يقين صفة الدبرة أو يخبره بها لأن الرجل ربما رأى رأس الدبرة ولم يعلم ما في داخلها ولعلها أن تكون قد أعتنته أو أذهبت سنانه أو تكون ثقله فلا أرى أن يبرئه إلا أن يذكر الدبرة وما فيها . ومما يشبه ذلك أني سمعت مالكا وسئل عن رجل باع عبدا وقد كان أبق وتبرأ من الأبق فإذا اباقه أبق بعبد (قال) لا أرى ذلك يبرئه قد يشتري الرجل العبد ويتبرأ صاحبه من الأبق وإنما يظن المشتري أن اباقه مثل الموالى أو أبق ليلة وما أشبه ذلك فإذا اباقه إلى الشام أو إلى مصر (قال) لا أرى براءته تنفعه حتى يبين (قال ابن القاسم) ومن ذلك أيضا أن يتبرأ من السرقة فيظن المشتري أنه إنما كان يسرق في البيت الرغيف وما أشبه ذلك وهو عاد يتقب بيوت الناس فلا تنفعه البراءة حتى يبين ❦ قلت ❦ أرايت أن اشتريت جارية وتبرأ إلى صاحبها من الكلى الذي يجسدها فأصببت بظفرها كيا كثيرا أو بفضئها فقلت للبائع إنما ظننت

أن الكي يبطئها فأما إذا كان يظهرها أو يفتننها فلا حاجة لي بها (قال) الجارية لازمة
 للمشتري إلا أن يأتي من ذلك الكي أمر متفاحش مثل ما وصفت لك في الابق
 والدبر فذلك لا تبرئه البراءة إلا أن يخبره بشنع الكي أو يريه إياه ﴿قلت﴾ ولا
 يلتفت في هذا إلى عدد الكي (قال) لا إلا أن يتفاحش الكي أيضا فيكون كيا يعلم
 أن ذلك متفاحش كثير فيكون علي ما وصفت لك ﴿قلت﴾ أرايت أن باع جارية
 فقبلاً من عيوب الفرج فأصاب المشتري بفرجها عيوباً كثيرة غفلاً أو قرناً (قال)
 أن كان ما بفرجها من العيوب يختلف حتى يصير بعضه فاحشاً فلا تجزئه البراءة إلا
 أن يبين أي العيوب بفرجها فإن بين والا لم تجزئه البراءة ﴿قلت﴾ أرايت أن باعها
 وتبرأ إليه من عيوب الفرج فأصابها رتقاء (قال) أرى أن في عيوب الفرج إذا تبرأ
 من عيوب الفرج أن تجوز براءته في السبب اليسير الذي ينتفر من ذلك فإذا جاء
 من ذلك عيب فاحش لم تجزئه البراءة من ذلك إلا أن يسميه بعينه ﴿قلت﴾ أرايت
 أن قال أبرأ إليك من رتقها ولم يقل رتقاء بمعظم ولا بغير عظم فأصابها مشتريها رتقاء
 بمعظم لا يقدر على أن يبط ولا يعالج (قال) أن كان رتقاً شديداً لا يقدر على علاجه
 لأن منه ما يقدر على علاجه فكان الذي بها من الرتق مالا يقدر على علاجه فلا تجزئه
 البراءة إلا أن يبين ذلك ﴿سحنون﴾ عن ابن وهب قال سمعت مالكا
 يقول فيمن باع عبداً أو دابة أو شيئاً فقبلاً من العيوب وسماه في أشياء يسميها فيقول
 برئت من كذا ومن كذا فإن ذلك يرد على البائع حتى يوقف الذي اشتراه منه على
 ذلك العيب بعينه الذي في الشيء الذي باع ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن ابن سمان
 أن سليمان بن حبيب المحاربي أخبره أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامل من عماله
 أن امنع التجار أن يسموا في السلعة عيوباً ليست فيها الخماس التلقيق على المسلمين
 والبراءة لا تفهمهم فإنه لا يبرأ منهم إلا من رأى العيب بعينه فإنه ليس في دين الله
 غش ولا خديعة والبائع والمبتاع على رأس أمرهما حتى يتفرقا ولا يجاز من الشروط
 في البيع إلا ما وافق الحق ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن

شباب أنه قال في رجل باع سلمة وبها عيب فسمى عيوباً كثيرة وأدخل ذلك العيب فيما سمي (قال ابن شهاب) ان لم يكن وضع يده على ذلك العيب وحده أو أحطمه إياه وحده فأن لا نرى أن تجوز الخلافة بين المسلمين حتى يتبرأ من العيب وحده ﴿وأخبرني﴾ عن ابن وهب عن يونس عن ربيعة أنه قال من تبرأ من عهد فجمعها منها ما كان ومنها ما لم يكن فانه يرد على البائع كل ما تبرأ منه من شيء قد علمه أو كان قد ضمه مع غيره ولم ينصبه وحده بعينه وذلك انما وضعه ذلك الموضع لئليس به على من باعه ولينضيه لما ضمه اليه وجعله معه مما ليس بشيء ﴿وأخبرني﴾ سحنون عن وكيع بن الجراح عن سفیان عن المغيرة عن ابراهيم النخعي أنه قال اذا قال أبيعك لحما على بارية أبيعك ما أقلت الارض (قال) لا يبرأ حتى يسمى ﴿وأخبرني﴾ سحنون عن وكيع عن سفیان عن منصور عن بعض أصحابه عن شريح قال لا يبرأ حتى يضع يده

﴿في الرجل يبيع السلمة ثم يأتي الى مشتريها بعد ذلك فيبرأ اليه من عيوبها﴾

﴿قلت﴾ أدأيت ان اشتريت سلمة فلما وجبت لي وقبضتها أتاني بالثمن فقال لي ان بها عيوباً وأنا أحب أن أتيبرأ منها (قال) قال لي مالك ان كانت عيوباً ظاهرة ترى فالمشتري بالخيار ان أحب أن يأخذ أخذوا ان أحب أن يرد رد وان كانت عيوباً غير ظاهرة لم يقبل قوله في ذلك وكان المشتري على بيعه فان اطلع بعد ذلك على معرفة عيوب كانت بها عند البائع بأمر يثبت ذلك كان له ان شاء أن يمسك أمسك وان شاء أن يرد رد لانه اذا كان الأمر غير الظاهر كان في ذلك مدعياً ﴿قلت﴾ أدأيت ان قال البائع ان بها داء باطنا فأنا أريد أن أتيبرأ منه وقال البائع أنا أقيم البينة أن هذا العيب الباطن هو بها الساعة (قال) يمكن من ذلك فان أقام البينة برئ من ذلك العيب وكان له أن يتبرأ أو تجزئه البراءة ﴿قلت﴾ لم جمل مالك للرجل اذا باع السلمة وبها عيب لم يبرأ منه عند عقدة البيع فأراد أن يتبرأ منه بعد ذلك وهو ظاهر أو قامت بذلك بينة

ان كان باطنا ان ذلك له ويمكنه من ذلك (قال) ان كان البائع يقول انا أبرأ الساعة من عيب هذه الجارية فان أحب أن يأخذها أخذها والا ردها ولا يكون للمشتري أن يقول لا أصدقك أن بها العيب وهو عيب ظاهر أوجب عليه بيته ثم يطؤها فيظهر على العيب بعد ذلك فيرجع ردها وقد حبسها يستمتع بها أو تموت عنده فيرجع بقدر العيب وقد تبرأ صاحب السلعة اليه من العيب (قال) فإذا لم يكن العيب ظاهراً ولم يتم البيعة على الباطن اتهم البائع أن يكون رغب فيها وندم في بيعة فلا يقبل قوله لانه مدع الا أن تقوم له بيعة على العيب ان كان باطناً أو يكون ظاهراً يرى

ما جاء في عهدة الثلاثة

قلت ﴿ أرأيت قول مالك بن أنس من باع بنسير البراءة فما أصاب العبد في الايام الثلاثة فهو من البائع الموت وغيره (قال) نعم هو قوله ﴿ أرأيت ان باع بالبراءة فأت في الثلاثة الايام أو أصابه مرض أو عيب في الثلاثة الايام أيلزم ذلك للمشتري أو البائع في قول مالك (قال) اذا باع بالبراءة فما أصابه فأتما يلزم ذلك للمشتري ولا شيء على البائع ﴿ قلت ﴿ أرأيت ان باع بنسير البراءة فما أصاب العبد في الايام الثلاثة حتى أيرد في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴿ فان أصابه عور أو عمش أو عوى (قال) في قول مالك كل شيء يكون عند أهل المعرفة بالرقيق عيباً اذا أصابه ذلك في الايام الثلاثة فهو من البائع ﴿ قلت ﴿ فان أصابه وجع صداع رأس أو نحو ذلك (قال) ما سمعت من مالك في صداع الرأس شيئاً ولأن مالكاً قال في كل شيء يكون عند أهل المعرفة بالداء ان الذي أصاب بهذا العبد هو داء أو مرض في الايام الثلاثة فهو من البائع ﴿ قلت ﴿ فان مات فهو من البائع في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴿ فان غرق في الايام الثلاثة أو ان سقط من فوق بيت فأت أو احترق أو يكون من البائع قال نعم ﴿ قلت ﴿ فان خنق نفسه أو يكون من البائع قال نعم ﴿ قلت ﴿ فان قتله رجل أو يكون من البائع (قال) نعم في قول مالك وذلك أن مالكاً قال في عبد خرج في أيام العهدة الثلاثة قطعت يده أو فقئت عينه (قال) قال مالك دية الجرح للبائع لان الضمان منه وان أحب

المبتاع أن يأخذه بالثمن كله ولا يوضع عنه الجناية التي جنبت على العبد شيء أخذته
 وإن أحب أن يردده وده والقتل مثل هذا ﴿قلت﴾ رأيت أن اشتريت عبداً فأبقي
 العبد عند البائع قبل أن أقبضه (قال) إن كان أبقي في العهدة فهو من البائع إلا أن
 يكون باع بالبراءة فإن أبقي العبد بعد العهدة فهو من المشتري (قال) ابن نافع وسئل مالك
 عن العبد يباع بيع الاسلام وعهدة الاسلام وبالبراءة من الاباق فيأبقي في عهدة
 الثلاثة (فقال) أراه من البائع لاني لا أدري لعله عطب في الثلاثة لأنه أبداً من البائع
 حتى يخرج من الثلاثة سالماً فهو من البائع حتى يعلم أنه قد خرج من الثلاثة سالماً فأما إبقائه
 في الثلاثة فليس له على المبتاع في ذلك حجة فأراه من البائع حتى يعلم أنه قد خرج من
 الثلاثة سالماً فإذا علم بذلك كان من المبتاع ومن ذلك أن يوجد بعد الثلاثة يوم أو يومين
 أو بعد شهر أو شهرين وليس عليه أن يضرب له في ذلك عهدة ثلاثة أشهر من يوم
 يوجد ولكن إذا أصيب بعد الثلاثة بما قلت لك رجع الى المبتاع ولا يكون له في
 الاباق على البائع شيء لأنه قد تبرأ منه ﴿قلت﴾ رأيت إذا أبقي في عهدة الثلاثة
 فراه من البائع لاني لا أدري لعله قد تلف في الثلاثة أيرجع عليه بالثمن من ساعته
 أم يضرب فيه أجلاً حتى يعلم أنه خرج العبد من الثلاثة سالماً عطب فيها (قال)
 بل أرى أن يضرب في ذلك أجلاً حتى يتبين ما أمر العبد فإن علم أنه خرج من
 الثلاثة سالماً كان من المبتاع وإن لم يعلم ذلك كان من البائع لأنه لا يدري لعله عطب
 في الثلاثة هو أبداً في الثلاثة من البائع حتى يعلم أنه خرج منها ﴿وأخبرني﴾
 عن ابن وهب عن مسلمة بن علي عن حماد بن عتبة بن عامر الجهمي أنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدة الرقيق أربعة أيام أو ثلاثة ﴿ابن وهب﴾ عن
 ابن سمعان قال سمعت رجلاً من علمائنا منهم يحيى بن سعيد وغيره يقولون لم يزل
 الولاة بالمدينة في الزمان الاول يقضون في الرقيق بعهدة السنة من الجنون والجذام
 والبرص إن ظهر بالملوك شيء من ذلك قبل أن يحول الحول عليه فهو رد الى البائع
 ويقضون في عهدة الرقيق ثلاث ليال فإن حدث في الرأس في تلك الثلاثة الايام

حدث من موت أو سقم فهو من الاول وانما كانت عهدة الثلاث من الربيع لان
الحج الربيع لا تستين الا في ثلاث ليال (وأخبرني) عن ابن وهب عن ابن أبي
الزناد عن أبيه قال قضى عمر بن عبد العزيز في رجل باع من أعرابي عبداً فوعك
العبد في عهدة الثلاث فأت فجعله عمر من الذي باعه (قال ابن وهب) قال لي مالك
ابن أنس لا عهدة عندنا الا في الرقيق

في بيع البراءة

(قلت) أرايت من باع بالبراءة عبداً أو دابة أو ثوباً أو سلعة من السلع من أي
الميوّب يتبرأ (قال) كان مالك مرة يقول من باع بالبراءة فإن البراءة لا تنفعه في شيء
مما يتبايع الناس به كانوا أهل ميراث أو غيرهم الا في بيع الرقيق وحدهم فإنه كان
يرى البراءة فيه مما لم يعلم فإن علم عيباً ولم يسمه بعينه وقد باع بالبراءة لم تنفعه البراءة في
ذلك العيب (قال) قلت له فلو أن أهل ميراث باعوا دواب واشتروا البراءة أو
باعوا الوصي فاشتروا الوصي البراءة (قال) لا علم لي بما في هذا من الميوّب وانما هو
بيع ميراث وانما كان هذا المال لتبري (قال) لا ينفعه ذلك في الدواب وليست
البراءة الا في الرقيق ثم رجع فقال لا أرى البراءة تنفع في الرقيق لا أهل الميراث
ولا الوصي ولا غيرهم (قال) فجاء قوم وأنا عنده قاعد فقالوا يا أبا عبد الله انا بمننا
جارية في ميراث بيع البراءة لا نسلم بها عيباً فاشتراها رجل فأتقلب بها فوجد في
فرجها عيباً (قال) أرى أن يردّها ولا تنفعه البراءة شيئاً فلا خرجوا كلمته فقلت له
يا أبا عبد الله البراءة في الميراث من الرقيق قال لا أرى أن تنفع وانما كانت البراءة
لأهل الديون فيفسون عليهم السلطان (قال مالك) فلا أرى البراءة تنفع أهل
الميراث ولا غيرهم الا أن يكون عيباً خفيفاً قال ففسى (قال مالك) ومن ذلك
الرجل يأتيه الرقيق قد جلبت من البلدان اليه وهو بالمدينة أو ببلد من البلدان أو يكون
قد جلبها فيقول أبيعكم بالبراءة ولا علم لي فقد صدق ولا علم له ولم يكشف لهم
ثوباً فهو يريد أن يذهب بأموال الناس بهذا الوجه (قال) فأرى البراءة تنفعه

﴿قلت﴾ أرأيت ما باع السلطان على الناس في ديونهم أينفع السلطان أو صاحب السلمة الذي يمت عليه البراءة (قال) ما وقت مالك على هذا في أحد الاما أخبرتك من قوله القديم (قال ابن القاسم) وأنا أرى في البراءة في الرقيق على قول مالك الأول وعلى ما قضى به عثمان بن عفان على عبد الله بن عمر فذلك جائز وهو رأيي وإن بيع الفلوس والميراث بيع براءة وإن لم يبرؤا فكذلك بيع السلطان كله الفنائم وغيرها

— في تفسير بيع البراءة —

﴿قلت﴾ وكيف البراءة التي تبرأ بها في هذا إذا باع بالبراءة في قول مالك (قال) إذا قال أبيعك بالبراءة فقد برئ مما يصيب العبد في الأيام الثلاثة ﴿قلت﴾ وإن لم يقل أبرأ إليك من كل ما يصيبه في الأيام الثلاثة (قال) إذا قال أبيعك بالبراءة وإن لم يذكر الأيام الثلاثة فقد برئ من عهدة الأيام الثلاثة ومن عهدة السنة ﴿قلت﴾ أرأيت في قول مالك الأول إذا كان يجيز بيع البراءة في الرقيق لو أن رجلاً باع ميراً ولم يقل أبيع بالبراءة ثم باع وأخبر أنه ميراث (قال) فقد برئ وإن لم يقل قد برئت وكذلك بيع السلطان مالا قد فليس صاحبه ﴿قلت﴾ أرأيت أن لم يخبرهم أنه ميراث فباعهم ولم يذكر البراءة أيراً في قول مالك الأول (قال) لا لأنه لم يخبرهم أنه ميراث ﴿قلت﴾ فلو لم يخبرهم أنه ميراث وباع بالبراءة (قال) فذلك له ويرأ مما لم يعلم في قوله الأول ولا يبرأ مما علم ﴿قلت﴾ أرأيت لو باع أهل الميراث رقيقاً وبالرقيق عيوب قد علموا بها وكتبوها فباعوها وأخبروا أنها ميراث (قال) قال مالك لا يبرؤون إذا علموا حتى يسموا ﴿قلت﴾ ولم تكن البراءة عند مالك إذا كان يجيز البراءة إلا في الرقيق وحدهم في الموارث وما يبيع السلطان على الغرماء (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت من باع رقيقاً فقال إن فيها عيوباً وأنا منها برئ أيراً مما فيها من العيوب التي علمها في قول مالك (قال) لا يبرأ إلا أن يسمى تلك العيوب بعينها ﴿قلت﴾ أرأيت أن باع رجل جارية فبرأ من الحمل وكانت حاملاً أو غير حامل أيجوز البيع ويكون برئاً من

الحمل في قول مالك أم لا (قال) قال مالك ان كانت الجارية من جوارى الوطء من المرتفعات لم أر البراءة تحمل فيها ورأيت بيعاً مردوداً وان كانت من وخش الرقيق وانلدم من السنه والزوج وأشباههم رأيت ذلك جائزاً ورأيتها براءة (قلت) لماك بن أنس ما حد المرتفعات أترى ثمن الحسين والسنتين من المرتفعات (قال) نعم هؤلاء من جوارى الوطء (قال) ولأن مالكا قال ان المرتفعة اذا بيعت ببراءة من الحمل يكون ثمن الجارية أربع مائة دينار أو خمسمائة دينار أو ثلاثمائة دينار ان لم تكن حاملاً وان كانت حاملاً لم يكن ثمنها مائة وأقل ولم تشتت وهو عيب شديد فهذا خطر شديد وقار (قال) وأري الوحش من الرقيق لا يكون ذلك فيهن خطراً لانه ان وضع الحمل من ثمنها فانه يضع قليلاً وربما كان الحمل أكثر لثمنها (قلت) رأيت المدة في بيع الرقيق وفي بيع السلطان على الغرماء لم يكن يرى عليهم المدة في الثلاثة ولا في السنة في قول مالك الأول قال نعم (قلت) وما يباع في الميراث وما باعه السلطان في دين من فلس من ثياب أو دواب أو آنية أو عروض فأصاب المشتري بذلك عيباً رده في قول مالك (قال) نعم (قلت) وكان قوله التقديم يقول في الرقيق في بيع الميراث وبيع السلطان على من قد فلس ان أصيب بالرقيق عيب أو ماتوا في الأيام الثلاثة أو أصابهم جنون أو جذام أو برص في السنة لم يلزم من باعهم شيء ولزم من اشتراهم (قال) نعم (قلت) وليس الرقيق في الميراث وبيع السلطان على من قد فلس كبيع غيرهم في عهدة السنة والثلاث (قال) نعم (قال ابن وهب) وأخبرني مالك والليث عن يحيى ابن سعيد عن سالم بن عبد الله أن أباه باع غلاماً له بثمانمائة درهم وباعه بالبراءة فقال الذي ابتاع العبد لعبد الله بن عمر بالعبد داء لم يسمه لي فاخصما الى عثمان بن عفان فقال الرجل باعني عبداً وبه داء لم يسمه لي وقال عبد الله بن عمر بتمته بالبراءة فقضى عثمان بن عفان على عبد الله بن عمر أن يحلف بالله لقد باعه العبد وما به داء يعلمه فأبى عبد الله أن يحلف وارجع العبد (ابن وهب) عن ابن سمعان قال سمعت رجلاً من علمائنا منهم يحيى بن سعيد يقولون قضى عمر بن الخطاب أن من باع سبعة فيها

عيب قد علم به ولم يسمه وان باعها بالبراءة فهي رد ان شاء المبتاع (قال) ابن سميان
فالناس على قضاء عمر بن الخطاب

في عهدة بيع مال المفلس

قلت ﴿ أرأيت من اشترى عبداً من مال رجل قد فلسه السلطان فأصاب به عيباً
على من رده أعلي السلطان أم على الذي فلس أم على الثرماء الذين فلسوه ﴾ (قال)
بلغني ممن أتق به أن مالكا قال يرد على الثرماء ولم أسمعه منه (قال) مالك لأنه انما
بيع لهم وهم أخذوا المال ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولكني قلت لمالك أرأيت اذا فلس
فجمعوا متاعه وباع السلطان لهم ماله فلف قبل أن يقسموه (قال) قال لي مالك قد
برئ الثرميم منه ومصيبته من أهل الدين ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك لو أن رجلاً أعتق
رقيقاً له ولا مال له فرد الثرماء عتقه ثم أفاد مالا قبل أن يباعوا عليه وينفذ البيع عليه
رأيت أن يمتقوا ويكون دين الثرماء فيها أفاد (قال) قتلت له فلو باعهم السلطان ولم
ينفذ السلطان بيع الرقيق بعد حتى أفاد الرجل مالا (قال) أرى أن يمتقوا ويعطى
الثرماء المال بما أفاد (قال) وبلغني عن مالك أنه قال وان كان في رقيق المعتق جارية
حين أعتق فرد الثرماء عتقه وتركوها في يديه موقوفة له لم ينبغ أن يطل الجارية حتى
تباع في دينه أو تبتق ان أفاد مالا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشترها من بعد ما باعها
عليه السلطان وقد كان أعتقها أبطؤها في قول مالك (قال) نعم وقال ما مات من
الرقيق أو سرق من المتاع أو هلك من الحيوان قبل أن يباع على الثرماء بعد ما جمعه
السلطان فهو من الذي عليه الدين مصيبته منه فاذا باعه السلطان وصار ثمنه فقصيته من
الدين لهم الدين (قال) فقلنا لمالك فلو أن رجلاً فلس ويده جارية فوقف عليها صاحبها
الذي باعها ليأخذها وأبى الثرماء أن يدفعوها اليه وقالوا نحن نعطيك ثمنها فدفعوه
اليه أو ضمنوه له ثم أخذوا الجارية ليبيعوها فبنات الجارية قبل أن يبيعوها ممن ترى
مصيبته على الثرميم أم على الذين لهم الدين (قال) مالك أرى المصيبة من الذي عليه
الدين ﴿ قال ﴾ فقلنا لمالك لم ولو أخذها صاحبها الذي باعها برئ هذا الذي عليه الدين

من الدين الذي كان عليه ولم يكن عليه من مصيبتها شيء لو أخذها صاحبها الذي باعها وإنما أخذها الغرماء منه لفضل رجونه فيها وهو الدين الذي كان عليه (قال) هو ضامن وبما بين ذلك أن لو كان في الجارية فضل قضى به على الترميم وليس للذي عليه الدين أن يأبى ذلك على أهل دينه ويقول أما أبرأتموني مما يأخذ صاحب الجارية وإما دفتموها إليه (قال) لا قول له في ذلك والترمء عليه بالخيار في ذلك أن أحبوا أن يأخذوا أخذوا والنماء له أن كان في ذلك فضل وإن كان فيها نقصان من الثمن أو موت أتبع به ولا حجة في أن يقول هذا يأخذها بالثمن

في عهدة المأمور ببيع السلعة والقاضي والوصى

قال سحنون قال عبد الرحمن بن القاسم لو أن رجلاً أمر رجلاً أن يبيع له سلعة فقال حين باعها إن فلاناً أمرني أن أبيع له هذه السلعة فأدرك السلعة تباعة (قال) إن كان حين باعها قال إنما أبيع لفلان فلا أرى على المأمور شيئاً والعهدة على الأمر (قال) ومثل ذلك هؤلاء الذين يبيعون في الزيادة أو الرجل يعرف أنه إنما يبيع للناس بمجمل أو رجلاً يبيع على ذلك (قال) وبلغني عن مالك أنه قال لو أن رجلاً أمر رجلاً أن يبيع له سلعة فباعها فوجد بها للمبتاع عيباً فأراد أن يردها على من يردها ومن يستحلف (قال) إن كان الوكيل قد أعلمه أنها لفلان فلا يمين عليه ويردها على صاحبها الأمر واليمين على الأمر وإن كان لم يعلمه حلف الوكيل والرد السلعة عليه واليمين عليه (قال) فقيل للمالك أفرأيت ما يستأجر الناس من النخامين الذين يبيعون لهم الرقيق ويجعلون لهم الجمل على ما يبيعون من ذلك والذين يبيعون للموارث ومثل هؤلاء الذين يبيعون للمبتاع للناس بمجمل لهم في ذلك الجمل فيبيعون والذي يبيع فيمن يريده في غير ميراث يستأجر على الصياح فيوجد من ذلك شيء مصروق أو حرق أو عيب (قال) ليس على واحد من هؤلاء ضمان وإنما هم أجبروا أنفسهم وأبدانهم وإنما وفقت المعهدة على أرباب السلع فليتبعوهم فإن وجدوا أربابها والالام يكن على هؤلاء الذين وصفت لك تباعة فيما باعوا (قال) وجمعت مالكا وقيل له فلو أن رجلاً

استؤجر على مثل هذا فباع فأخذ جملة ثم رد البيع بعيب وجد بالسلة فأراد رب السلة أن يرجع على الذي باع بالجل وأبي البائع أن يدفع إليه ذلك وقال قد بعتك متاعك (قال مالك) أرى أن رد الجمل ولا جعل له إذا لم ينفذ البيع (قال مالك) ابن أنس ولو باعها الثانية فردت أكان ينبغي له أن يأخذ جملةا أيضاً استنكاراً لذلك

— في الرجل يشتري السلة لرجل أمره باشتائها —

﴿ فيعلم البائع أنه يشتريها لفلان ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أتى اشترت سلة من رجل لفلان فأخبرته أني إنما اشتريتها لفلان ولست اشتريتها لنفسى فاشتريتها بالنقد أو بالنسيئة أ يكون للبائع أن يبيع هذا المشتري بالثمن أم يبيع الذي اشترى له أو من يبيع بالثمن (قال) ان لم يكن هذا المشتري قال للبائع اني إنما اشترى منك للذي أمرني ولا أتقذك إنما الثمن لك على فلان فأرى الثمن على هذا المشتري لانه وان اشترى لسيرة فالتقذ عليه فان قال له التقذ على الذي اشترى له وليس لك علي شيء فهذا لا يبيعه البائع بالنقد ويكون التقذ للبائع على الذي أمره هذا بالشراء ﴿ قلت ﴾ أنحفظه عن مالك بن أنس (قال) هو قوله ﴿ قلت ﴾ أ رأيت القاضي اذا باع أموال اليتامى أو باع مال رجل مفلس في دين أو باع مال ميت وورثته غيب على من المدة (قال) قال مالك في الوصى انه لا عهدة عليه فكذلك القاضي لا عهدة عليه ﴿ قلت ﴾ فلي من عهدة المشتري اذا باع الوصى تركه الميت (قال) في مال اليتامى ﴿ قلت ﴾ فان ضاع الثمن وضاع مال اليتامى ولا مال لليتامى غير ذلك فاستحقت السلم التي باع (قال) بلغني عن مالك أنه قال لا شيء عليه (قال ابن القاسم) وأخبرني بذلك من أثق به عن مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان باع السلطان على المفلس رقيقه ثم أصاب بهم المشتري عيباً أو هلكوا في أيام المدة (قال) قال مالك بيع السلطان بيع براءة وأشد من بيع البراءة (قال) قال مالك في بيع البراءة ان مات في المدة أو حدث فيه عيب فهو من المشتري وبيع السلطان لا عهدة فيه أيضاً مثل بيع البراءة ﴿ قلت ﴾ فان أصاب بهم عيباً قديماً كيف يصنع (قال) قال مالك

انه لا يردهم وانه بمنزلة من باع بالبراءة وهو لا يعلم بالعيب وقد سمعته وذكر بيع
البراءة فقال انما كان يكون ذلك في بيع السلطان أن يخلص الرجل أو يموت فيقضى
به دينه ويقتسمه غرماؤه وانما كانت البراءة على هذا فهذا قوة لما كان يقول من
ذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان باع السلطان على هذا المنسل عبده وقد كان أعقه واقتسم
الغرماء ثمنه ثم أصاب المشتري بالعبد عيباً قديماً فقال رب العبد قد كان هذا العيب به
قديماً وكذبه الغرماء وقد عرف أن ذلك العيب قديم ليس مما يحدث (قال) سمعت
مالكاً يقول في بيع السلطان انه بيع براءة وبيع البراءة لا يرد الا بما علم البائع بالعبد
فلم يخبره به فأرى هذا في مسئلتك ان كان العيب قديماً قد علم البائع به وعلم ان البائع
قد علمه رده للمبتاع على البائع وأخذ الثمن من الغرماء وبيع العبد للغرماء ثانية في
دينهم بعينه بعد ذلك فان كان فيه نقصان عن دين الغرماء أتبعوه بما بقي لهم من
دينهم وان كان للمفلس مال يوم يرد العبد عليه بعينه أخذ الثمن من ماله ولم يتبع
الغرماء بشيء وكان حراً لأن البيع لم يتم حين وجد به عيباً ورد فان كان قد حدث
به عند مشتريه عيب مفسد ولسيدة مال كان بالخيار ان شاء رده وما نقصه العيب
وان شاء حبسه وأخذ قيمة العيب فان احتبسه وأخذ قيمة العيب الذي وجد به فان
ذلك له وان رده كان حراً اذا كان للسيد مال يوم يرد له وان كان سيده لا مال له فهو
بالخيار ان شاء أن يحبسه ويرجع على الغرماء بقيمة العيب وان شاء أن يردده وما نقص
فذلك له ولا يعتق ويباع ثانية للغرماء (قال) وكان مالك بن أنس يقول بيع الميراث
مثل بيع البراءة يروون له مما لم يعلموا ﴿وأخبرت﴾ أنه قال بيع السلطان أشد من بيع
البراءة ومن بيع الميراث ثم سمعت أن رجوعه عن بيع البراءة وبيع الميراث وان تبرؤا
مما لم يلدوا فانه يرد عليهم اذا كان عيباً قديماً لا يحدث مثله الا أن يكون الشيء التائه
وقوله الاول في بيع البراءة انهم يروون مما لم يعلموا أحب اليّ وبه أخذ وكذلك
الميراث هو أشد من بيع البراءة وانما هذا كله في الرقيق وانما البراءة فيهم وليس
في الحيوان وثبت مالك بن أنس على بيع السلطان أنه بيع براءة فقال وانما كانت

فيه البراءة (قال) مالك وليس في شيء من المرووض ولا الدواب بيع براءة في ميراث ولا غيره ولا في بيع السلطان وليس البراءة الا في الرقيق وحدهم (قال ابن وهب) بلغني عن ربيعة في بيع الموارث أهلها براء بما كان فيها لتفريق ذلك ولتشتيته وكيف يفرم ولي وقد تفرق ما ولي أم كيف يفرم وارث وقد انطلق بالذي له فهم براء وان لم يشترطوا البراءة (وأخبرني) عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن أنه قال في الرجل يلى للنائب ولا يريد أن تكون عليه عهدة في شيء ثم يبيع الشيء فالتفرقة بين الترماء ومن ذلك ما ولي من وجوه الصدقة فلا يرد لتفاوت ثمن ذلك في تلك المواضع فيكون عليه التباعة فلذلك كان ما كان من بيع الميراث والبراءة منه لما يكون في ذلك من الوصايا وتفريق الموارث فن باع على ذلك متبرئاً لا يعلم شيئاً فلا تباعة عليه في عهدة قد بما كان أو حديثاً (قال) وسمعت ابن وهب قال سمعت مالكا يقول في بيع الميراث انه لا تباعة على أهل الميراث ولا عهدة الا أن يقيم المشتري بيته على أهل الميراث انهم قد باعوا وعلموا بذلك (قال ابن وهب) قال مالك بن أنس ولا أعلم على أهل الميراث عهدة السنة في الرقيق ولا عهدة الثلاث وانما بيعهم بيع البراءة

— في عهدة السنة —

(قلت) رأيت عهدة السنة انما هو من الجنون والحذام والبرص في قول مالك بن أنس فقط هذه الثلاثة لا غيرها (قال) نعم (قلت) رأيت الوسوسة (قال) اذا ذهب عقله فأطبق عليه فهو بمنزلة الجنون (قلت) رأيت ان كان انما أصابه من الجنون في هذه السنة انه يمتحن رأس كل هلال (قال) يرده (قلت) فان أصابه وسوسة رأس كل هلال (قال) يرده (قلت) فان أصابه الجنون رأس شهر واحد في السنة ومضي ذلك الشهر وصبح أنه أن يرد في قول مالك (قال) نعم لان الجنون عيب لازم مؤمر يعتري المرة بعد المرة ليس برؤه أمراً يعرفه الناس ظاهراً الا ترى لو أن رجلاً جن عبد له ثم برئ وصبح فباعه ولم يخبر أنه قد كان أصابه الجنون انه

عيب يرد منه فكذلك هذا لأن الجنون لا يؤمن أنه يمود إليه ﴿ قلت ﴾ فإن أصابه
الجذام أو البرص في السنة ثم برئ وصح قبل أن يرد المشتري ويعلم به المشتري أنه
أن يرد على البائع (قال) لا إلا أن يكون ذلك عيباً عند أهل المعرفة بالريق لأن
ما يخاف عودته ويخاف منه كما وصفت لك في الجنون (قال) والبرص بهذه المنزلة
﴿ قلت ﴾ فإن أصابه بهق أو حمرة أو جرب حتى تسليخ منه وتورم في السنة لا يكون
هذا بمنزلة الجذام والبرص في قول مالك (قال) نعم لا يكون هذا بمنزلة البرص والجذام
في السنة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن جني على العبد رجل فضرب رأسه بحجر فذهب عقله
ألسيده أن يردّه في السنة في قول مالك بن أنس (قال) لا أدري ما قول مالك فيه
وليس هذا بمنزلة الجنون وأراه من المشتري ﴿ قلت ﴾ فإن خرس في السنة فأصابه
صمم أيكون هذا بمنزلة الجنون في السنة (قال) لم أسمع من مالك بن أنس في هذا
شيئاً ولكن إن كان عقله معه وإن خرس وأصابه صمم فهو من المشتري إلا أن يعلم
أن عقله قد ذهب مع ذلك فيكون من البائع ﴿ وأخبرني ﴾ سحنون بن سعيد عن
عبد الرحمن بن القاسم عن مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو
ابن حزم أنه سمع أبان بن عثمان وهشام بن اسماعيل يقولان في خطبتهما المهددة ثابتة
عهدة الثلاثة وعهدة السنة ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن
شهاب قال سمعت سعيد بن المسيب يقول في المهددة في كل داء عضال نحو الجنون
والجذام والبرص سنة (قال) ابن شهاب والقضاة منذ أدركننا يقضون في الجنون
والجذام والبرص سنة (وأخبرني) ابن وهب عن ابن سمعان قال سمعت رجلاً
من علمائنا منهم يحيى بن سعيد الأنصاري وغيره أنهم كانوا يقولون لم تزل الولاية
بالمدينة في الزمان الأول يقضون في الرقيق بعهدة السنة من الجنون والجذام والبرص
إن ظهر بالملوك شيء من ذلك قبل أن يحول الحول عليه فهو رد إلى البائع ويقضون
في عهدة الرقيق ثلاث ليال فإن حدث بالرأس شيء في تلك الثلاث ليال حدث من

سقم أو موت أو غيره فهو من الأول ﴿ ابن وهب ﴾ وسمعت
مالك بن أنس يقول في السهدة في الرقيق ثلاثة أيام من
كل شيء يصيب العبد من موت أو غيره لا ينقد في
تلك الثلاثة الأيام والجنون والجذام والبرص سنة
والنقد فيها جائز (وسمعت) مالكا يقول
في الرقيق ثلاث ليل فإن حدث في
الرأس شيء في تلك الثلاث
ليال من سقم أو موت
فهو من الأول

﴿ تم كتاب تدليس العيوب من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه ﴾
(وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم)

— ❦ — ❦ — ❦ — ❦ — ❦ —
﴿ وبه يتم الجزء العاشر ﴾ ويليه كتاب الصلح وهو أول الجزء الحادي عشر ❦

فهرست الجزء العاشر من المدونة الكبرى

(رواية الامام سحنون عن الامام عبدالرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم اجمعين)



صحيفه	صحيفه
في موت في أيام الخيار	٢ كتاب بيع الخيار
١٤ في الرجل يتناع الجارية على أنه بالخيار	٢ بيع الخيار
ثلاثا فيمتها البائع في أيام الخيار	٩ في الرجل يبيع من الرجل السلعة ثم
١٤ في الرجل يتناع السلعة على أنه بالخيار	يلقاه بعد ذلك فيجعل أحدهما للآخر
إذا نظر إليها	الخيار
١٥ في الرجل يبيع الجارية على أنه بالخيار	٩ في المكاتب يتناع السلعة على أنه
ثلاثا فيصيبها عيب في أيام الخيار	بالخيار فيعجز أيام الخيار
١٧ في الرجل يتناع الخادم على أنه بالخيار	١٠ في الرجل يبيع السلعة على أن أخاه أو
قتله عنده أو تخرج أو عبدا فيقتل	رجلا أجنبيا بالخيار أو يشتريها الرجل
العبد رجلا	على أنه بالخيار
١٨ فيمن اشترى ثوبا فأعطاه ثوبين	١١ في الرجل يبيع السلعة على أن البائع
يختار أحدهما فضاعا أو أحدهما	والمبتاع بالخيار
٢٠ في اليمين بالخيار ما لم يتفرقا	١١ في الرجل يبيع السلعة من الرجلين على
٢٠ في اختلاف المتبايعين في الثمن	أتهما بالخيار فيختار أحدهما الرد
٢١ الخيار في الصرف	والآخر الاجازة
٢٢ في الرجل يشتري السمتين على أنه	١١ في الرجل يتناع الجارية على أنه بالخيار
بالخيار يختار أحدهما وقد وجبت له	ثلاثا فيختار الرد والبائع غائب أو
٢٤ في الرجل يتناع السلعة كلها على أردب	يطؤها أو يدبرها أو يرهنها أو ما أشبه ذلك
أو ثوبا أو شاة على أنه بالخيار ثلاثا	١٣ في الرجل يتناع العبد على أنه بالخيار

صحيفة

٢٤ في الرجل يشتري من الرجل السلعة

على أنه بالخيار فتلف منه قبل أن يختار

٢٦ النقد في بيع الخيار

٢٨ في الدعوى في الخيار

٣٠ في الرجل يبيع العبد وبه عيب ولا

يبينه ثم يأتيه فيعلمه أن بالسلعة عيباً

وهو يقول ان شئت فخذ وان شئت

فدع

٣٠ في الرجل يتاع السلعة على أنه بالخيار

ثلاثاً فلا يردها حتى تنقضي أيام الخيار

٣١ في الخيار الى غير أجل

٣١ في الرجل يبيع ثمرة حائطة ويستثنى أن

يختار أربع نخلات أو خمسا

٣٢ في الرجل يشتري من الرجل من

حائطة ثم أربع نخلات يختارها أو من

ثيابه ثوباً أو من غنمه شاة يختارها

٣٧ ﴿ كتاب بيع الثمر ﴾

٣٧ في بيع الثمر والملازمة والمناذرة

والعمل في ذلك واشتراء الثائب

٣٩ في الرجل يشتري السلعة الغائبة قد

رآها أو بصفة أيكون له الخيار اذا رآها

٤١ في الرجل يشتري السلعة الغائبة قد

صحيفة

رآها أو بصفة ولا يشترط الصفقة

فتموت بحد وجوب الصفقة

٤٢ الدعوى في بيع البرناج

٤٣ في البيع على البرناج

٤٥ في اشتراء الثائب

٤٧ في الرجل يشتري السلعة الغائبة قد رآها

أو بصفة فيريد أن يقدر فيها أو يبيعها من

صاحبها قبل أن يستوفيا أو من غيره

٤٩ الدعوى في اشتراء السلعة الغائبة

٥٠ في الرجل يشتري طريقاً في دار رجل

٥٠ في الرجل يشتري من الرجل عموداً

له وعليه بزيانه أو جفن سيفه بلا حلية

٥١ في الرجل يبيع عشرة أذرع من هواء

هوله

٥١ في الرجل يبيع سكنى دار أسكنها ستين

٥١ في الرجل يشتري السلعة الى الاجل

البعد

٥٢ في الرجل يبيع الدار ويشترط سكنها

سنة

٥٢ في الرجل يبيع الدابة ويشترط ركوبها

شهوراً

٥٣ في الرجل يكون له على الرجل الدين

صحيفة

صحيفة

- العرض الى أجل فيعيه من رجل بدنانير
أو دراهم فيصيب الدنانير أو الدراهم
نحاساً أو زيوفاً فينقض البيع
٥٣ في الرجل يبيع السلعة ببلد ويشترط
أخذ الثمن ببلد آخر
٥٤ ما جاء فيمن أوقف سلعة وقال لم أرد
البيع
٥٥ في بيع السمن أو المسل كيلاً أو وزناً
في الظروف ثم توزن الظروف بمذلك
٥٦ في الرجل يبيع الوذبة تكون عنده
بغير إذن صاحبها ثم يموت صاحبها
فيرثها فغير بد أن ينقض البيع
٥٧ في بيع العبد له مال عين وعرض وناس
وآجل بماله بذهب الى أجل
٥٨ ﴿كتاب بيع المراجعة﴾
٥٨ ما يحسب في المراجعة مما لا يحسب
٥٩ في المراجعة
٥٩ فيمن ربح سلعة ثم باعها بمراجعة
٥٩ فيمن ابتاع سلعة فأصابها عنده عيب
ثم باعها بمراجعة
٦٠ فيمن ابتاع سلعة فاستغلها ثم باعها بمراجعة
٦٠ فيمن اشترى سلعة فولت عنده ثم
- باعها بمراجعة
٦١ فيمن ابتاع سلعة فحالت أسواقها ثم
باعها بمراجعة
٦١ فيمن ابتاع سلعة ثم ظهر منها على عيب
فرضيها ثم باعها بمراجعة
٦١ فيمن ابتاع سلعة بدين الى أجل أن يجوز
له أن يبيعها بمراجعة نقداً
٦٢ فيمن ابتاع سلعة بنقد ثم أخر بالثمن ثم
باعها بمراجعة
٦٢ فيمن ابتاع سلعة بنقد فتجوز عنه في
النقد ثم باعها بمراجعة
٦٢ فيمن ابتاع سلعة بعين فتقد فيها غير
ذلك الثمن ثم باعها بمراجعة
٦٥ فيمن ابتاع سلعة ثم وهب له الثمن أو
وهب سلعته ثم ورثها ثم باعها بمراجعة
٦٥ فيمن ابتاع نصف سلعة ثم ورث
النصف الآخر ثم باعها بمراجعة
٦٥ فيمن ابتاع سلعة صفقة واحدة ثم باع
بعضها بمراجعة
٦٦ فيمن ابتاع سلعة واحدة ثم باع
بعضها بمراجعة
٦٦ فيمن ابتاع سلعة فهو وآخر ثم باع

صحيفه

مصائبه مرابحة

٦٦ فيمن ابتاع سلعة مما يكال أو يوزن ثم باعها مرابحة

٦٧ فيمن ابتاع سلعة ثم باعها مرابحة ثم اشتراها ثانية بأقل من الثمن أو أكثر ثم أراد بيعها مرابحة

٦٧ في السلعة بين الرجلين بيعها مرابحة فيمن ابتاع سلعة ثم أقل منها أو استقال ثم أراد بيعها مرابحة

٦٨ فيمن باع سلعة مرابحة ثم وضع عنه من الثمن أولا أو اشترط

٦٩ فيمن باع سلعة مرابحة فزاد في ثمنها أو نقص

٧١ في الرجل يشتري السلعة من عبده ثم يريد أن يبيعها مرابحة

٧٢ في الرجل يبيع السلعة بعرض أو طعام فيبيعها مرابحة

٧٢ فيمن ابتاع جارية فوطئها ثم باعها مرابحة في الرجل يبتاع الجارية ثم يزوجها فيبيعها مرابحة

٧٥ ﴿ كتاب الوكالات ﴾

٧٥ في الرجل يأمر الرجل أن يشتري له

صحيفه

سلعة ثم يموت الأمر فيبتاعها المأمور وقد علم بموته أو لم يعلم وقد كان دفع إليه الثمن أو لم يدفع

٧٦ الوكيل يبيع أو يشتري بما لا يتقارب به الناس

٨٠ في الدعوى في بيع الوكيل السلعة وقد باعها بطعام أو عرض أو اشتري بما لا يشتري

٨٢ في الوكيل في السلم أو غيره يأخذ رهنا أو يأخذ حميلا فيصنع عنده وقد علم به الأمر أو لم يعلم

٨٢ في دعوى الوكيل ومكاتب بمثل بكتابه أو امرأة بمثل إلى زوجها بمثل اختلعت به منه فكذب في الدفع

٨٣ في آالة الوكيل وتأجير به بغير أمر الموكل أو آالة الأمر دون الوكيل من سلم أو غيره

٨٥ في الوكيل يوكل الرجل يبتاع له سلعة أو طعاما والثمن من عند الوكيل ففعل

وأمسك حتى يأخذ له ذلك

٨٨ في الرجل يوكل رجلا يبتاع له سلعة أو جارية بدين له عليه

أو جارية بدين له عليه

صحيفة	صحيفة
١٠١ في اشتراء العرية بخرصها يرنى أو	٩٠ ﴿ كتاب المرایا ﴾
بثمة من حائط آخر	٩٠ ما جاء في المرایا
١٠٢ ﴿ كتاب التجارة بأرض المدو ﴾	٩٢ في عرية النخل ليس فيها ثمر
١٠٢ في بيع الكراع والسلاح والعروض	٩٢ في بيع العرية من غير الذى أعراها
لاهل الحرب	٩٣ في العرية يبعها صاحبها من رجل ثم
١٠٢ في الاشتراء من أهل الحرب وأهل	يشتريها الذى أعراها
الذمة بالدنانير والدرهم المنقوشة	٩٤ في العرية تباع من غير صنفها من
١٠٣ في الربا بين المسلم والحربي وبيع	التمر أو بالبسر أو بالزط
المجوسى من النصراني	٩٤ في المرى يشتري بعض عربيه
١٠٣ في اشتراء المسلم الحر	٩٥ في الرجل يمرى أكثر من خمسة
١٠٤ في بيع الذى أرض الصلح	أوسق ثم يريد شراءها
١٠٥ في بيع الذى أرض الفتوة	٩٦ الرجل يمرى من حوائط له ثم
١٠٦ في اشتراء أولاد أهل الصلح	يريد شراءها
١٠٦ في اشتراء أولاد الحربى منه اذا نزل	٩٦ الرجال يعرون رجلا واحداً
بأمان	٩٦ في الرجل يمرى ناسا شقى
١٠٧ في اشتراء النصراني المسلم	٩٧ في عرية الفاكهة الرطبة والبقول
١٠٨ في اشتراء أولاد أهل الصلح	٩٠ في منحة الابل والبقرة والتم
وأخذهم منهم في صلحهم	في الممرى يموت قبل أن يقبض
١٠٨ في النصراني يبيع العبد على أنه بالخيار	الممرى عربيه
ثلاثة أيام فيسلم العبد في أيام الخيار	في ذكاة العرية وسقيها
١٠٩ ما جاء في عبد النصراني يسلم	١٠٠ في اشتراء العرية بخرصها قبل أن
١١٠ في عبد النصراني يسلم فيه منه سيده مأويه	يحل بيعها

صحيفه

صحيفه

- ١١٠ في المبدئي به المسلم للنصراني
١١٠ في التفرة بين الام وولدها في البيع
١١١ في الجمع بين الام وولدها في البيع
١١٣ في الرجل يهب ولد أمة لرجل أجنبي
١١٤ في ولد الامة الصغير يحنى جناية
١١٤ في الرجل يتناع الامة وولدها فيجد
بأحدهما عيبا
١١٥ في الرجل يتناع نصف الامة
ونصف ولدها
١١٥ في الرجل تكون له الامة وولدها
فيقت أحدهما أو يذبره دون الآخر
أو يباع أحدهما دون الآخر
١١٦ في الرجل يتناع الامة ويتناع عبده
الولد
١١٦ في الرجل يوصى بأتمته لرجل
وولدها لا آخر
١١٦ في الرجل يتناع الامة على أنه
بانخيار ثلاثة ثم يتناع ولدها في أيام
الخيار
١١٧ في النصراني يسلم وله أولاد صغار
١١٧ في النصراني يسلم وله أسلاف من ربا
في بيع الشاة المصرية
١٢١ في بيع ماء الأنهار
١٢١ في بيع شرب يوم
١٢٢ في بيع ماء مواجل ماء السماء وبشر
الزروع وبشر الماشية
١٢٣ ما جاء في الحكرة
١٢٤ في البيع بسر فلان وسعر فلان
١٢٤ فيمن اشترى جملة طعام أو اشترى
داراً أو ثوبا كل ذراع بكذا وكذا
أو كل مد
١٢٥ في بيع الشاة والاستثناء منها
١٢٧ في الرجل يبيع من لحم شاة أرطالا
قبل أن يذبحها أو يبيع شاة ويستثنى
من لحمها أرطالا مساة
١٢٨ في الرجل يدعى على الرجل فيصالحه
من دعواه على عشرة أرطال من لحم
شاة بعينها
١٢٨ في اشتراء اللبن في صروع الفم
١٣٠ في الرجل يكتري البقرة بحرمة
عليها وهي حلوب ويشترط حلابها
١٣٠ في الرجل يشتري الجمجلان على أن
عليه عصره والقمح على أن عليه
طحنه

صحيفه

صحيفه

١٣٧ ﴿ كتاب التدليس ﴾

فتوت عند المشتري بعيب

١٣٧ في العبد يشتري ويداس فيه بعيب

١٥٢ في الرجل يتاع الجارية وبها العيب

ويحدث فيه عيب آخر

لم يعلم به ثم تموت من ذلك العيب

١٣٨ في الرجل يشتري العبد فيموت

١٥٢ في الرجل يبع الجارية من الرجل

أحدهما ويمجد بالآخر عيبا

فتلد أولادا ثم تموت الام فيظهر

١٣٩ في الرجل يشتري السلعة فتتوت

المشتري على عيب كان بالجارية

عنده ويظهر منها على عيب

١٥٣ في المكاتب يتاع أو يبيع العبد

١٣٩ في الرجل يتاع الجارية وبها العيب

فيعجز المكاتب ويمجد السيد بالعبد

لم يعلم به حتى يبيعا ثم رده عليه

عيا والمأذون له في التجارة يتاع العبد ثم

١٤٠ في الرجل يتاع الامة فتلد أولادا ثم

يمجد عليه ثم يمجد السيد بالعبد عيبا

يمجد بها عيبا

١٥٤ في الرجل يبيع عبده من نفسه بسلعة

١٤٠ في الرجلين يتاعان السلعة ثم يبيعا

يأخذها منه

أحدهما من صاحبه ثم يظهر على عيب

١٥٥ ما جاء فيمن اشترى دارا أو حيوانا

١٤١ في الرجل يتاع الجارية على جنس

فأصاب بها عيبا

فيصيبها على جنس آخر

١٥٦ في الرجل يشتري العبد ثم يبيعه ثم

١٤١ في الرجل يتاع العبد وبه عيب

يدعى بمد ما باعه أن به عيبا

فيفوت عنده بموت أو عيب

١٥٨ في الرجلين يتاعان العبد فيجدان

١٤٦ في الرجل يتاع العبد فاسدا ثم

به عيبا فيريد أحدهما أن يرد ويأثم

يعتقه قبل أن يقبضه

الآخر إلا أن يتمسك

١٤٩ في الرجل يتاع العبد فيجد به عيبا

جامع الديوب

فيريد رده ويأثم غائب

١٦١ في الرجل يشتري العبد أو الجارية

١٥٠ في الرجل يتاع الجارية فيعاقبها

فيجدها أولاد زنا

صحيفة

١٦٣ في الرجل يتاع السلعة وبها العيب لم

يعلم به ولا يعلم به حتى يذهب

العيب ثم يريد ردها

١٦٤ في الرجل يبيع السلعة بمائة دينار

فيأخذ بمائة سلعة أخرى فيجدها عيباً

١٦٤ في الرجل يتاع السلع الكثيرة

فيجد بعضها عيباً

١٦٥ في الرجل يتاع النخل فيأكل ثمرتها

ثم يجد بها عيباً

١٦٦ في الرجل يبيع السلعة ويدلس فيها

العيب وقد علمه

١٧١ في الرجل يبيع السلعة وبها عيب لم

يعلم به

١٧١ ما جاء في الخشب والبيض والرايح

والقثاء يوجد به عيب

١٧٢ في الاماء والعبيد والحيوان يجد بهم

المشتري العيب دلسه البائع أو لم

يدلسه

١٧٣ في الرجل يتاع الجارية فيقرها عنده

وتثيب ثم يجد بها عيباً

١٧٣ في الرجل يتاع الجارية ثم يبيعها من

صحيفة

بائنها أو غيره ثم يعلم بذلك بعيب كان

دلسه به البائع

١٧٤ في الرجل يتاع الخفين أو المصراعين

فيجد بأحدهما عيباً

١٧٤ في الرجل يتاع النخل أو الحيوان

فيقتلهم ثم يصيب بهم العيب

١٧٦ في الرجل يتبرأ من دبر أو عيب

فرج أو كى فيوجد أشنع مما يتبرأ منه

١٧٨ في الرجل يبيع السلعة ثم يأتي إلى

مشتريها بعد ذلك فيبرأ إليه من

عيوبها

١٧٩ ما جاء في عهدة الثلاثة

١٨٠ في بيع البراءة

١٨٢ في تفسير بيع البراءة

١٨٤ في عهدة بيع المفلس

١٨٥ في عهدة الأمور يبيع السلعة

والقاضي والوصي

١٨٦ في الرجل يشتري السلعة لرجل

أمره باشتريها فيعلم البائع أنه يشتريها

لفلان

١٨٧ في عهدة السنة

